

جمهورية العراق
البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

التقرير الإقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2016

Central Bank of Iraq

Annual Report 2016

Statistics & Research Department

www.cbi.iq

مجلس إدارة البنك المركزي

رئيس مجلس الإدارة

السيد علي محسن إسماعيل

المحافظ / وكالة

الأعضاء

الدكتور منذر عبد القادر الشихلي

نائب المحافظ / وكالة

الدكتور احمد ابرهي علي

خبير اقتصادي

السيد احسان شميران الياسري

مدير عام دائرة المحاسبة

الدكتور نوار دهام مطر الزبيدي

خبير قانوني

الدكتور ماجد محمد حسن الصوري

خبير اقتصادي

هيكل الجهاز المصرفي العراقي (Banking System Structure) لعام 2016 ويضم (65) مصرف



موجز المؤشرات الاقتصادية للعراق لعام 2016

Summary of Iraqi Economic Indicators

2016	2015	البيان
196.5 ترليون دينار	207.9 ترليون دينار	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية GDP
193.7 ترليون دينار	182.3 ترليون دينار	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة GDP
5.1 مليون دينار	4.9 مليون دينار	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة
5.2 مليون دينار	5.6 مليون دينار	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية
4758.9 الف دونم	4921.8 الف دونم	اجمالي المساحة المزروعة بالحنطة والشعير
10718.7 ميكا واط	9304.8 ميكا واط	معدل انتاج الطاقة الكهربائية
1.2%	1.7%	معدل التضخم الاساس (Core Inflation)
104.1 نقطة	103.7 نقطة	معدل الرقم القياسي لاسعار المستهلك العام
104.2 نقطة	103.0 نقطة	معدل الرقم القياسي لاسعار المستهلك بعد الاستبعاد
3.3 مليون برميل	3 مليون برميل	المعدل اليومي لتصدير النفط
36 دولار / برميل	44.7 دولار / برميل	متوسط سعر برميل النفط
70733 مليار دينار	65435 مليار دينار	عرض النقد بالمفهوم الضيق M1
88082 مليار دينار	82595 مليار دينار	عرض النقد بالمفهوم الواسع M2
64203 مليار دينار	77590 مليار دينار	صافي الموجودات الاجنبية لدى الجهاز المصرفي
4%	6%	متوسط سعر فائدة البنك المركزي
1275 دينار	1247 دينار	معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار في السوق الموازي
62.4 ترليون دينار	64.3 ترليون دينار	إجمالي ودائع المصارف التجارية
37.2 ترليون دينار	36.8 ترليون دينار	إجمالي إئتمان المصارف التجارية
75 شركة	78 شركة	إجمالي عدد الشركات في سوق العراق للاوراق المالية
426.8 مليار دينار	456.2 مليار دينار	حجم التداول في سوق العراق للاوراق المالية
11739 مليار دينار	10148 مليار دينار	مجموع رؤوس اموال المصارف العاملة
65 مصرف	57 مصرف	عدد المصارف العاملة
67.1 ترليون دينار	70.4 ترليون دينار	النفقات العامة
44.3 ترليون دينار	51.3 ترليون دولار	الإيرادات النفطية
54.4 ترليون دينار	66.5 ترليون دينار	الإيرادات الكلية للموازنة
1663.8 مليون وحدة	1188.4 مليون وحدة	حصة العراق في IMF
37.9 مليون نسمة	36.9 مليون نسمة	عدد السكان
الدينار العراقي	الدينار العراقي	العملة

المحتويات

Contents

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية والعربية والمحلية	10-1
أولاً/ التطورات العالمية	5-1
ثانياً / التطورات العربية	8-6
ثالثاً / التطورات المحلية	10-9
الفصل الثاني: تطورات القطاعات الاقتصادية	21-11
أولاً/ الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016	14-13
ثانياً/ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية حسب مجموعات الأنشطة السلعية، التوزيعية والخدمية	17-15
ثالثاً/ الأنشطة الرئيسية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي	21-17
الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية	51-23
أولاً/ التطورات النقدية	28-25
الموازنة الموحدة للبنك المركزي العراقي	29-29
ثانياً/ تطورات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة	34-30
1- نافذة بيع وشراء العملات الأجنبية.	31-30
2- التسهيلات القائمة	33-32
3- الاحتياطي الإلزامي	33-33
4- حوالات البنك المركزي العراقي	34-34
ثالثاً: التطورات المصرفية	35-34
1- هيكل الجهاز المصرفي.	35-35
2- الوضع المالي للجهاز المصرفي	36-35
3- الموازنة الموحدة للمصارف التجارية العاملة في العراق.	39-36
4- الودائع المصرفية	40-40
5- الائتمان المصرفي	42-41
6- الاستثمارات لدى المصارف التجارية	43-43
7- كفاية رأس المال	43-43
رابعاً: قطاع التأمين	45-44
1- شركة التأمين الوطنية.	44-44
2- شركة التأمين العراقية العامة.	45-44
3- شركة إعادة التأمين العراقية العامة.	45-45
خامساً: سوق العراق للأوراق المالية	47-46
1- التداول في الأسواق العالمية	48-47
2- التداول في الأسواق العربية	49-48
3- أهم مؤشرات التداول في سوق العراق للأوراق المالية	51-49
الفصل الرابع: قطاع المالية العامة	64-53
- المالية العامة	55-55
1- الإيرادات العامة	57-56
2- النفقات العامة	60-57
ثانياً: تطورات الدين العام	64-61
1- الدين العام الداخلي	63-61
2- الدين الخارجي	64-64
الفصل الخامس: تطورات الأسعار	71-65
- الأسعار	67-67
أولاً: اتجاهات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق	68-67
ثانياً: اتجاهات أسعار مكونات السلة السلعية بحسب الأهمية النسبية	71-69
الفصل السادس: تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي	84-73
أولاً/ التجارة الخارجية	81-75
ثانياً/ ميزان المدفوعات	84-81
الفصل السابع: نظام المدفوعات العراقي	88-85
الملاحق	107-89



الفصل الأول

التطورات الاقتصادية العالمية والعربية والمحلية

Interntional, Arab& Local Economic Development

التطورات الاقتصادية العالمية والعربية والمحلية

أولاً : التطورات العالمية

تعكس التطورات الاقتصادية العالمية القصيرة والطويلة الأجل انكماشاً في النمو خلال عام 2016 ، والتي تضمنت صدمات جديدة مثل صعود الاتجاهات السياسية الشعبوية إلى مراكز صنع القرار في الدول المتقدمة ، والمواءمات الحالية مثل إعادة توازن النمو في الصين وعمليات تكيف البلدان المصدرة للسلع الأولية مع التراجع في معدلات التبادل التجاري ، وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي فإن معدل نمو النشاط الاقتصادي في عام 2016 يُقدّر بحوالي (3.1 %) ، وهو أدنى معدل نمو في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 ، على الرغم من إرتفاع مستويات النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة وتحسين اوضاع أسواق العمل في عدد من تلك الدول وتحسن أسعار السلع الأساسية خلال النصف الثاني من العام ، إلا أنّ الأسواق المالية العالمية شهدت في النصف الأول من العام اضطرابات كثيرة مع استمرار تباطؤ النمو في الدول المصدرة للسلع الأولية والنمو المحدود في الصين .

يشهد الاقتصاد العالمي تحديات عديدة تتمثل في النزاع السياسي والسياسات الحمائية عقب نتيجة تصويت خروج المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي وفوز دونالد ترامب بالانتخابات الأمريكية مما أدى إلى التراجع في توافق الآراء حول منافع الاندماج الاقتصادي العابر للحدود نتيجة المخاوف من أثر المنافسة الأجنبية على الوظائف والأجور في سياق النمو الضعيف وأنّ عدم اليقين بشأن تطور هذه الاتجاهات قد يؤدي إلى قيام الشركات بتأجيل قرارات الاستثمار وتعيين العمالة مما يبطئ النشاط الاقتصادي على المدى القريب .

ولا يزال ضعف النمو في الإنتاجية وتراجع حجم الاستثمار الناجم عن التفاعل بين تراجع الطلب وانخفاض النمو المتوقع وتقلص نمو الناتج الممكن الوصول إليه يتطلب استمرار سياسة دعم الطلب مع تنفيذ تدابير من شأنها زيادة النمو الممكن، كذلك فإن الهامش المتاح للتدخل على صعيد السياسات بات محدوداً في ظل إرتفاع مستويات الدين العام وتناقص فاعلية الاعتماد المتزايد على السياسة النقدية ، فضلاً عن استمرار عمليات التكيف الجارية في الصين ، إذ يمكن أن تؤدي إلى تقلبات في سياق التحول من الاعتماد على الاستثمار والصناعة والصادرات إلى الاعتماد على الاستهلاك والخدمات مما يؤثر على النشاط الاقتصادي العالمي .

وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي فإنّ النشاط الاقتصادي العالمي قد يتزايد إلى (3.4 %) و (3.6 %) عامي (2017) و (2018) على التوالي والذي يعزى إلى النمو في الدول المتقدمة واقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية ، وبُنيت هذه التوقعات على افتراضات تغيّر مزيج السياسات في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة وما يستتبعها من تداعيات عالمية ، وعودة الأوضاع الاعتيادية بالتدرّج في الاقتصادات الخاضعة حالياً لضغوط اقتصادية ، مع انتعاش تدريجي في نمو البلدان المصدرة للسلع الأولية ، وأنّ هذه التنبؤات على درجة كبيرة من عدم اليقين في ضوء التغيرات السياسية المحتملة في موقف الولايات المتحدة الأمريكية بعد نتائج الانتخابات فضلاً عن ترتيبات الخروج بين المملكة المتحدة ودول اليورو واستمرار أعباء المديونيات العامة وضيق الأوضاع المالية التي تحدّ من فرص النمو المستقبلية ، غير أنّ العامل الأساس الذي يركز عليه التحسن في آفاق الاقتصاد العالمي لعامي 2017 و 2018

هو التحسن المتوقع في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية ، ويعكس هذا التوقع إلى حد كبير عودة الأوضاع الاعتيادية بالتدريج في عدد من الاقتصادات الأخرى التي شهدت توترات اقتصادية كلية خلال عام 2016 . ومن المتوقع أن تنمو مجموعة الاقتصادات المتقدمة بمعدل (1.9%) و (2%) ومجموعة اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بمعدل (4.5%) و (4.8%) عامي 2017 و 2018 على التوالي.

وشهدت الأسعار العالمية للسلع الأولية تعافياً جزئياً خلال عام 2016 ، فبعد أن وصل سعر النفط إلى أدنى مستوى له منذ عشر سنوات في كانون الثاني 2016 عاودت أسعاره الإرتفاع بنسبة (50%) لتصل إلى (45) دولاراً في شهر آب ، ويعزى ذلك إلى الانقطاعات الاضطرابية في إنتاج النفط والتوافقات بين الدول المصدرة له والتي انعكست على تحقيق التوازن والقضاء على مستويات تخمة المعروض من النفط ، في حين استمرت أسعار الغاز الطبيعي بالانخفاض وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط بشكل عام ووفرة إنتاج الغاز الروسي وضعف الطلب في آسيا (ولاسيما اليابان) ، وارتفعت أسعار السلع الأولية بخلاف الوقود إذ زادت أسعار المعادن بنحو (12%) نتيجة قوة استثمارات الصين في البنية التحتية ، والتي تعدّ مسؤولة عن نحو (50%) من إجمالي الاستهلاك العالمي للمعادن ، فضلاً عن التيسير المالي المتوقع في الولايات المتحدة مما يزيد من المشاريع الاستثمارية ، أما بالنسبة لأسعار السلع الزراعية فقد سجلت إرتفاعاً بنسبة (9%)، وذلك نتيجة لتأثير ظاهري النينو والنيو على أسواق الغذاء العالمية فضلاً عن تعرّض البرازيل إلى الجفاف وهي من كبار منتجي الغذاء .

أما بخصوص أسعار الفائدة ففي ظل الضعف المستمر في معدلات التضخم يتوقع ان تواصل البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة سياساتها التيسيرية لاطول مما كان يتوقع، إذ يتوقع زيادة اسعار الفائدة مجدداً في الولايات المتحدة ، فيما قام بنك انكلترا المركزي بخفض سعر الفائدة الاساس وزيادة التيسير الكمي واتخاذ عدد من المبادرات عقب الاستفتاء .

أما بالنسبة للاقتصادات الناشئة فقد تحسنت الاوضاع مع تناقص فروق اسعار الفائدة وتراجع اسعار الفائدة الحقيقية طويلة الاجل وتعافي اسعار الاسهم وكذلك قيام بعض من هذه الدول بخفض اسعار السياسة النقدية منذ ربيع هذا العام باستثناء (المكسيك) التي رفعت اسعار السياسة النقدية بمقدار (50) نقطة اساس عقب الضغوط التي تعرض لها سعر الصرف عقب اجراء استفتاء (بريكزيت) وكذلك كولومبيا وجنوب افريقيا إذ تم زيادة اسعار السياسة النقدية لضمان استمرار توقعات التضخم قرب المستوى المستهدف .

أما بخصوص أسعار الصرف فأن قيمة الدولار الامريكي واليورو لاتزال ثابتة تقريباً بالقيمة الفعلية الحقيقية منذ ربيع عام 2016 ، فيما عدا تراجع الجنيه الاسترليني (الذي سجل انخفاضاً حاداً عقب الاستفتاء البريطاني على الخروج من الاتحاد الأوروبي في 23 حزيران) ، والين الياباني (الذي ارتفعت قيمته بنسبة 10% تقريباً) وارتفعت قيمة عملات البلدان المصدرة للسلع الاساسية ، الأمر الذي يعكس تعافي أسعار السلع الأولية والتحسّن العام في الأسواق المالية تجاه اقتصادات الأسواق الناشئة .

الاقتصادات المتقدمة

تميّز النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة بأداء ضعيف ، اذ أنخفض النمو الاقتصادي من (2.1%) عام 2015 إلى (1.6%) عام 2016 وذلك نتيجة لعدد من العوامل التي تراكمت منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008 أهمها التعديلات التي أصابت مسار العولمة والتي أدت إلى تراجع التدفقات الرأسمالية عبر الحدود وتراجع الإنتاج الصناعي وضعف الطلب العالمي وانخفاض مستويات الاستثمار والإنتاجية وشيخوخة السكان ، وذلك على الرغم من انخفاض أسعار النفط وتراجع عملات بعض دول المجموعة مقابل الدولار وتحسن أسواق العمل بها بشكل ملحوظ .

أنّ تباطؤ النمو جاء بالتزامن مع استمرار الدول المتقدمة باتتباع سياسة نقدية تيسيرية مما ينبئ بعدم فاعلية السياسة النقدية في دفع النمو ، ويات لها اثر محدود على النشاط الاقتصادي ، وعليه يوصي صندوق النقد الدولي بضرورة وجود مزيج من السياسات الاقتصادية يتم من خلاله إعطاء دور أكبر للسياسة المالية من أجل دفع النشاط الاقتصادي إلى الأمام.

وعلى مستوى دول المجموعة ، فإن معدل نمو اقتصاد الولايات المتحدة بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي يُقدّر بحوالي (1.6%) وهو أقل من معدل النمو المسجل في العام الماضي بحوالي (1%) ، وتميّز النصف الأول من عام 2016 بالأداء الاقتصادي الضعيف نتيجة استمرار التراجع في الاستثمارات غير السكنية والاستثمارات الثابتة للشركات وسحب كميات ضخمة من المخزون نتيجة التراجع المستمر في الإنفاق الرأسمالي في قطاع الطاقة ، في حين سجل النصف الثاني من العام تعافياً نسبياً صاحبه نشاط في خلق الوظائف وشهدت سوق المساكن تحسناً مع استمرار زيادة الإنفاق الاستهلاكي .

وفي ضوء الدور الكبير الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي، يتوقع البنك الدولي أن تكون للتغيرات في اتجاه السياسات الأمريكية آثار متتابة واسعة الانتشار في الاقتصاد العالمي، فإذا أنتهجت الولايات المتحدة سياسات مالية توسعية، فإن ذلك قد يؤدي إلى تعزيز النمو في الولايات المتحدة وفي الخارج في الأمد القريب، ولكن إذا طرأت تغييرات على السياسات التجارية أو السياسات الأخرى، فإنها قد تُبطل أثر تلك المكاسب ، ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة إلى (2.3%) و (2.5%) عامي 2017 و 2018 على التوالي ، نتيجة لتوقع اتباع سياسات مالية داعمة نوعاً ما من خلال خفض الضرائب على الشركات وضرائب الدخل وزيادة الإنفاق على البنى التحتية ، ومن المحتمل أن تترك تلك السياسات آثاراً تضخمية قد تستلزم العودة إلى السياسات النقدية التقليدية .

أما في دول اليورو ، فعلى الرغم من استمرار التحديات وضعف الطلب الخارجي وانخفاض معدل النمو من (2%) عام 2015 إلى (1.7%) عام 2016 ، إلا أنّ التعافي يسير بوتيرة جيدة مستفيداً من السياسات النقدية التيسيرية ومن انخفاض أسعار النفط بشكل عام وتراجع قيمة اليورو مقابل الدولار ، فضلاً عن الأداء الجيد لدول اليورو من خلال التحسن في معدلات الطلب المحلي وتحسين أسواق العمل ونتيجةً أيضاً لبعض السياسات المالية التحفيزية التي سيتم تبنيها تزامناً مع إجراء عدد من الجولات الانتخابية في دول منطقة اليورو ، ومن الملاحظ أن

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ليس له أي تأثير يذكر حتى الآن على مستويات الثقة والنشاط الاقتصادي في دول اليورو بشكل عام .

ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في دول اليورو إلى (1.6 %) عامي 2017 و 2018 نتيجة التأثير المتوقع لارتفاع الأسعار العالمية للنفط التي ستؤدي إلى تراجع مستويات الدخل المتاح للأفراد ومستويات الاستهلاك ، فضلاً عن وجود مخاوف من تأثير بقاء أسعار الفائدة عند مستويات متدنية ومن التسهيل في شروط منح الائتمان وتأثيراته على مستويات ربحية المصارف والديون غير الموظفة في بعض دول منطقة اليورو ، والتي ستعكس في ضعف معدلات الاستثمار .

وفي المملكة المتحدة ، يُتوقع تباطؤ النمو منذ إجراء الاستفتاء ، إذ أن حالة عدم اليقين التي تلت الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أثرت على قرارات الاستثمار وتوظيف العمالة في الشركات وعلى حجم المشتريات الاستهلاكية من السلع المعمرة والمساكن ، وتشير التقديرات إلى بلوغ النمو (1.8 %) عام 2016 ، ويتوقع أن ينخفض معدل النشاط الاقتصادي في المملكة المتحدة إلى (1.1 %) عام 2017 ، وذلك لزيادة المعوقات أمام التجارة والهجرة والتدفقات الرأسمالية وذلك بافتراض سلاسة المفاوضات في مرحلة ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وزيادة الحواجز الاقتصادية في حدود ضيقة .

وأدى تراجع قيمة الجنيه الاسترليني ، نتيجة للاستفتاء ، إلى زيادة التضخم في المملكة المتحدة إلى حوالي (0.7 %) هذا العام، كما يتوقع أن يشهد ارتفاعاً حاداً مجدداً خلال العام القادم ليصل إلى حوالي (2.5 %) قبل أن يصل تدريجياً إلى (2 %) أثناء السنوات القليلة القادمة، وهو المستوى المستهدف من قبل بنك إنجلترا المركزي.

وفي اليابان، تم تسجيل معدل نمو محدود خلال عام 2016 بلغت نسبته (0.9 %) بدعم من معدلات الاستهلاك الخاص وهو أقل من معدل النمو المسجل عام 2015 ، في حين لا تزال مستويات الاستثمار والصادرات ضعيفة ، واتجه بنك اليابان المركزي خلال العام الماضي إلى تغيير هدف السياسة النقدية والإبقاء على مستويات الفائدة طويلة الأجل عند مستويات تقترب من الصفر لدفع النمو ولتجنب الأثر السلبي لتراجع أسعار الفائدة لمستويات صفرية على ربحية المؤسسات المالية. وفي خطوة تستهدف تنشيط الأداء الاقتصادي تم الإعلان للمرة الثانية عن تأجيل زيادة ضريبة الاستهلاك التي كان من المقرر فرضها في شهر نيسان من هذا العام إلى شهر تشرين الأول 2019 ، إلى جانب التوجه نحو تبني حزم للتحفيز المالي تقدر بما يقترب من (1.2 %) من الناتج المحلي الإجمالي التي من شأنها رفع معدل النمو الاقتصادي بنحو (0.3 %) خلال عام ، وتبقى أهم التحديات الاقتصادية متمثلة في شيخوخة السكان وتأثيراتها في أسواق العمل والإنتاجية ومستويات عدم اليقين بشأن السياسات لدى أهم الشركاء التجاريين.

اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية

شهد النمو الاقتصادي لهذه الاقتصادات تحسناً طفيفاً عام 2016 ليلعب (4.1%) بعد خمس سنوات متعاقبة من الهبوط ، ويُشكّل نمو هذه الاقتصادات ما نسبته (80%) من النمو العالمي لهذا العام . وتميّز الأداء الاقتصادي للمجموعة بالتباين بين اقتصادات سريعة النمو كالصين والهند واقتصادات ذات نمو قليل ، وفي الوقت الذي يتوقع أنّ تستفيد مجموعة الدول المصدرة الرئيس للسلع الأساس في المجموعة من تعافي مستويات أسعار تلك السلع في الأسواق الدولية، في حين ستتأثر مجموعة الدول المستوردة لتلك السلع سلباً جزاءً إرتفاع أسعار النفط وعدد من السلع الأولية ولا سيما المعادن ، ويأتي تحسّن النشاط بالتزامن مع التحسّن في ظروف التمويل الخارجي نتيجة انخفاض أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة، فمن المتوقع أنّ يرتفع النمو إلى (4.5%) و (4.8%) عامي 2017 و 2018 على التوالي . فضلاً عن ذلك فإن هناك ضرورة لدعم سياسات التمويل الاقتصادي في عدد من دول المجموعة ومواصلة جهود التكامل الاقتصادي.

وعلى صعيد دول المجموعة ، يعد للصين تأثيراً كبيراً على التجارة والنمو في مختلف بلدان العالم ، إذ شهد الاقتصاد الصيني تباطؤاً طفيفاً في معدّل نموه الاقتصادي خلال عام 2016 إلى (6.7%) وبقي النمو مدعوماً بحزم التحفيز المالي وسياسات تنشيط الائتمان في إطار التوجه نحو استعادة التوازن الاقتصادي باتجاه دور أكبر للطلب المحلي لا سيما الاستهلاك المحلي ، وتوجيه محركات النمو القطاعي نحو قطاع الخدمات ، ويتضح من الاستهلاك القوي وتحول النشاط مجدداً من الصناعة إلى الخدمات أنّ عملية إعادة التوازن في الصين تسير بالتوازي مع أبعاد هيكل الطلب والعرض الداخلي .

من المتوقع أيضاً ، وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي لعامي 2017 و 2018 أنّ يشهد نمو الاقتصاد الصيني تباطؤاً إذ سيصل معدّل النمو إلى (6.5%) و (6%) على الترتيب نتيجة عدم وجود دفعات تنشيطية جديدة ، وتقترض التنبؤات أنّ الاقتصاد سيواصل استعادة توازنه بالتحول من الصناعة إلى الخدمات مدعوماً بالإصلاحات الهادفة إلى تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي وتخفيف القيود التنظيمية المفروضة على قطاع الخدمات. غير أنّه من المتوقع استمرار ارتفاع الديون غير المالية إلى مستويات لا يمكن تحملها، مما سيؤثر سلباً على آفاق الأجل المتوسط ولا سيما في ظل تفاقم مشكلة سوء توزيع الموارد التي تواجهها الصين .

وتُعَدُّ الهند، من بين أهم الاقتصادات الناشئة ديناميكية، إذ سجّل الاقتصاد الهندي انخفاضاً في معدّل النمو بنسبة (6.6%) عام 2016، وتأثر الاقتصاد الهندي نسبياً في نهاية عام 2016 بعملية إلغاء بعض فئات النقد القديمة ذات القيمة الكبيرة التي تُشكّل نحو (80-85%) من النقد المتداول واستبدالها بفئات نقد جديدة ، وهو ما أثر بشكل كبير في مستويات السيولة والنشاط الاقتصادي. ومن المتوقع تسجيل الهند معدّل نمو مرتفع يُقدّر بنحو (7.7%) و (7.6%) عامي 2017 و 2018 على وفق توقعات صندوق النقد الدولي نتيجة السياسات النقدية التوسعية واستمرار الحكومة في تنفيذ عدد من مشروعات البنية الأساس من خلال نموذج الشراكة مع القطاع الخاص .

ثانياً: التطورات العربية

شهدت الاقتصادات العربية مجموعة من التحديات الاقتصادية نتيجة تأثرها بالأوضاع الاقتصادية العالمية ، ففي ظل استمرار تباطؤ معدلات النمو العالمي وانحسار التجارة الدولية وعدم مواءمة ظروف الاستثمار بسبب التقلبات في أسعار صرف العملات تجاه الدولار مما دفع رؤوس الأموال إلى التدفق خارج الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة ، فضلاً عن الأوضاع الداخلية غير المستقرة في عدد من دول المنطقة العربية ، والتي أُنْتُقِلَتْ بشكل مباشر أو غير مباشر إلى الدول العربية الأخرى فضلاً عن انخفاض أسعار السلع الأساس بشكل عام ، كذلك لجوء أغلب دول المصدرة للنفط إلى الاقتراض لسد عجز ميزانيتها الأمر الذي جعلها تحت ضغوط المديونية الداخلية والخارجية مما دفعها نحو اتباع سياسة مالية تقيدية لمحاولة تخفيض العجز عن كاهلها والتوجه نحو تنويع مصادر إيرادات الدولة .

وتظهر التقديرات إنكماشاً في معدل نمو مجموعة الدول العربية من (3.1%) عام 2015 إلى (2.1%) عام 2016 ، ويرجع هذا الانخفاض في أغلبه إلى تراجع نمو النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ في البلدان المصدرة للنفط من (3%) عام 2015 إلى (2.3%) عام 2016 نتيجةً لانخفاض أسعار النفط العالمي ، وتراجع أقل حدة لوتيرة النشاط الاقتصادي في البلدان المستوردة للنفط التي سجلت نمواً بلغ (3.3%) عام 2016 مقابل (3.6%) عام 2015 .

وشهد هذا العام تحولاً بارزاً في نهج السياسات والإصلاحات الاقتصادية المطبقة في البلدان العربية ، فعلى صعيد الدول العربية المصدرة للنفط ظهر اتجاه واضح نحو التركيز بشكل أكبر على إعطاء دفعة قوية لسياسات التنويع الاقتصادي من خلال تبني رؤى وخطط وبرامج واستراتيجيات وطنية مستقبلية لزيادة مستويات التنويع الاقتصادي مع إعطاء دور أكبر لمشاركة القطاع الخاص في تنفيذ الإصلاحات ، أما بالنسبة للدول المستوردة للنفط فهي تعاني من معدلات مرتفعة من الدين العام الداخلي والخارجي الأمر الذي يتطلب برامج وطنية للإصلاح تشمل على عدة إجراءات وتدابير نقدية ومالية وأخرى متعلقة بنظم الصرف لتعزيز مستويات الاستقرار الاقتصادي في تلك البلدان .

وبالنسبة للتطورات النقدية في مجموعة الدول العربية ، فقد تنامت الحاجة إلى التمويل بسبب استمرار عجز الموازنة وفي ذات الوقت فإن الودائع تراجعت بفعل التأثيرات الناتجة عن انخفاض أسعار النفط مما أثر على أسعار الفائدة والسيولة المحلية التي انخفض معدل نموها إلى (4.7%) خلال عام 2016 مقارنة بنحو (5.1%) عام 2015 ، وبالنسبة لسعر الصرف فإن بعض دول المنطقة تتبع نظام سعر الصرف الثابت مقابل الدولار من أجل توفير الائتمان اللازم لدعم النمو ، والبعض الآخر من الدول وخاصة الدول النفطية سعت إلى تبني نظم أكثر مرونة لسعر الصرف محاولة منها لمجابهة نقص المعروض النقدي وحرصها على زيادة قدرة نظم الصرف على امتصاص الصدمات الخارجية .

ومن المتوقع حسب تقديرات صندوق النقد العربي خلال عام 2017 و 2018 أن تخف ضغوطات السيولة في البلدان العربية المصدرة للنفط نسبياً على ضوء الإرتفاع المتوقع في أسعار النفط وهو ما سيدعم مستوى الودائع وسيتيح الفرصة لتوجيه قدر أكبر من الائتمان للقطاعات غير النفطية ولزيادة مستويات الناتج والتنويع الاقتصادي .

وشهد التضخم في مجموعة دول المنطقة إرتفاعاً وصل إلى (8.4%) عام 2016 مقارنة بـ(6.6%) عام 2015 ، نتيجة قيام معظم الدول العربية باتخاذ اجراءات لتخفيض الدعم المقدم وخاصة بالنسبة لمواد الوقود والطاقة ، فضلاً عن اجراءات ترشيد الواردات من السلع الكمالية نتيجة للضغوط التي يتعرض لها سعر صرف الدولار مع انخفاض الموارد من النقد الأجنبي ، فضلاً عن الأوضاع الامنية والسياسية الاستثنائية في بعض الدول وهو ما أثر على معدل التضخم 2016 .

وازدادت وتيرة الاصلاحات في أوضاع المالية العامة لأغلب الدول العربية لتشمل اصلاحات في جابني النفقات والإيرادات فضلاً عن الدّين العام وعمليات ادارة الموازنة ، ومن السمات المميزة في اصلاحات دول المجموعة زيادة مستويات التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الدول العربية من خلال تبني مزيج أمثل من التمويل لسد العجزات في الموازنات العامة بدون مزاحمة للقطاع الخاص .

والتجأت حكومات بعض الدول العربية إلى زيادة الاعتماد على فرض الضرائب مثل ضرائب القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي ، واعتماد سياسات الخصخصة لزيادة حصيلة الإيرادات غير النفطية او تبني سياسات تحسّن مستوى الكفاءة والعدالة الضريبية في الدول المستوردة للنفط ، فضلاً عن ضبط الإنفاق العام من خلال التقليل من النفقات الجارية ، والحرص على تنفيذ المشروعات الاستثمارية الضرورية والتي تخدم عملية النمو وتزيد من مستويات التنوع الاقتصادي ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لرفع مستويات الفئات ذات الدخل المتوسط والمنخفض ، فضلاً عن تحسين كفاءة عمليات اعداد الموازنة من خلال ربطها مع الاهداف الاقتصادية وبالتالي الرفع من كفاءة وفاعلية الإنفاق العام وقدرته على زيادة النمو .

وبالنسبة للقطاع الخارجي لمجموعة الدول العربية فمن المتوقع خلال عام 2017 أن ينكمش العجز المسجل في ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة ليبلغ نحو (62.8) مليار دولار ليمثل (2.5%) من الناتج المحلي الإجمالي. يُعزى ذلك للتحسّن المتوقع في أسعار النفط العالمية والسلع الأساسية والمعادن، إضافة إلى تحسّن المتحصلات من السياحة في ضوء استقرار الأوضاع والجهود التي تبذلها بعض الدول لتحسين قطاع السياحة.

فيما يخص التوقعات لعام 2018 ، يتوقع في ضوء تواصل التحسّن التدريجي لأسعار النفط العالمية أن يستمر التراجع في عجز الميزان الجاري للدول العربية كمجموعة ليصل إلى نحو (27.6) مليار دولار بما يمثل نحو (1.0%) من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى مستوى دول المجموعة ، ففي السعودية تأثر النشاط الاقتصادي في المملكة خلال عام 2016 بتراجع الأسعار العالمية للنفط وبالسياسات التي تم تنفيذها سعياً لتحقيق الأتضباط المالي التي أدت إلى تراجع مستويات الإنفاق العام بما أنعكس على أنشطة القطاع غير النفطي ، إذ أنخفض معدل النمو الاقتصادي من (4.1%) عام 2015 إلى (1.4%) عام 2016 ، كما أنّ التوقعات تشير إلى استمرار انخفاض معدلات النمو (0.7%) عام 2017 .

أما في الأردن، لا تزال تداعيات الأوضاع الإقليمية تؤثر على أداء النشاط الاقتصادي لا سيما في قطاعات السياحة، التجارة، النقل البري، وتدفع الاستثمارات الأجنبية. إذ سجل الاقتصاد الأردني نمواً حقيقياً بلغت نسبته (2.4%) خلال عام 2016، وتشير التوقعات وحسب تقديرات صندوق النقد العربي (أفاق الاقتصاد العربي) إلى إرتفاع معدل النمو إلى (3.0%) عام 2017 و (3.3%) عام 2018. ومن المتوقع أن يستمر تأثير الاقتصاد الأردني بالأوضاع الإقليمية الجارية.

وتواجه مصر عدد من التحديات الداخلية والخارجية التي اثرت على أغلب مجالات الاقتصاد واهمها عدم استقرار سعر الصرف ونقص الاحتياطيات من النقد الأجنبي وضعف نمو الإيرادات العامة وزيادة العجز والمديونية وضعف الطلب الكلي وإرتفاع المستوى العام للأسعار، وبناءا عليه تبنت السلطات المصرية برنامج للإصلاح في عام 2015 يتضمن تحرير سياسة سعر الصرف (سعر صرف مرن يتحدد استنادا إلى قوى السوق) للقضاء على النقص في الاحتياطي الأجنبي وتطبيق سياسة نقدية متشددة فضلاً عن زيادة الانضباط المالي للحكومة وتبني برامج للرعاية الاجتماعية والاتجاه إلى التمويل الخارجي لسد نقص التمويل، وهو ما أدى إلى تنشيط قطاع السياحة وجذب الاستثمارات الأجنبية ودعم التنافسية وحفز الصادرات ورفع معدل النمو الاقتصادي من (4.2%) لعام 2015 إلى (4.4%) لعام 2016.

أما في الكويت، عمدت الحكومة خلال عام 2016 على الرغم من انخفاض الأسعار العالمية للنفط على زيادة مستويات الإنفاق العام على عدد من مشروعات البنية الأساسية ومشروعات التشييد والبناء وغيرها من المشروعات الهادفة إلى تنويع بنية الاقتصاد الكويتي وبدعم من الفوائض المالية المحققة في السنوات المالية الماضية، وقد حقق الاقتصاد الكويتي معدل نمو (2.3%) عام 2016 ومن المتوقع أن يحقق نمو بحدود (2%) عام 2017. في قطر، سجل الاقتصاد نمواً معتدلاً عام 2016، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة (2.2%) عام 2016 مقارنة بنحو (3.6%) للنمو المسجل عام 2015 ويعود ذلك إلى نمو القطاع غير النفطي بما يعكس التقدم الجيد الذي تم إحرازه على صعيد استراتيجية التنويع الاقتصادي.

وفي دول المغرب العربي، فقد ركزت الجزائر جهودها في المرحلة الحالية على حفز مستويات التنويع الاقتصادي لدعم النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تبني عدة إصلاحات لزيادة مستويات الكفاءة والتنافسية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تبسيط الإجراءات وتعديل القوانين المنظمة لبيئة الأعمال وسجلت معدل نمو (3.5%) عام 2016.

وفي المغرب سجل الاقتصاد المغربي معدل نمو بلغ (1.0%) عام 2016 مما يعكس انخفاض القيمة المضافة في القطاع الزراعي نتيجة ظروف الجفاف والنمو المحدود للقيمة المضافة في القطاعات الأخرى ومن المتوقع تحسن الأوضاع المناخية مما يساعد على زيادة ناتج القطاع الزراعي الذي يوظف نحو (40%) من العمالة، وهو ما سيدعم مستويات الطلب الكلي.

وفي تونس، شهد الاقتصاد التونسي تحسناً، إذ سجل معدل نمو خلال عام 2016 يُقدّر بنسبة (1.5%) وتشهد تونس مجموعة من التحديات منذ عام 2015، نتيجة لاستمرار تباطؤ النمو وهو ما أثر على القطاع السياحي والقطاعات المرتبطة به إضافة إلى التحديات التي تواجه القطاع المصرفي.

ثالثاً: التطورات المحلية

تشير التقديرات الأولية لمؤشرات الناتج المحلي الاجمالي الى ارتفاع قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة (6.3%)، ليسجل (193.7) ترليون دينار مقابل (182.3) ترليون دينار لعام 2015، في حين سجل متوسط نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الاجمالي (5.2) مليون دينار عام 2016 مقابل (5.6) مليون دينار عام 2015، اي بنسبة انخفاض (-7.1%).

شهد المستوى العام للأسعار استقراراً واضحاً، إذ سجل معدل التضخم العام مانسبته (0.4%) مقابل (1.4%) لعام 2015، في حين سجل معدل التضخم الاساس مانسبته (1.2%) مقابل (1.8%) لعام 2015.

كانت السياسة النقدية خلال هذا العام داعمة وساندة للاقتصاد العراقي في ظل الظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد بغية تعزيز الثقة بالاقتصاد العراقي وتوفير الامكانيات اللازمة لتجاوز تلك الظروف في ظل الازمة المالية التي يعيشها البلد جراء الانخفاض الحاصل في اسعار النفط ، من خلال ايجاد مصادر لتمويل الموازنة العامة للدولة وعبر أدوات مختلفة تمثلت بحالات الخزنة والسندات ، وشهد هذا العام إنطلاق المشروع التنموي للبنك المركزي العراقي المتضمن تخصيص (6) ترليون دينار عراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والتي تنفذ عبر الجهاز المصرفي العراقي لغرض توسيع القاعدة الإنتاجية وتحريك عجلة التنمية، كما تم إعادة توزيع هيكل نسب الاحتياطي الإلزامي وإطلاق نسبة (5%) من نسبة الاحتياطي الإلزامي المفروض على إجمالي الودائع بالدينار العراقي والدولار الأمريكي للمصارف التي تواجه مشاكل سيولة وكذلك لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمصارف التي لاتواجه تلك المشاكل.

شهد هذا العام استقرار سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي من خلال نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية، إذ تم تعديل هذا السعر إلى (1190) دينار عراقي لكل دولار أمريكي (نقد، تعزيز حسابات المصارف في الخارج) منذ شهر كانون الثاني 2016، في حين بلغ معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في السوق المحلية (1275) دينار لكل دولار أمريكي مسجلاً بذلك نسبة نمو بلغت (2.2%) .

سجل عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) ارتفاعاً بنسبة (8.1%) ليسجل (70.7) ترليون دينار نهاية عام 2016 مقابل (65.4) ترليون دينار نهاية عام 2015 ويعزى ذلك الى نمو العملة خارج البنوك بنسبة (20.7%) قياساً بالعام الماضي مقابل انخفاض معدل النمو في الودائع الجارية بنسبة (-6.3%) وسجل عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعاً بنسبة (6.6%) قياساً بالعام السابق .

شهد القطاع المصرفي هذا العام ارتفاعاً في القاعدة الرأسمالية للمصارف التجارية باستثناء المصارف الحكومية بنسبة (20.2%) قياساً بالعام الماضي، في حين بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في العراق نهاية عام 2016 (65) مصرفاً منها (7) مصارف حكومية تتوزع بين مصارف تجارية وأخرى متخصصة و(58) مصرفاً أهلياً (خاصاً) تتوزع على (24) مصرفاً تجارياً محلياً و(16) مصرفاً اجنبياً و(18) مصرفاً اسلامياً منها (15) مصرفاً محلياً و(3) مصرفاً أجنبياً .

انخفض مؤشر سوق العراق للأوراق المالية (Isx) (price index) عام 2016 بنسبة (-11.1%) قياساً بالعام الماضي ، إذ أغلق مؤشر السوق على (649.48) نقطة في آخر جلسة من عام 2016 مقابل (730.56) نقطة عام 2015 بفارق (81.08) نقطة عن عام 2016 وارتفع عدد جلسات التداول الي ينظمها السوق لهذا العام الى (234) جلسة مقابل (233) جلسة لعام 2015.

بلغ عدد الشركات التي تم تداول أسهمها في سوق العراق للأوراق المالية (75) شركة مساهمة من أصل (79) شركة مدرجة ، كما انخفض حجم التداول في السوق بنسبة (-6.4%) ليسجل (426.8) مليار دينار مقابل (456.2) مليار دينار عام 2015 ، كذلك ارتفع عدد الأسهم المتداولة إلى (917.5) مليار سهم عام 2016 مقابل ما يقارب (579.6) مليار سهم عام 2015 وبنسبة ارتفاع (58.3%) وسجل صافي الاستثمار الأجنبي في السوق (15.7) مليار دينار مقابل (-40.3) مليار دينار عام 2016 .

وعلى صعيد التطورات المالية ، سجلت الموازنة العامة الاتحادية عجزاً مالياً قدره (-12.7) ترليون دينار ، إذ انخفضت الإيرادات والنفقات العامة بنسبة (-18.1%) ، (-4.7%) على التوالي ولتشكل كل منهما ما نسبته (27.7%) و (34.1%) على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي .

سجل الدين العام الداخلي ارتفاعاً قدره (15.2) ترليون دينار ليبلغ (47.4) ترليون دينار مقابل (32.1) ترليون دينار عام 2015 مشكلاً نسبة (24.1%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، وارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي بمقدار (2.4) مليار دولار وبنسبة (4.1%) عن مستواه المسجل عام 2015 والذي يعزى إلى الزيادة الحاصلة في القروض الجديدة مشكلاً نسبة (36.1%) من الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الجارية .

سجل حجم التجارة الخارجية في العراق لهذا العام انخفاضاً بنسبة (-24.5%) قياساً بعام 2015 ، إذ انخفضت الصادرات بنسبة (-20.6%) لتسجل (48.2) ترليون دينار مقابل (60.7) ترليون دينار عام 2015 وشكلت ما نسبته (24.5%) من الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الجارية، أما الاستيرادات على أساس سيف فسجلت هي الأخرى انخفاضاً بنسبة (-28.6%) لتبلغ (40.5) ترليون دينار مقابل (56.7) ترليون دينار عام 2015 مشكلة ما نسبته (20.6%) من الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الجارية .

أظهرت مؤشرات ميزان المدفوعات عجزاً إجمالياً مقداره (8344.1) مليون دولار عام 2016 مقابل عجز إجمالي مقداره (14065.7) مليون دولار عام 2015 ويعزى ذلك الارتفاع إلى تقلص العجز في رصيد صافي حساب الخدمات بنسبة (-33.7%) مقارنة بالعام الماضي وإلى تحقق زيادة في الفائض لحساب الدخل الثانوي بنسبة (85%) قياساً بالعام الماضي ، أما المعاملات الرأسمالية فقد أسفرت عن عجز بلغ (-0.5) مليون دولار مقابل عجز بلغ مقداره (1.5) مليون دولار عام 2015.



الفصل الثاني

تطورات القطاعات الاقتصادية

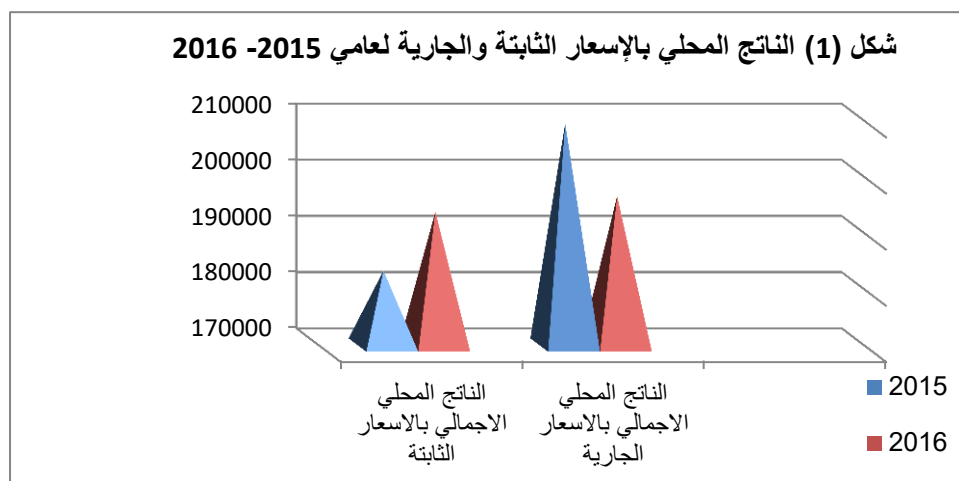
Economic Sectors Developments

أولاً: - الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016

شهد الاقتصاد العراقي هذا العام تعافياً ملحوظاً تمثل بمعدل النمو الحقيقي الموجب للاقتصاد على الرغم من الحالة الأمنية التي تشهدها البلاد والمتمثلة بالحرب ضد تنظيم عصابات داعش الإرهابية ومن ثم اعتماد العراق على النفط مصدراً وحيداً للموازنة في ظل الاستمرار الحاصل في انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وذلك نتيجة للزيادة المتحققة في إنتاج النفط الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر المتصل بإنتاجه، إذ سجلت كميات الإنتاج لعام 2016 زيادة بنسبة (19.2%) قياساً بمعدل نمو بلغت نسبته (12.7%) عام 2015، ليسجل المعدل اليومي للتصدير (3.3) مليون برميل يومياً مقابل (3) مليون برميل للعام 2015، في حين سجل سعر برميل النفط (36) دولار مقابل (44.7) دولار عام 2015.

تشير التقديرات الأولية لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي في العراق لعام 2016 إلى:

- ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الثابتة لعام 2016 بنسبة (6.3%) قياساً إلى عام 2015، ليسجل (193.7) ترليون دينار مقابل (182.3) ترليون دينار لعام 2015، وذلك لارتفاع كميات إنتاج النفط الخام بنسبة بلغت (19.2%) ، في حين سجلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من دون النفط انخفاضاً بنسبة (-11%) لتبلغ (72.4) ترليون دينار عام 2016 مقابل (81.4) ترليون دينار عام 2015، كما هو مبين في ملحق الجدول (1).
- انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الجارية لعام 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة (-5.5%) ليسجل (196.5) ترليون دينار مقابل (207.9) ترليون دينار لعام 2015، كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي من دون النفط من (145.8) ترليون دينار عام 2015 إلى (136.6) ترليون دينار عام 2016 ، أي بنسبة (-6.3%)، كما هو مبين في ملحق الجدول (2).
- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى (5.2) مليون دينار لعام 2016 مقابل (5.6) مليون دينار 2015 ، أي بنسبة انخفاض بلغت (-7.1%) كما هو مبين في جدول (1) .



جدول رقم (1)

الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة والجارية ومتوسط نصيب الفرد لعامي 2015 - 2016

معدل النمو %	2016 **	2015 *	التفاصيل
6.3	193.7	182.3	الناتج المحلي بالاسعار الثابتة (ترليون دينار) سنة أساس (2007=100)
5.5-	196.5	207.9	الناتج المحلي بالاسعار الجارية (ترليون دينار)
7.1-	5.2	5.6	متوسط نصيب الفرد بالاسعار الجارية (مليون دينار)

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء

*تقديرات أولية سنوية.

**تقديرات فصلية أولية.

- بلغت الأهمية النسبية لنشاط قطاع النفط الخام بالأسعار الثابتة ما نسبته (62.5%) مقابل (55.1%) للعام الماضي، وتعد الأعلى قياساً بباقي النشاطات الأخرى، الأمر الذي يوضح أهمية نشاط هذا القطاع بوصفه المصدر الرئيس لإيرادات الدولة ، في حين بلغت الأهمية النسبية للقطاعات الأخرى (غير النفطية) ما نسبته (37.5%) مقابل (44.9 %) لعام 2015، كما هو مبين في جدول (2) .

جدول رقم (2)

المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للقطاع النفطي وبقية القطاعات الأخرى لعامي (2015 - 2016)

2016	2015	القطاعات
62.5	55.1	نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي %
37.5	44.9	نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي %
100	100	المجموع

المصدر : وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء..

**ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية حسب مجموع الأنشطة (السلعية ،
التوزيعية والخدمية) وكالاتي:**

1- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للأنشطة الرئيسية (السلعية، التوزيعية والخدمية)

- سجلت نسب النمو للأنشطة السلعية بالأسعار الثابتة أثناء هذا العام ارتفاعاً بلغت نسبته (13.2%) أي مايعادل (138.5) ترليون دينار مقابل (122.4) ترليون دينار عام 2015، وذلك يعود إلى التحسن الملحوظ في نمو قطاع الزراعة بنسبة (59.6%) والنفط الخام بنسبة (20.2%) ، في حين سجلت الأنشطة التوزيعية نمواً سالباً بلغت نسبته (-13.9%) مقارنة بعام 2015 لتبلغ (26.4) ترليون دينار مقابل (30.7) ترليون دينار لعام 2015، ويعود ذلك بالدرجة الأساس إلى الانخفاض الملحوظ في نمو نشاط البناء والتشييد بنسبة (46.2%) يليه نشاط قطاع البنوك والتأمين بنسبة (-14.2%) ، والنقل والمواصلات بنسبة (-28.3%)، في حين سجلت الأنشطة الخدمية انخفاضاً بنسبة (-3%) عن العام السابق لتسجل (29.2) ترليون دينار مقابل (30.1) ترليون دينار عام 2015 وبذلك تحتل الأنشطة السلعية المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية من الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة (71.4%) تليها الأنشطة الخدمية بنسبة (15%) ثم التوزيعية بنسبة (13.6%) كما هو مبين في جدول (3):

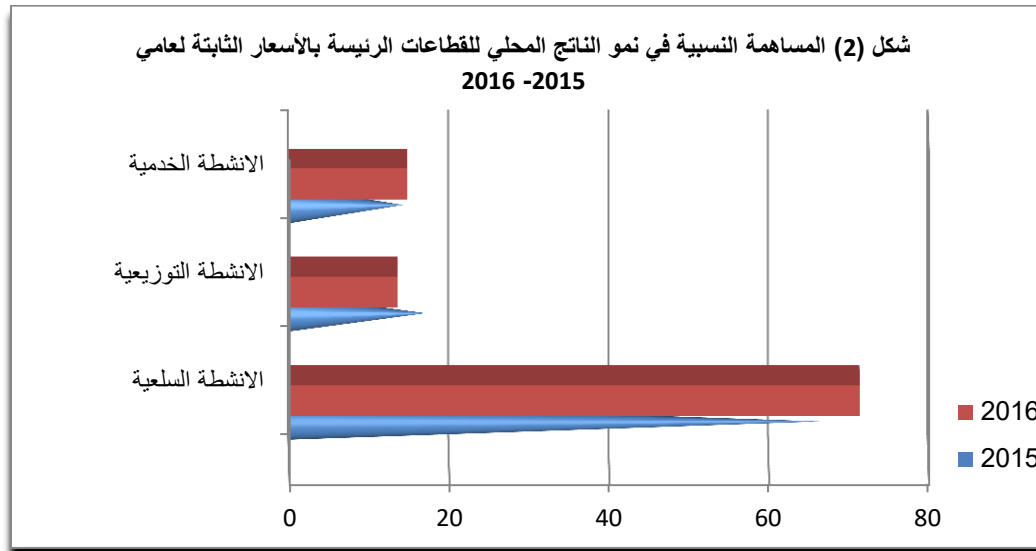
جدول رقم (3)

**المساهمة النسبية في نمو الناتج المحلي للأنشطة الرئيسية بالأسعار الثابتة لعامي
(2016 - 2015)**

(مليار دينار)

الانشطة	2015	2016	معدل النمو%
الانشطة السلعية	122400.9	138508.5	13.2
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	66.8	71.4	
الانشطة التوزيعية	30650.6	26389.6	-13.9
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	16.7	13.6	
الانشطة الخدمية	30129.2	29220.4	-3
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	16.4	15	
الناتج المحلي الإجمالي بحسب الأنشطة	183180.6	194118.5	
مجموع نسب المساهمة	100	100	

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للأحصاء.



2- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للأنشطة الرئيسية (الخدمية، التوزيعية والخدمية)

- سجلت الأنشطة السلعية بالأسعار الجارية لعام 2016 ، انخفاضاً بنسبة (- 8.3 %) لتبلغ (90.7) ترليون دينار مقابل (98.9) ترليون دينار لعام 2015، وذلك للانخفاض الملحوظ في نمو كل من (قطاع البناء والتشييد ، الكهرباء والماء والنفط) بنسبة (- 40%، - 15.3%، - 3.6%) على التوالي، وسجلت القيمة المضافة لمكونات الأنشطة التوزيعية (40.3) ترليون دينار لعام 2016 مقابل (44.6) ترليون دينار مسجلة بذلك انخفاضاً بنسبة (- 9.7 %) عن العام 2015 ، في حين سجلت الأنشطة الخدمية نمواً بسيطاً بلغت نسبته (0.5%) قياساً بالعام الماضي لتبلغ (66.2) ترليون دينار مقابل (65.9) ترليون دينار للمدة في أعلاه، كما هو مبين في جدول (4):-

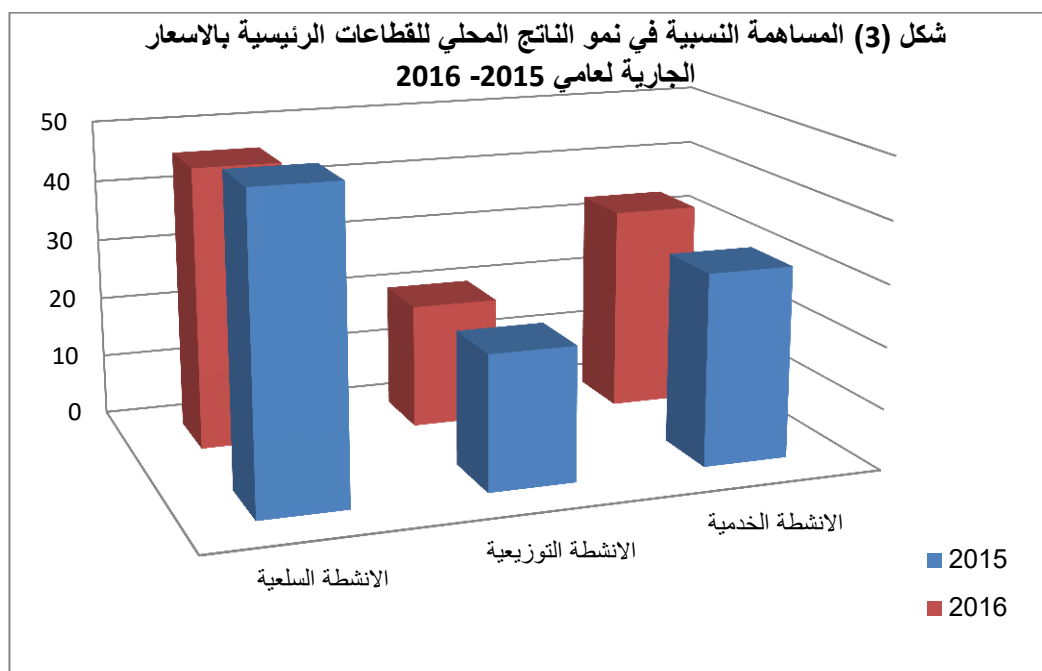
جدول رقم (4)

المساهمة النسبية في نمو الناتج المحلي للأنشطة الرئيسية بالأسعار الجارية لعامي (2016 - 2015)

(مليار دينار)

الأنشطة	2016	2015	معدل النمو %
الأنشطة السلعية	90728.0	98878.5	-8.3
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	46.0	47.2	
الأنشطة التوزيعية	40272.2	44577	-9.7
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	20.4	21.3	
الأنشطة الخدمية	66241.5	65942.7	0.5
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	33.6	31.5	
الناتج المحلي الإجمالي بحسب الأنشطة	197241.7	209398.2	-5.8
مجموع نسب المساهمة	100	100	

المصدر : وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للأحصاء.



ثالثاً: - الأنشطة الرئيسية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي

1- نشاط الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك:

سجل نشاط هذا القطاع بالأسعار الثابتة نمواً ملحوظاً بلغت نسبته (59.6%) عن العام 2015، ليسجل مامقداره (5.9) ترليون دينار مقابل (3.7) ترليون دينار لعام 2015، ويُعزى هذا الارتفاع بالدرجة الاساس إلى الزيادة الحاصلة في إنتاج المحاصيل الاستراتيجية (الحنطة والشعير) بنسبة بلغت (20.9 %) قياساً بالعام الأسبق ، لاسيما بعد إطلاق البرنامج الوطني لتنمية زراعة الحنطة وبرنامج أكثر بذور الرتب العليا العريضة منها والرفيعة لمحصولي الحنطة والشعير حيث أدخلت أنواعاً متعددة لمحصول الحنطة مقاومة للجفاف والامراض، فضلاً عن الاتجاه الى توسيع تجربة البيوت البلاستيكية لزراعة اصناف متعددة من الخضر في اغلب المحافظات لم تكن في مواسمها الحصادية، في حين سجلت المساحة المزروعة لهذين المحصولين انخفاضاً بنسبة (-3.3%) ويعود ذلك إلى عدم شمول بعض المحافظات التي تخضع لسيطرة عصابات داعش الارهابية.

سجل متوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الحنطة ارتفاعاً من (648) كغم عام 2015 الى (825.7) كغم 2016 ، أما بالنسبة لمحصول الشعير فقد ارتفع متوسط غلة الدونم من (392.2) كغم عام 2015 الى (470.2) كغم عام 2016، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة مساهمة نشاط هذا القطاع من الناتج المحلي بلغت (3%)، وهي نسبة متواضعة جداً، كما هو مبين في الجدول (5).

جدول رقم (5)

الانتاج الزراعي والمساحات المزروعة في العراق و انتاجية الدونم الواحد لعامي 2015 - 2016

المحصول	المساحة المزروعة (ألف دونم)		الإنتاج (ألف طن)		متوسط غلة الدونم الواحد (كغم)	
	نسبة التغير % 1:2	2015 (1)	2016 (2)	نسبة التغير % 1:2	2015	2016
الحنطة	- 6.2	3940.6	3697.2	19.0	2553.4	3052.9
الشعير	8.2	981.2	1061.7	29.7	384.8	499.2
المجموع	- 3.3	4921.8	4758.9	20.9	2938.2	3552.1

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات .

لم يتم شمول المحافظات (نينوى، الانبار وصلاح الدين) وذلك لسوء الوضع الامني .

2- نشاط قطاع التعدين والمقالع

سجلت القيمة المضافة لنشاط هذا القطاع عام 2016 بالأسعار الثابتة ارتفاعاً بنسبة (20 %) ليسجل ما مقداره (121.5) ترليون دينار مقابل (101.3) ترليون دينار لعام 2015، ويعود ذلك بالدرجة الأساس إلى ارتفاع نشاط قطاع النفط الخام بنسبة (20.2 %) ليسجل ما مقداره (121.3) ترليون دينار عام 2016 مقابل (100.9) ترليون دينار عام 2015 ، وتوضح أهمية هذا النشاط من ارتفاع نسبة مساهمته من الناتج المحلي الإجمالي والبالغة (62.5 %)، أما الأنواع الأخرى من التعدين فقد سجلت انخفاضاً بنسبة ملحوظة بلغت (- 54.5 %) قياساً بالعام الماضي، ملحق جدول (1).

3- نشاط الصناعة التحويلية:

شهدت القيمة المضافة لهذا القطاع ارتفاعاً بنسبة (5.9 %) قياساً بالعام الماضي، لتسجل (1.6) ترليون دينار مقابل (1.5) ترليون دينار لعام 2015، ويعزى ذلك إلى زيادة كميات الإنتاج المتحقق للإسمنت (العادي والمقاوم) بنسبة (14.8 %) قياساً بالعام الماضي، جدول (6) ، فضلاً عن الزيادة المتحققة في كميات الإنتاج للسماد نوع يوريا بنسبة (274.2 %) عن عام 2015 نتيجة لإعادة تأهيل معامل شركة الأسمدة الجنوبية في محافظة البصرة كما في الجدول (7).

جدول رقم (6)**كميات الإنتاج المتحقق للأسمنت (الأبيض، العادي والمقاوم) لعامي 2015 - 2016**

ألف طن

النوع	2015(1)	2016(2)	نسبة التغير % (1:2)
الإسمنت العادي	453.3	653.7	44.2
الإسمنت المقاوم	1875.3	2019	7.7
الإسمنت الأبيض	-	-	-
المجموع	2328.6	2672.7	14.8

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن

جدول رقم (7)**كميات الانتاج المتحققة للاسمدة لعامي 2015 - 2016**

الف طن

النوع	2015(1)	2016(2)	نسبة التغير %
سماد يوريا	62.9	235.4	274.2
سماد فوسفاتي	—	—	—
سماد مركب	—	—	—
المجموع	62.9	235.4	274.2

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن.

4- نشاط الكهرباء والماء:-

سجلت القيمة المضافة لنشاط هذا القطاع بالاسعار الثابتة لعام 2016 انخفاضاً بنسبة (-2.2%) قياساً بالعام الماضي، إذ بلغت القيمة المضافة (2) ترليون دينار مقابل (2.1) ترليون دينار عام 2015، فضلاً عن نسبة مساهمته الضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي البالغة (1.1%) وذلك لاستمرار العجز المتمثل بعدم قدرة الإنتاج المحلي على تلبية احتياجات الطلب البالغ (4577.6) ميكا واط، على الرغم من نمو الإنتاج بنسبة (15.2%) مقارنة بعام 2015، إذ بلغ (10718.7) ميكا واط مقابل (9304.8) ميكا واط للعام الماضي، كما في جدول (8).

جدول رقم (8)

معدل الإنتاج والطلب على الطاقة الكهربائية لعامي (2015 - 2016)

ميكا واط

البيان	المعدل السنوي لعام 2015	المعدل السنوي لعام 2016	نسبة التغير %
إنتاج الطاقة	9304.8	10718.7	15.2
الطلب على الطاقة	13977.5	15296.3	9.4
العجز	4672.7-	4577.6-	2.0-

المصدر : وزارة الكهرباء .

- سجل معدل الاستيراد للطاقة الكهربائية انخفاضاً بنسبة (- 10.4%) لعام 2016 مقارنة بالعام الماضي، ليصل إلى (1129.7) ميكا واط / ساعة مقابل (1261.2) ميكا واط/ ساعة وكما هو مبين في جدول (9).

جدول رقم (9)

معدل استيراد الطاقة الكهربائية لعامي (2015 - 2016)

ميكا واط/ ساعة

البيان	مجموع الخطوط لعام 2015	مجموع الخطوط لعام 2016	نسبة التغير %
الخط الإيراني	8906.7	7838.1	12.0-
شعبية استثمارية	1397.2	1231.2	11.9-
هارثة استثمارية	1214.5	1194.9	1.6-
البارجات	3615.7	3292.4	8.9-
المجموع	15134.1	13556.6	-
المعدل	1261.2	1129.7	10.4-

المصدر: وزارة الكهرباء

5- نشاط البناء والتشييد:-

سجل نشاط هذا القطاع بالأسعار الثابتة عام 2016 انخفاضاً ملحوظاً بنسبة (-46.2%) مقارنة بالعام 2015، إذ سجلت القيمة المضافة له ما مقداره (7.4) ترليون دينار مقابل (13.8) ترليون دينار لعام 2015، ويعزى ذلك إلى توقف المشاريع الاستثمارية للقطاع الحكومي وتضاؤل دور القطاع الخاص.

6- نشاط النقل والمواصلات:-

شهد نشاط هذا القطاع انخفاضاً واضحاً في معدل نموه السنوي بالاسعار الثابتة عام 2016 ، وبنسبة (-28.3%) مقارنة بالعام 2015، إذ سجلت القيمة المضافة (10.3) ترليون دينار مقابل (14.3) ترليون دينار لعام 2015، في حين ساهم بنسبة (5.3%) من الناتج المحلي الإجمالي والتي لاتزال دون المستوى المطلوب على الرغم من أهمية هذا النشاط وأثره في المستوى الاقتصادي والاجتماعي والعمراني .

7- نشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق:

سجل معدل النمو لنشاط هذا القطاع بالأسعار الثابتة انخفاضاً طفيفاً، إذ سجلت القيمة المضافة لهذا النشاط (14.8) ترليون دينار لعام 2016 مقابل (14.9) ترليون دينار عام 2015 بمساهمة نسبية في الناتج المحلي الإجمالي شكلت (7.7%)، وتجدر الإشارة إلى أن عدد التجار والشركات المسجلة لدى غرفة تجارة بغداد قد سجلت تراجعاً أثناء هذا العام بنسبة (-0.9%) قياساً بالعام الماضي ، وكما هو موضح في الجدول (10).

جدول رقم (10)**عدد التجار والشركات المسجلة لدى غرفة تجارة بغداد لعامي 2015 - 2016**

السنوات	2015	2016	نسبة التغير %
العدد	23259	23050	- 0.9

المصدر: غرفة تجارة بغداد

8- نشاط المال والتأمين وخدمات العقارات

سجلت القيمة المضافة لنشاط هذا القطاع في هذا العام ما قيمته (11.77) ترليون دينار مقابل (11.82) ترليون دينار للعام الماضي مسجلاً انخفاضاً بسيطاً بلغت نسبته (-0.4%) عن العام 2015، ويعزى ذلك إلى الانخفاض الملحوظ في نشاط البنوك والتأمين بنسبة (-14.2%) ويعود ذلك بالدرجة الأساس إلى حالة الركود التي يمر بها الاقتصاد العراقي إثر انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى جانب الطرف الأمني بسبب الحرب على الإرهاب (عصابات داعش) واحتلالها لبعض المحافظات وتعرض فروع المصارف الأهلية والحكومية للسرقة، لذا يتعين التأكيد على أهمية إعادة هيكلة القطاع المصرفي بوصفه أحد الركائز الداعمة للاقتصاد .

9- نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية:

سجلت القيمة المضافة لنشاط هذا القطاع في هذا العام انخفاضاً بنسبة (-5.4%) لتسجل مامقداره (18.7) ترليون دينار مقابل (19.8) ترليون دينار عام 2015، ويعود ذلك إلى انخفاض نشاط (الخدمات الشخصية و الحكومة العامة) بنسبة(-10.8%)، (-4.0%) على التوالي فضلاً عن تراجع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (9.6%).



الفصل الثالث

التطورات النقدية والمصرفية

Monetary & Banking Developments

التطورات النقدية والمصرفية

أولاً/ التطورات النقدية

تبنى البنك المركزي العراقي خلال هذا العام إجراءات اقتصادية ومالية محسوبة وجريئة بهدف تقديم الدعم للاقتصاد العراقي في ظل الظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد ، فيما تبنى إطاراً جديداً ومعاصراً لاتجاه السياسة النقدية للأعوام 2016-2020 من خلال اعتماد استراتيجيات فاعلة تتضمن حلولاً عاجلة وأخرى متوسطة وطويلة الأجل تهدف الى تعزيز الثقة بالاقتصاد العراقي وتوفير الامكانات اللازمة للنهوض الاقتصادي وتجاوز الأزمة المالية الجارية .

شهد هذا العام ارتفاعاً في نمو عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 بنسبة (8.1%) والذي يعزى إلى النمو الواضح في العملة خارج البنوك ، فيما سجل عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 هو الآخر ارتفاعاً بنسبة (6.6%) والذي يعود إلى الأثر التوسعي لصافي الديون الحكومية وسجل معامل الاستقرار النقدي ما نسبته (-1.1%) ، مما يدل على حالة الركود التي يتسم بها الاقتصاد العراقي .

استمرت السلطة النقدية ملتزمة بالحفاظ على نظام ربط الدينار العراقي بالدولار لما يوفره من ركيزة اساسية في بيئة تتسم بدرجة كبيرة من عدم اليقين وضعف القدرات في مجال السياسات الناجمة عن الصراع مع الارهاب ، فضلاً على المحافظة على احتياطي أجنبي مقبول وفق المعايير الدولية .

وتظهر الموازنة الموحدة للبنك المركزي زيادة جانب الموجودات خلال هذا العام بنسبة (7.1%) قياساً بانخفاض بلغت نسبته (-13.3%) عام 2015.

وانسجاماً مع توجهات السياسة النقدية ومرونتها العالية المعتمدة حالياً في إسناد التنمية الاقتصادية إذ تم تخفيض: أ) سعر فائدة السياسة النقدية (Policy Rate) من (6%) إلى (4%) سنوياً ، ب) تخفيض أسعار الفائدة على النوافذ الاستثمارية لتكون (0.50%) للاستثمار لمدة (7) أيام سنوياً، (0.75%) للاستثمار لمدة (14) يوماً سنوياً و (1%) للاستثمار لمدة (30) يوماً سنوياً ، فيما شهد المستوى العام للأسعار هذا العام استقراراً واضحاً تمثل بمعدلات التضخم العام والأساس البالغة (0.4 % و 1.2 %) على التوالي .

عملت السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في هذا العام ضمن إطار تحفيز الاقتصاد وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي بما يكفل تحقيق الرخاء للمجتمع العراقي، وكان لهذه السياسة دور واضح في إيجاد مصادر تمويل الموازنة العامة عبر أدوات مختلفة (حوالات الخزنة ، سندات) وذلك بالتنسيق مع الإدارات الاقتصادية الكلية في العراق، كما ساهم في إصدار سندات الخزينة لتسديد مستحقات المقاولين إلى جانب تغطية مستحقات الفلاحين ، فضلاً عن إعادة توزيع هيكل نسب الاحتياطي الإلزامي وإطلاق نسبة (5%) من نسب الاحتياطي الإلزامي البالغ (15%) المفروض على إجمالي الودائع بالدينار العراقي والدولار الأمريكي للمصارف التي تواجه مشاكل سيولة وذلك لغرض مواجهة سحبات زبائنها وكذلك لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمصارف التي لاتواجه مشاكل سيولة .

كما تم طرح السندات الوطنية (الاسمية) بالدينار العراقي بإصدارية ذات خمس فئات (100000، 250000، 500000، 1000000، 5000000) بمبلغ إجمالي (1.5) ترليون دينار بيع منها (729.2) مليار دينار .

وشهد هذا العام انطلاق المشروع التنموي للبنك المركزي العراقي المتضمن تخصيص ستة ترليونات دينار عراقي ، لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ، وجميعها تنفذ عبر الجهاز المصرفي العراقي من أجل توسيع القاعدة الإنتاجية المحلية وتحريك عجلة الاقتصاد وكذلك إنجاز مشروع المتاجرة الإلكترونية للأوراق المالية الحكومية في السوق الثانوية وعبر نظامي CSD و RTGS .

أ- عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)

سجل عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) ارتفاعاً بنسبة (8.1 %) نهاية عام 2016 مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى (70.7) ترليون دينار مقابل (65.4) ترليون دينار عام 2015، مشكلاً مانسبته (36 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويعزى ارتفاع عرض النقد إلى نمو العملة خارج البنوك بنسبة (20.7%) قياساً بالعام الماضي لتسجل (42.1) ترليون دينار ولترتفع الأهمية النسبية لها إلى (59.5%) مقابل (53.3 %) لعام 2015، فيما سجلت الأهمية النسبية للودائع الجارية (40.5 %) مقابل (46.7 %) لعام 2015 ، ويعزى سبب ارتفاع العملة خارج البنوك إلى حالة التحوط من الجمهور والاحتفاظ بالمدخرات لمواجهة حالة اللايقين في ظل الركود الاقتصادي، ملحق جدول (3).

ب- عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 (السيولة المحلية)

سجل رصيد عرض النقد بمعناه الواسع (M2) (السيولة المحلية) نهاية عام 2016 نمواً بلغ (6.6%) عن العام السابق ليصل إلى (88.1) ترليون دينار مقارنة بمستواه في نهاية عام 2015 البالغ (82.6) ترليون دينار، مشكلاً نسبة (44.8%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويعزى هذا الارتفاع في السيولة المحلية إلى الأثر التوسعي لصافي الديون الحكومية، ملحق جدول (3).

ج- *العوامل المؤثرة في عرض النقد

توضح الموازنة النقدية الموحدة في جدول (11) العوامل المؤثرة في عرض النقد عام 2016، إذ انعكس الأثر التوسعي في صافي الديون الحكومية (الائتمان المحلي) ليسجل ما مقداره (19248) مليار دينار والذي نشأ عن انخفاض الودائع الحكومية بمبلغ (-6873) مليار دينار، في حين ارتفعت الديون الحكومية بمبلغ (12375) مليار دينار ، وذلك نتيجة لتوجه الحكومة إلى الاقتراض الداخلي لتلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة عن طريق إصدار حوالات الخزينة والسندات لتمويل جانب من العجز في الموازنة.

يُظهر جانب الموجودات الأثر الانكماشى لفقرة صافي الموجودات الأجنبية إذ انخفضت إلى (64203) مليار دينار مقابل (77590) مليار دينار عام 2015، وبنسبة مساهمة (96 %) من مجموع العوامل الانكماشية البالغة (13950) مليار دينار، نتيجة لتراجع الأسعار العالمية للنפט منذ منتصف عام 2014، في حين شكلت فقرتي الودائع الأخرى وديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى وفقرة الموازنة ما نسبته (1.4%)، (2.2%)، (0.4%) على التوالي من مجموع العوامل الانكماشية.

* اعتمد التحليل على البيانات النهائية للنشرة الإحصائية السنوية لعام 2016 .

جدول (11)
عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه لعامي 2015-2016

(مليار دينار)

نسبة النمو %	مقدار التغير عن العام السابق	Dec.2016	Dec.2015	
(17.3)	(13387)	64203	77590	صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي (البنك المركزي + المصارف)
(1.2)	(309)	25564	25873	ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى
43.6	12375	40788	28413	الديون الحكومية
(1)	(1320)	130556	131876	مجموع الموجودات
8.1	5298	70733	65435	عرض النقد
20.7	7220	42075	34855	العملة خارج البنوك
(6.3)	(1922)	28658	30580	الودائع الجارية
1.2	205	17209	17004	الودائع الأخرى
(19.9)	(6873)	27716	34589	الودائع الحكومية
(0.3)	(49)	(14897)	(14848)	فقرّة الموازنة
(9.9)	(6618)	59823	66441	مجموع المطلوبات غير النقدية
(1)	(1320)	130556	131876	مجموع المطلوبات

*البيانات نهائية / اعتماداً على النشرة الإحصائية السنوية لعام 2016 .

الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي

سجل رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2016 انخفاضاً مقداره (10.2) ترليون دينار وبنسبة (16.2%) عن العام الماضي، ليلغ (52.6) ترليون دينار مقارنة بـ (62.8) ترليون دينار نهاية عام 2015، مشكلاً نسبة (26.9%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية و(38.6%) من الناتج المحلي باستثناء النفط . ووفقاً للمعايير الدولية المستخدمة لقياس مدى كفاية الاحتياطيات الأجنبية، وعلى الرغم من كل التحديات التي تحيط بالواقع الاقتصادي والمالي والنقدي فإن البنك المركزي مازال يحتفظ باحتياطي جيد من العملة الأجنبية من ناحية تغطيته للاستيرادات لمدة (6) أشهر، وتغطيته للعملة المصدرة.

واصل البنك المركزي عام 2016 تنويع محافظه الاستثمارية التي تتضمن سلّة من العملات الأجنبية والودائع والسندات المالية في البنوك الأجنبية فضلاً على الذهب، لضمان الحماية للمحفظة الاستثمارية، إذ بلغت نسبة مساهمة استثمار عملة الدولار الأمريكي (64.6%)، أما اليورو فقد سجلت نسبة مساهمته (20.7%) في حين كانت مساهمة عملة الباوند الإسترليني (12.2%)، وبلغت نسبة مساهمة الدولار الإسترالي (2.5%) من إجمالي الاحتياطيات الأجنبية، فضلاً على شراء سندات بنك إنكلترا (Gilts) بعملة الباوند الإسترليني، كما عقد البنك المركزي اتفاقية مع البنك الإسلامي للتنمية لغرض الاستثمار في الصكوك الإسلامية للحصول على عائد أعلى من السندات والودائع .

يُلاحظ من الجدول (12) انخفاض رصيد الاستثمارات (في البنوك الأجنبية وبنك نيويورك) بمقدار (10.7) ترليون دينار وبنسبة (-18.8%) عن عام 2015 ليصل إلى (46.3)

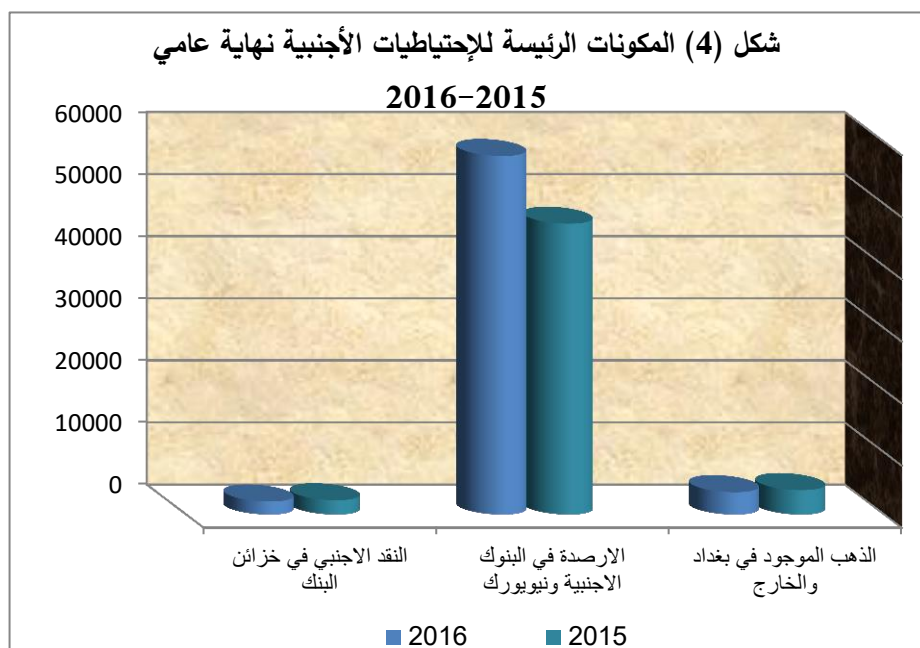
ترليون دينار مقابل (57.1) ترليون دينار عام 2015 ، و يُعزى ذلك إلى انخفاض أسعار صرف العملات الأجنبية كـ (اليورو والباوند الإسترليني) مقابل سعر صرف الدولار الأمريكي حيث انخفض سعر صرف اليورو للدولار من (1.09) إلى (1.05) نهاية عام 2016، كما سجل سعر صرف الباوند الإسترليني انخفاضاً مقابل الدولار من (1.48) إلى (1.23) عام 2016 ، في حين سجل رصيد النقد الأجنبي الموجود في خزائن هذا البنك ارتفاعاً بلغت نسبته (9.8%) ليبلغ (2.3) ترليون دينار مقابل (2.1) ترليون دينار لذات الفصل من العام السابق نتيجة انخفاض الكميات المباعة من الدولار عبر نافذة بيع العملة الأجنبية إلى (33.5) مليار دولار مقابل (44.3) مليار دولار عام 2015 ، في حين بلغ رصيد الذهب الموجود في بغداد و الخارج مايقارب (4) ترليونات دينار مقابل (3.6) ترليون دينار نهاية عام 2015، وذلك بسبب ارتفاع سعر الذهب في سوق لندن إلى (1159.10) بعد أن سجل (1062.25) نهاية العام 2015 مع الإشارة إلى ثبات كمياته.

جدول (12)

المكونات الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية نهاية عامي 2015 - 2016

مليار دينار

البند	2015	2016
النقد الأجنبي في خزائن البنك	2120	2327
الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك	57064	46334
الذهب الموجود في بغداد والخارج	3626	3957
الاحتياطيات الأجنبية	62810	52618



الموازنة الموحدة للبنك المركزي العراقي

سجلت الموازنة الموحدة للبنك المركزي العراقي ارتفاعاً في مجموع موجوداته (مطلوباته) عام 2016 بنسبة (7.1 %).

تُعزى هذه الزيادة في مجموع موجوداته إلى الموجودات المحلية (الديون الحكومية)، إذ سجلت ارتفاعاً بنسبة (127.6 %) عن العام الماضي ، وقد ساهمت هذه الزيادة بالجزء الأكبر من موجودات البنك ويعود السبب إلى ارتفاع فقرة السندات والحوالات الحكومية من (6.2) ترليون دينار عام 2015 إلى (17.2) ترليون دينار عام 2016، وذلك نتيجة للأزمة المالية المتمثلة بنقص السيولة التي يعاني منها البلد جراء الانخفاض الحاد بأسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي أدت إلى قيام وزارة المالية ومن خلال مصرفي الرافدين والرشد (بالاقتراض الداخلي) لسد الفجوة المالية المتمثلة بنقص السيولة لتمويل عجز موازنة عام 2016 وتسديد مستحقات الفلاحين، من خلال إصدار حوالات الخزينة والسندات وإعادة خصمها لدى البنك المركزي وشرائها في السوق الثانوية، في حين إستقرت فقرة قروض البنك المركزي للدوائر الحكومية (أي لم تسجل أي تغيير هذا العام)، فيما لم تقم المصارف التجارية بالاقتراض من البنك المركزي خلال عام 2016.

في المقابل سجلت فقرة الموجودات الأجنبية انخفاضاً بلغت نسبته (-16.2 %) مقارنة بالعام الماضي، نتيجةً لانخفاض مشتريات البنك المركزي من عملة الدولار من الحكومة لانخفاض إيراداتها من مبيعات النفط .

أما جانب المطلوبات فقد شهد الاحتياطي النقدي ارتفاعاً بنسبة (8.1 %) عن العام الماضي، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى ارتفاع العملة خارج البنوك بنسبة (20.7 %)، فيما سجلت العملة لدى المصارف واحتياطيات المصارف انخفاضاً بنسبة (-10.1 %)، (-15.4 %) على التوالي قياساً بالعام الماضي، أما فيما يتعلق بالتسهيلات المصرفية فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة (679.4 %) عن العام الماضي، ويعزى هذا الارتفاع نتيجة لقرار البنك المركزي بإعادة العمل وتفعيل نوافذ الاستثمار بالدينار العراقي لمدة (14 و 30) يوماً، إضافة إلى استثناء المصارف الحكومية من معادلة احتساب الفائض المتاح للاستثمار في الودائع وبما لايزيد عن (500) مليار دينار. في حين سجلت الودائع الحكومية انخفاضاً بنسبة (-31.3 %) عن العام الماضي.

أما فقرة رأس المال والاحتياطيات فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة (1.6 %) قياساً بالعام الماضي، ذلك الحال مع فقرة المطلوبات الأخرى إذ سجلت ارتفاعاً ملحوظاً نسبته (68.9 %) عن العام الماضي.

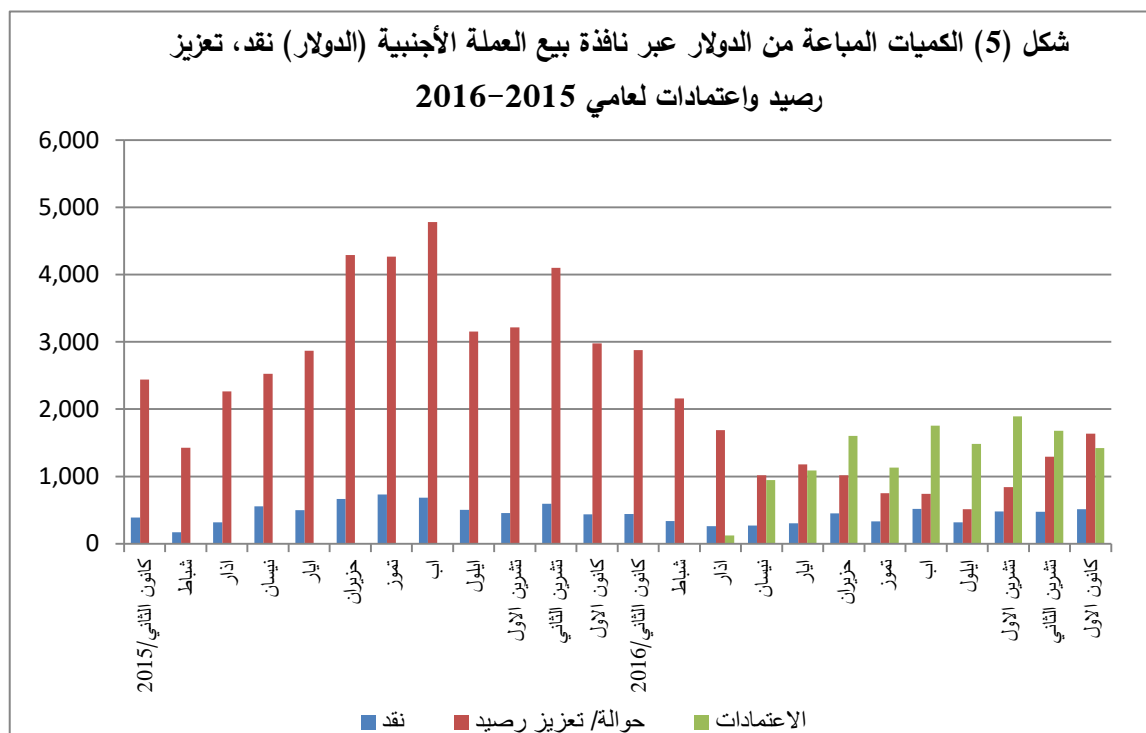
ثانياً / تطورات ادوات السياسة النقدية غير المباشرة

1- نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية

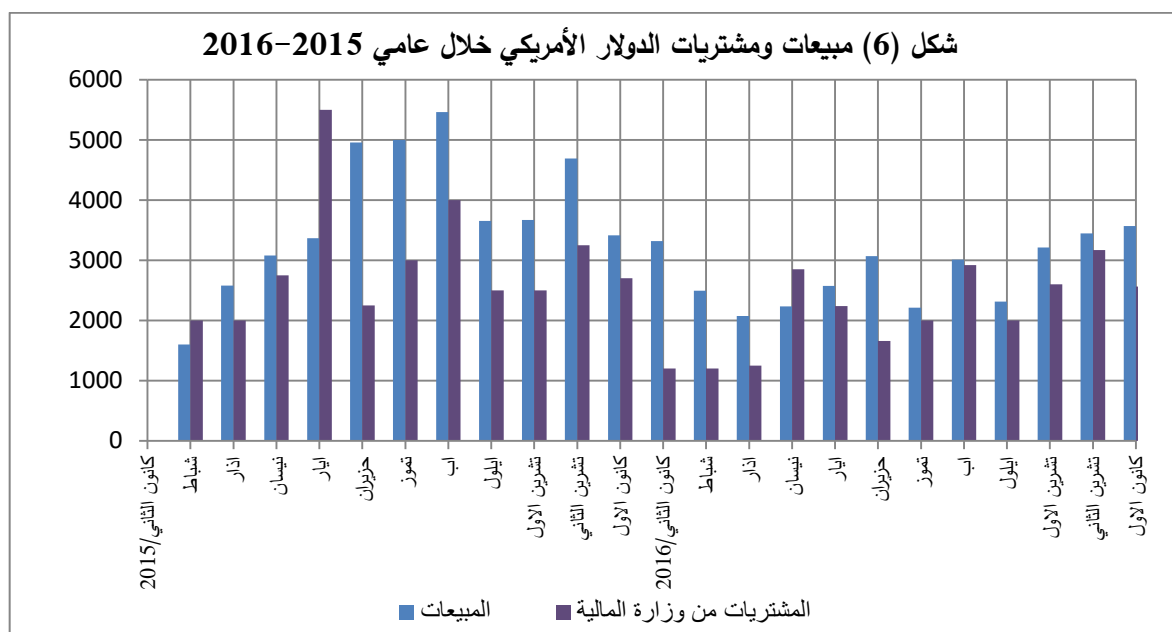
واصل البنك المركزي العمل بنافذة بيع وشراء العملة الأجنبية، والذي أسهم بشكل كبير في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي وتوفير العملة الأجنبية لتغطية استيرادات القطاع الخاص من السلع والخدمات، فضلاً على احتياجات المواطنين لأغراض السفر والمعالجة الطبية. عمد البنك المركزي في عام 2016 إلى تطوير إجراءات بيع العملة الأجنبية عبر نافذته من خلال تشجيع المصارف على اعتماد آلية فتح الاعتمادات المستندية لتمويل التجارة الخارجية بدلاً من أسلوب الحوالات، كذلك وضع البنك المركزي معياراً أساساً للمصارف وشركات التحويل المالي يتضمن مدى التزامهم بمتطلبات ومعايير الامتثال الدولية وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عن طريق نتائج تقييم البنك المركزي لأداء مسؤولي الامتثال ووحدات الإبلاغ وإدارة المخاطر، فضلاً على إلزام المصارف وشركات التحويل المالي بتقديم كشف تفصيلي بالمبالغ المحولة وجميع المعلومات المطلوبة من متطلبات الإفصاح عن مصادر أموال الزبائن (إعرف زبونك) والتحقق منها وتوثيقها عن طريق الكشف عن المستفيد الحقيقي من شراء الدولار ومصادر أموالهم كحوالات واعتمادات مستندية، وحصر التعامل بالمصارف المستفيدة والمراسلة (في الخارج) المصنفة من إحدى وكالات التصنيف الدولية، ويتوجب على المصارف أيضاً التعاقد مع إحدى شركات التدقيق الدولية المعروفة لإجراء عمليات تقييم لمراكزهم المالية وجودة الموجودات الخاصة بهم، وأخيراً التزام المصارف بالمحافظة على ودائع الجمهور وتوفيرها عند الطلب، وإرسال كشوف بأسماء المستفيدين من شراء الدولار إلى البنك المركزي لإرسالها إلى كلٍّ من الهيئة العامة للضرائب والجمارك في الوقت المحدد.

وقد تم تعديل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في البنك المركزي عبر نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية إلى (1190) ديناراً عراقياً لكل دولار أمريكي (نقد، تعزيز حسابات المصارف في الخارج) منذ شهر كانون الثاني/2016، في حين بلغ معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في السوق المحلية (1275) ديناراً لكل دولار أمريكي مقابل معدل (1247) ديناراً لكل دولار أمريكي عام 2015 مسجلاً نسبة ارتفاع بلغت (2.2%)، ملحق الجدول (4).

سجلت الكميات المباعة من الدولار في نافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي (نقدًا، تعزيز حسابات المصارف واعتمادات مستندية) لعام 2016 انخفاضاً بنسبة (-24.3%) عن عام 2015، لتسجل (33.5) مليار دولار توزعت على مبلغ (15.7) مليار دولار بيعت كتعزيز رصيد، و(13.1) مليار دولار اعتمادات مستندية و(4.7) مليار دولار نقدًا، إذ شكلت كل منهم (46.9%)، (39.1%)، (14%) على التوالي من إجمالي الكميات المباعة، في حين سجلت مبيعات الدولار الأمريكي خلال عام 2015 مبلغ (44.3) مليار دولار منها (38.3) مليار دولار بيعت حوالة/ تعزيز رصيد، و(6) مليارات دولار نقدًا، شكلت كل منهما (86.5%)، (13.5%) على التوالي من إجمالي المبيعات، وفقاً لما هو موضح في ملحق الجدول (5).



أما بالنسبة الى مشتريات البنك المركزي للدولار الأمريكي من وزارة المالية فقد سجلت انخفاضاً بنسبة (-20.9%) لتبلغ (25.7) مليار دولار خلال عام 2016 مقارنة بـ (32.5) مليار دولار عام 2015، وفقاً لما هو موضح بملحق الجدول (6).

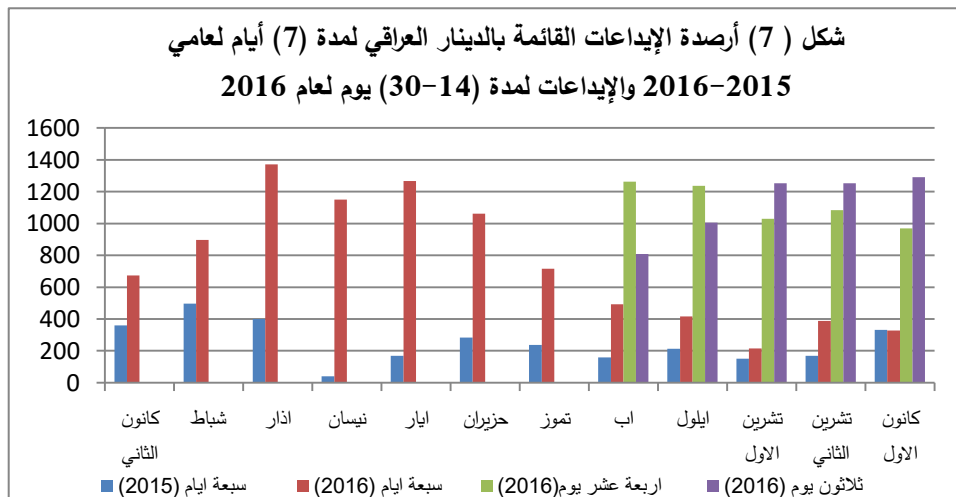


2- التسهيلات القائمة

واصل البنك المركزي في عام 2016 استخدام أدوات سياسته النقدية كنافذة الاستثمار بالدينار العراقي التي تُعد صمام أمان للمصارف لإدارة فوائض السيولة لديها ضمن معدل معتدل من أسعار الفائدة التي تؤدي بالنتيجة إلى السيطرة على نسب السيولة وذلك استجابة إلى تطورات السيولة غير المتوقعة التي من شأنها المحافظة على نظام مالي سليم وآمن، كما أجرى البنك المركزي خلال عام 2016 تخفيضاً لسعر الفائدة الأساس للسياسة (PolicyRate) من (6%) سنوياً إلى (4%) سنوياً ابتداءً من شهر آذار/2016، استناداً لمتطلبات السياسة النقدية ولتقليص الفجوة بين الفائدة المدفوعة والمستوفاة لغرض تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات منح الائتمان للقطاع الخاص، كما تمت إعادة تفعيل أدوات الدين الحكومي، وأعيد العمل بنافذة الاستثمار بالدينار العراقي لمدة (14)، (30) يوماً وبسعر فائدة (1%) (1.25%) على التوالي سنوياً في 2016/8/15.

• تسهيلات الإيداعات القائمة

واصل البنك استخدام نافذة الاستثمار بالدينار العراقي لمدة (7) أيام ، وتم رفع سعر الفائدة على إيداعات المصارف بالدينار العراقي لأجل (7) أيام من (1%) سنوياً إلى (3.5%) سنوياً ابتداءً من 2016/3/1 ، ثم أجرى تخفيضاً لسعر الفائدة ثلاث مرات، فقد خُفّضت لتصبح (1%) سنوياً بدلاً من (3.5%) ابتداءً من 2016/5/5، ومن (1%) إلى (0.75%) في 2016/8/25، ثم إلى (0.50%) بدلاً من (0.75%) سنوياً في 2016/12/25، في حين تم السماح للمصرف العراقي للتجارة بالاستثمار بما لا يزيد عن (500) مليار دينار بناءً على طلب المصرف ، كذلك السماح لمصرفي الرافدين والرشد الاستثمار بالنافذة في حال تقديمهما طلب بالاستثمار ، ويتضح من ملحق الجدول (7) انخفاض أرصدة الودائع بالدينار العراقي للمصارف الأهلية والحكومية بنسبة (-1.5%) لتسجل (327) مليار دينار نهاية عام 2016 مقارنة بـ (332) مليار دينار عام 2015، والذي يعزى إلى خفض سعر الفائدة على إيداعات المصارف لأجل (7) أيام. أما بالنسبة إلى أرصدة الودائع بالدينار العراقي لمدة (14) يوماً فقد تم تخفيض سعر فائدة الاستثمار بالدينار العراقي لمدة (14) يوماً لتكون (0.75%) بعد أن كانت (1%) سنوياً ، وتسجل رصيد (969) مليار دينار، أما نافذة الاستثمار لمدة (30) يوماً فقد خفض سعر الفائدة إلى (1%) سنوياً بدلاً من (1.25%) سنوياً ابتداءً من 2016/12/25 وتسجل رصيد بلغ (1291) مليار دينار.



• تسهيلات الإقراض القائمة

واصل البنك عمله بهذه الأداة تنفيذاً لأهداف سياسة البنك المركزي النقدية بهدف منح الائتمان إلى المصارف وبما يضمن السيطرة على السيولة المصرفية والتأثير فيها عن طريق معدلات الفائدة (الإشارات السعرية) التي وضعت لكل نوع منها ووفقاً لما يأتي :-

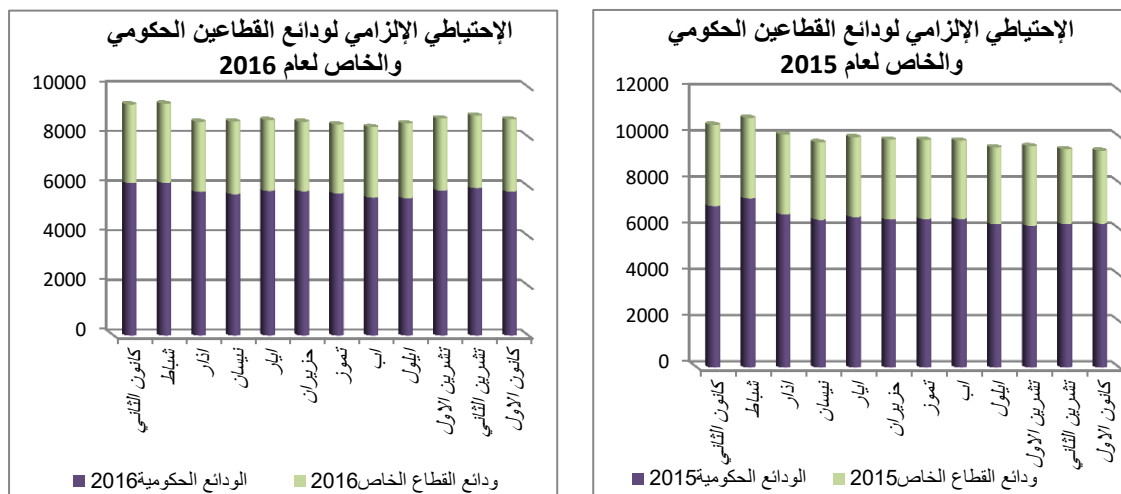
- الائتمان الأولي 6% سنوياً .
- الائتمان الثانوي 7% سنوياً .
- قرض الملجأ الأخير 7.5% سنوياً.

ولم يقدم أي من المصارف الحكومية أو الخاصة على أي من هذه الائتمانات حتى اليوم .

3- الاحتياطي الإلزامي

انسجماً مع توجهات السياسة النقدية ومرونتها العالية المعتمدة حالياً في إسناد التنمية الاقتصادية ولغرض دعم سيولة الجهاز المصرفي من حيث توفير السيولة، فقد تقرر إطلاق نسبة (5%) من نسب الاحتياطي الإلزامي البالغ (15%) المفروض على إجمالي الودائع بالدينار العراقي والدولار الأمريكي للمصارف التي تواجه مشاكل سيولة لسببين: إما لغرض مواجهة سحبوات زبائنهم، أو لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمصارف التي لا تواجه مشاكل سيولة، وابتداءً من شهر نيسان 2016، إذ سجل الاحتياطي الإلزامي على الودائع الحكومية نهاية عام 2016 (5.8) ترليون دينار مقابل (6.2) ترليون دينار عام 2015، أي بنسبة انخفاض (-6.5%) عن العام الماضي، فضلاً عن انخفاض الاحتياطي الإلزامي على ودائع القطاع الخاص ليسجل (2.9) ترليون دينار مقارنة مع (3.2) ترليون دينار في عام 2015 مسجلاً نسبة انخفاض (-9.4%)، ويعزى هذا الانخفاض إلى السماح للمصارف الاستثمار بما لا يزيد عن (50%) من نسبة (15%) من الاحتياطي الإلزامي في شراء حوالات خزانة جمهورية العراق لتمويل عجز موازنة الدولة ، فضلاً عن انخفاض إجمالي الودائع الجارية لدى المصارف وكما يوضحه الملحق جدول رقم (8).

شكل (8) الاحتياطي الإلزامي لودائع القطاعين الحكومي والخاص لعامي 2015، 2016



4-حوالات البنك المركزي

- تنفيذاً للسياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي تم إعادة تفعيل ادوات الدين الحكومي (حوالات البنك المركزي) استحقاق (91) و (182) يوماً ابتداءً من 2016/8/15 ، وليصبح قبول سعر الفائدة حسب العرض والطلب المقدم من المصارف وذلك لأغراض شفافية المزاد ولتحقيق الاستقرار في القطاع المالي . أما اهم المزادات التي اقيمت اثناء هذا العام :-
- أقام البنك المركزي مزادان لأجل (182) يوماً بمبلغ (200) مليار دينار للإصدارية الواحدة، حيث بلغ اجمالي المباع الفعلي (65) مليار دينار وبمعدل سعر قطع (2.5 %)، ملحق الجدول (9).
 - تم إلغاء المزادات المقرر إقامتها حسب خطة عام 2016 لأجل (91) يوماً وذلك بسبب عدم قبول العطاءات المقدمة لارتفاع سعر الفائدة ، في حين سدد مبلغ قدره (1.1) ترليون دينار من الاصداريات المقامة خلال عام 2015 وتستحق السداد خلال هذا العام.

ثالثاً/ التطورات المصرفية

- اتخذ البنك المركزي خلال عام 2016 مزيداً من الإجراءات الرامية إلى تنظيم عمل البنوك وتعزيز دورها في تمويل النشاط الاقتصادي وضمان سلامة الجهاز المصرفي ومثانته ومن أهم الإجراءات والخطوات التي اتبعتها هذا البنك :-
- إعادة توزيع هيكلية نسب الاحتياطي الإلزامي المفروض على ايداعات المصارف التجارية، ولغرض دعم سيولة الجهاز المصرفي من حيث توفير السيولة، إذ تقرّر إطلاق نسبة (5%) من نسب الاحتياطي الإلزامي البالغ (15%) المفروض على إجمالي الودائع بالدينار العراقي والدولار الأمريكي للمصارف التي تواجه مشاكل سيولة لسببين: إما لغرض مواجهة سحبيات زبائنهم، أو لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمصارف التي لا تواجه مشاكل سيولة.
 - إعتداد أسس ومعايير تلبية طلبات المصارف وشركات التحويل المالي لشراء الدولار لصالح زبائنهم (حوالات، اعتمادات ونقد) تمثل أهمها أ- مدى التزامهم بمتطلبات ومعايير الامتثال الدولية وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق نتائج تقييم البنك المركزي لأداء مسؤولي الامتثال ووحدات الإبلاغ وإدارة المخاطر وذلك للحيلولة دون حصول مخالفات لتسهيل حصول المستفيدين الحقيقيين على الدولار، ب- الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن مصادر أموال الزبائن (مبدأ إعرف زبونك)، ج- تشجيع المصارف وشركات التحويل المالي لاستخدام أسلوب الاعتمادات المستندية بدلاً من الحوالات ، والالتزام بإرسال كشوفات بأسماء المستفيدين من شراء الدولار وذلك لتأمين إرسالها إلى الهيئة العامة للكمارك وهيئة الضرائب في التوقيات المحددة.
 - تعزيز وتقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية واستكمال البنى التحتية لأنظمة الدفع إذ تم على أساس ذلك الآتي:-
 - أ- تطبيق مشروع توطين الرواتب تنفيذاً لتوجيهات الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب القرار المرقم (313) لسنة 2016 نحو التحول من الدفع نقداً إلى الدفع الإلكتروني، بغية ضبط الإنفاق العام وحوكمة عمليات الإدارة المالية ، حيث تم اختيار البنك المركزي مع وزارة الصحة للبدء بالمشروع ، ثم الإعام على باقي الوزارات ودوائر الدولة بذلك.
 - ب- تطوير أنظمة الدفع بالتجزئة والمقسم الوطني لغرض توفير حماية أكبر للصكوك والحد من عمليات التزوير من خلال تحديد المواصفات الأمنية للصكوك المسحوبة على جميع المصارف.

ج- البدء بالتطبيق الفعلي لنظام مقاصة الفروع الداخلية للمصرف الواحد (ON-US) للمصارف الحكومية التي ليس لديها نظام مصرفي شامل ، حيث تم تدريب مصرفي الرافدين والرشد وفروعهما مع المصرف الزراعي والصناعي والعقاري.

د- إلزام المصارف كافة بتطبيق معايير بازل (3) كآآآآآآ:-

- 1- الالتزام بنسبة تغطية السيولة البالغة (80%) كحد أدنى ، ويتم رفع هذه النسبة سنوياً بمقدار (10 %) تدريجياً حتى تصل إلى (100 %) بداية عام 2019، وفي حال إخفاق المصارف في الوصول إلى النسبة أعلاه فسيتم فرض غرامات على أساس ذلك.
- 2- نسبة صافي التمويل المستقر كحد أدنى (100 %) ، وفي حال الإخفاق في الوصول إلى النسبة المذكورة فسيتم فرض الغرامات المحددة .

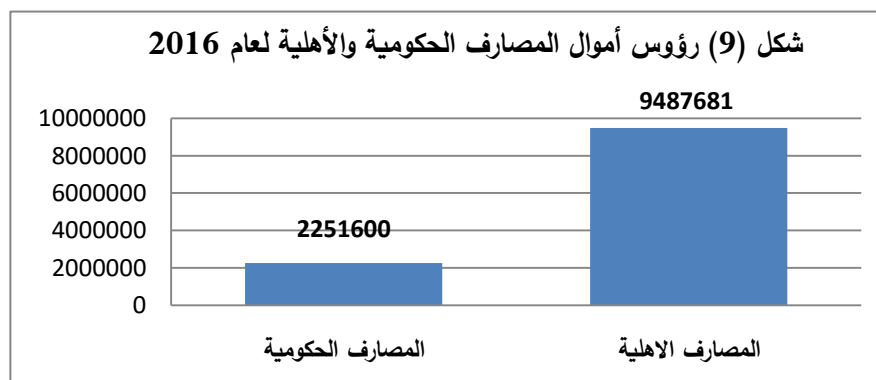
1- هيكل الجهاز المصرفي

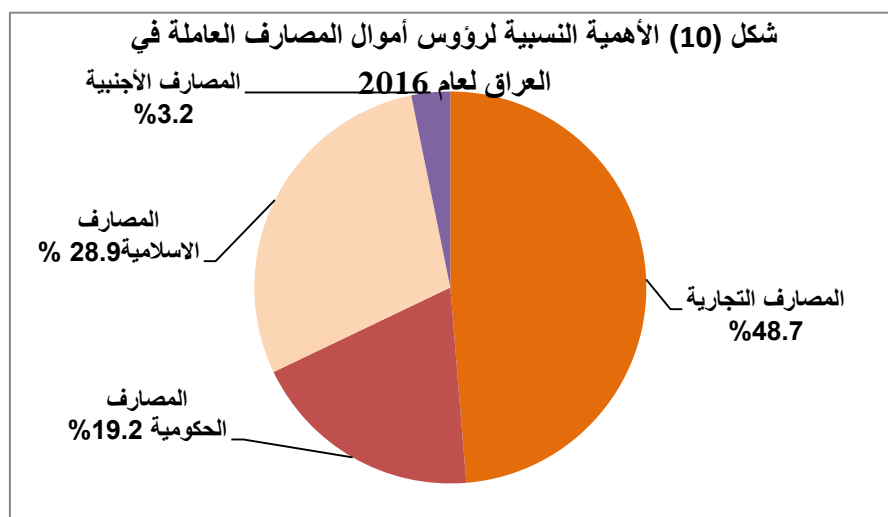
بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في العراق نهاية عام 2016 (65) مصرفاً، شملت (7) مصارف حكومية تتوزع على (3) مصارف تجارية و (3) متخصصة ومصرف واحد إسلامي و(58) مصرفاً أهلياً (خاصاً) ، وهذه الأخيرة تنقسم على (24) مصرفاً تجارياً محلياً و(16) مصرفاً أجنبياً و(18) مصرفاً إسلامياً منها (15) محلي و 3 أجنبي).

2- الوضع المالي للجهاز المصرفي

شهد عام 2016 ارتفاعاً في القاعدة الرأسمالية للمصارف التجارية باستثناء المصارف الحكومية، إذ سجلت رؤوس أموال المصارف الأهلية ارتفاعاً مقداره (1.6) ترليون دينار أي بنسبة (20.2 %) مقارنة بالعام السابق، لتبلغ (9.5) ترليون دينار مقابل (7.9) ترليون دينار عام 2015، احتلت المصارف الإسلامية المرتبة الأولى في هذه الزيادة بنسبة (71 %) قياساً بالعام الماضي وبنسبة مساهمة (28.9 %) من إجمالي رؤوس أموال المصارف، فضلاً عن ارتفاع رؤوس أموال المصارف الأجنبية بنسبة (39.8 %) وبمساهمة (3.2%)، في حين سجلت المصارف التجارية المحلية ارتفاعاً بنسبة (0.4 %) وبنسبة مساهمة (48.7%)، مع الإشارة إلى ثبات رؤوس أموال المصارف الحكومية لتبلغ نسبة مساهمتها (19.2%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف التجارية.

ولكن رغم الزيادة الحاصلة في رؤوس أموال المصارف التجارية، نلاحظ أن نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز (6%) ، التي تعد نسبة متدنية، إذ لاتزال رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق مجتمعة لا تفي باحتياجات المشاريع التنموية التي يحتاجها اقتصاد البلد.





سجل مجموع موجودات المصارف التجارية انخفاضاً نهاية عام 2016 بنسبة (-0.7%) عن العام السابق، لتتخفّض إلى (221.2) ترليون دينار مقابل (222.8) ترليون دينار لعام 2015، تحتل المصارف الحكومية (89.3%) من مجموع موجودات القطاع المصرفي و(10.7%) للمصارف الأهلية، تصدر مصرف الرافدين النسبة الأكبر من حيث موجوداته البالغة (106.1) ترليون دينار وبنسبة (53.7%) من مجموع موجودات المصارف الحكومية، وبنسبة (48%) من إجمالي الموجودات للقطاع المصرفي، يليه مصرف الرشيد حيث بلغت موجوداته (61.3) ترليون دينار وبنسبة (31%) من إجمالي الموجودات الحكومية، أما بالنسبة إلى المصارف الأهلية فقد تصدرت موجودات المصارف (بغداد، المنصور وكرديستان) النسب الأكبر من مجموع موجودات المصارف الأهلية وبنسبة مساهمة بلغت (5.5%، 4.8%، 4.3%) على التوالي من إجمالي موجودات المصارف الأهلية.

3- الموازنة الموحدة للمصارف التجارية العاملة في العراق

تُشير البيانات المالية للمصارف التجارية العاملة في العراق نهاية عام 2016 إلى انخفاض في معظم البنود الرئيسية لميزانية المصارف عما كانت عليه في العام السابق، فقد انخفض إجمالي موجودات (مطلوبات المصارف) بنسبة (-3.4%) لتبلغ (129.2) ترليون دينار مقابل (133.7) ترليون دينار نهاية عام 2015، كما موضح في الجدول (13).

جانب الموجودات (استخدام الاموال)

سجل بند الموجودات الأجنبية نهاية عام 2016 انخفاضاً واضحاً بلغت نسبته (-23.9%) قياساً بالعام الماضي ليصل إلى (12.1) ترليون دينار مقابل (16) ترليون دينار لعام 2015، ويعزى ذلك إلى انخفاض بند الاستثمارات الأجنبية والارصدة المدينة خارج العراق لدى المصارف التجارية، كما سجلت الموجودات النقدية للمصارف التجارية انخفاضاً نتيجة لانخفاض مكوناتها المتمثلة بالنقد في الصندوق الذي تحتفظ به المصارف في خزائنها لمواجهة طلبات السحب اليومي وباقي احتياجاتها المختلفة بنسبة بلغت (-15.4%) وبنسبة مساهمة (2.4%) من مجموع موجودات المصارف نهاية عام 2016 لتسجل (3.2) ترليون دينار مقابل (3.7) ترليون دينار العام الماضي، كذلك انخفضت الودائع الجارية التي تحتفظ بها

المصارف لدى البنك المركزي بنسبة (-6.2 %) عن العام السابق لتصل الى (29) ترليون دينار مقابل (30.9) ترليون دينار عام 2015 وبنسبة مساهمة (22.5%) من مجموع موجودات المصارف، ويعزى هذا الانخفاض إلى: - أ- السماح للمصارف التجارية الاستثمار في شراء حوالات الخزينة بما لا يزيد عن (50%) من نسبة الاحتياطي الإلزامي البالغ (15%) على الودائع كافة الحكومية وودائع القطاع الخاص بالدينار العراقي ب- كذلك إطلاق نسبة (5 %) من نسب الاحتياطي الإلزامي البالغ (15 %) المفروض على إجمالي الودائع بالدينار العراقي والدولار الأمريكي للمصارف التي تواجه مشاكل سيولة لسببين: إما لغرض مواجهة سحبيات زبائنهم، أو لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمصارف التي لا تواجه مشاكل سيولة. وسجلت فقرة الديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى انخفاضاً بنسبة (-1.3%) عن العام الماضي.

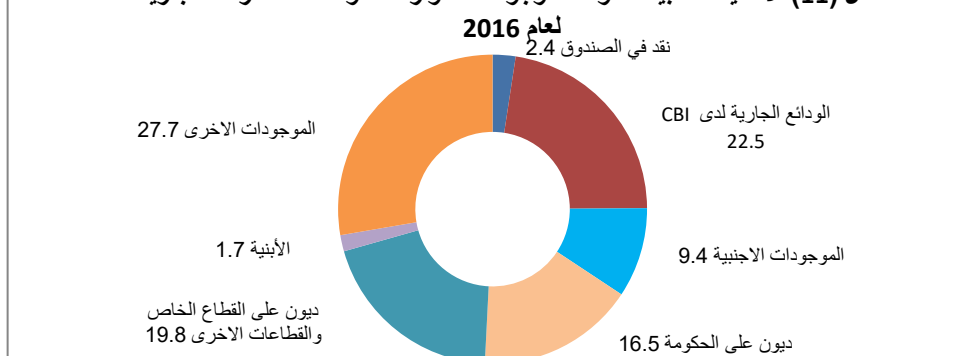
في المقابل سجلت الديون على الحكومة ارتفاعاً بنسبة (7.2%) عن العام السابق مشكلة نسبة مساهمة بلغت (16.5 %) من مجموع موجودات المصارف، لترتفع من (19.8) ترليون دينار عام 2015 إلى (21.3) ترليون دينار عام 2016 ، ويعزى هذا الارتفاع إلى استمرار المؤسسات والدوائر الحكومية الاقتراض من المصارف التجارية لسد عجز موازنة عام 2016، ودفع رواتب موظفي التمويل الذاتي واستكمال بناء القدرات والتسليح لوزارتي الدفاع والداخلية وهيئة الحشد الشعبي، نتيجة لانخفاض السيولة النقدية جراء انخفاض إيرادات الدولة الناجم عن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

أما فقرة الديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى فقد سجلت انخفاضاً بنسبة (-1.2%) لتبلغ (25.6) ترليون دينار مقابل (25.9) ترليون دينار عام 2015، لتشكل مانسبته (19.8 %) من إجمالي موجودات المصارف.

ارتفعت فقرة الأبنية بنسبة (10.2 %) مقارنة بعام 2015، وبنسبة مساهمة بلغت (1.7 %) من إجمالي موجودات الموازنة ليسجل (2.2) ترليون دينار مقابل (2) ترليون دينار عام 2015.

أما فقرة الموجودات الأخرى فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة (1.2 %) عن العام السابق، لتستحوذ على نسبة (27.7 %) من مجموع موجودات الموازنة لتصل إلى (35.8) ترليون دينار مقارنة مع (35.3) ترليون دينار العام السابق، ويعود سبب الارتفاع إلى الزيادة الحاصلة في مكونات هذا البند كالزيادة الحاصلة في نسبة نمو الأسهم والاستثمارات الأخرى بما يقارب (43.2 %)، وبند الموجودات الأخرى بنسبة (2.6 %) ، والموجودات النقدية الأخرى بنسبة (35.2 %) عن العام السابق.

شكل (11) الأهمية النسبية لمكونات موجودات الموازنة الموحدة للمصارف التجارية

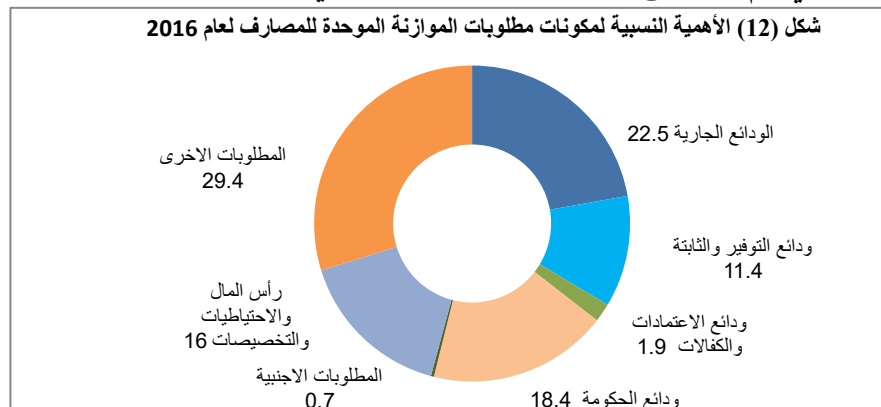
**جانب المطلوبات (مصادر أموال المصارف)**

يلاحظ على جانب المطلوبات حصول زيادة في ودائع الاعتمادات والكفالات وودائع التوفير والثابتة بنسبة (6.8%، 0.3%) على التوالي والتي كونت ما نسبته (4.0%) و(23.5%) على التوالي من إجمالي الودائع. في المقابل سجلت الودائع الجارية انخفاضاً بنسبة (6.3%) عن العام الماضي لتسجل (28.7) ترليون دينار مقابل (30.6) ترليون دينار عام 2015، ألا أنها رغم انخفاض نسبته لا زالت مستحوذة على ثاني نسبة مساهمة البالغة (22.2%) من إجمالي مطلوبات (موجودات) الموازنة نهاية عام 2016، كذلك انخفضت الودائع الحكومية بنسبة (17.6%)، إذ بلغت (23.8) ترليون دينار عام 2016 مقابل (28.8) ترليون دينار عام 2015، لتبلغ نسبة مساهمتها (18.4%) من إجمالي الودائع، ويعود ذلك إلى انخفاض الإيرادات الحكومية وتقليص النفقات الحكومية، في حين انخفضت المطلوبات الاجنبية بنسبة بلغت (5.9%) عن العام السابق، لتسجل أدنى نسبة مساهمة بلغت (0.7%).

يلاحظ من الجدول (13) ارتفاعاً طفيفاً في ودائع التوفير والثابتة بنسبة (0.3%) عن العام السابق وبنسبة مساهمة (11.4%) ليسجل (14.7) ترليون دينار مقارنة بـ(14.6) ترليون دينار عام 2015، يليها في الارتفاع ودائع الاعتمادات والكفالات بنسبته (6.8%) عن العام السابق وبنسبة مساهمة (1.9%)، وكشفت الموازنة عن حركة رأس المال والاحتياطيات والتخصيصات والتي تعكس الربحية الناتجة من التوسع في الفعاليات المصرفية وبنسبة ارتفاع بلغت (15.4%) عن العام الماضي لتسجل (20.7) ترليون دينار مقابل (17.9) ترليون عام 2015 وبنسبة مساهمة بلغت (16%) من إجمالي المطلوبات.

انخفضت فقرة المطلوبات الأخرى بنسبة (1.2%) عن العام الماضي لتستحوذ على أعلى نسبة مساهمة بلغت (29.4%) من إجمالي المطلوبات وذلك نتيجة لارتفاع مكوناتها، إذ سجل بند الأرباح غير الموزعة نسبة نمو بلغت (47.2%) عن العام السابق، مع الإشارة إلى أن المصارف التجارية لم تلجأ إلى الاقتراض من البنك المركزي.

شكل (12) الأهمية النسبية لمكونات مطلوبات الموازنة الموحدة للمصارف لعام 2016



جدول (13)

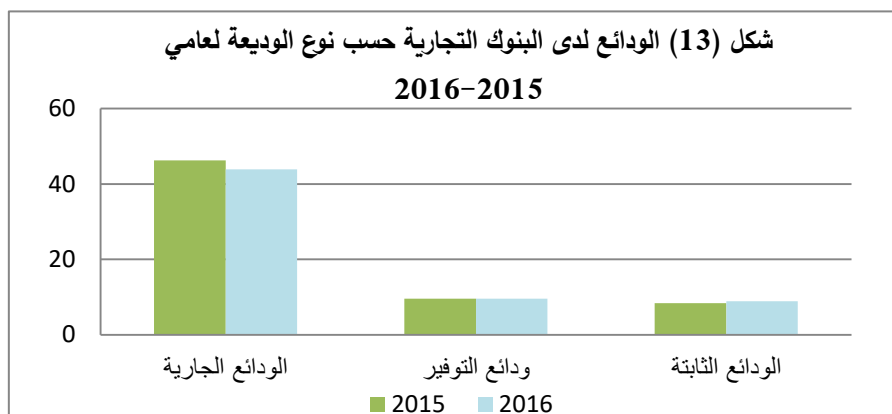
الموازنة الموحدة للمصارف التجارية لعامي 2015-2016

مليون دينار

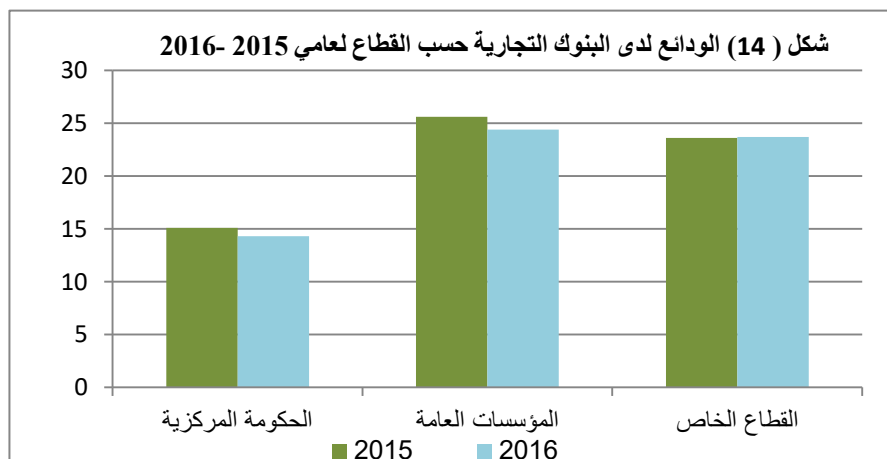
الأهمية النسبية %	نسبة التغير %	2016	2015	الفقرات
				الموجودات
2.4	15.4-	3156285	3729863	نقد في الصندوق
22.5	6.2-	29047870	30947859	الودائع الجارية لدى البنك المركزي العراقي
9.4	23.9-	12144096	15952767	الموجودات الأجنبية
16.5	7.2	21254131	19831990	ديون على الحكومة
19.8	1.3-	25564154	25872785	ديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى
1.7	10.2	2239037	2031202	الأبنية
27.7	1.2	35763518	35339129	الموجودات الأخرى
100	3.4-	129169091	133705595	مجموع الموجودات أو المطلوبات
				المطلوبات
22.2	6.3-	28657797	30580169	الودائع الجارية
11.4	0.3	14690777	14646221	ودائع التوفير والثابتة
1.9	6.8	2518049	2357066	ودائع الاعتمادات والكفالات
18.4	17.6-	23765136	28835175	ودائع الحكومة
0.7	5.9-	895180	951158	المطلوبات الأجنبية
		-	-	الاستلاف من البنك المركزي
16.0	15.4	20678663	17916654	رأس المال والاحتياطيات والتخصيصات
29.4	1.2-	37963489	38419152	المطلوبات الأخرى

4- الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية نهاية عام 2016 انخفاضاً بمقدار (2) ترليون دينار أي بنسبة (-3%) عن مستواها المسجل عام 2015، ولتشكل مانسبته (31.7%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ليصل إلى (62.4) ترليون دينار مقابل (64.3) ترليون دينار عام 2015 ويعزى هذا الانخفاض في الودائع إلى الانخفاض الحاصل في الودائع الجارية في كل من قطاع الحكومة المركزية والمؤسسات العامة بنسبة (-10.3%)، (-5.8%) على التوالي، كذلك انخفاض ودائع التوفير في القطاع الخاص بمقدار (0.08) ترليون دينار بنسبة (-0.8%) وذلك بالمقارنة مع مستواها المسجل نهاية عام 2015. وبتحليل هيكل إجمالي الودائع وفقاً للنوع، فإن انخفاض إجمالي الودائع جاء نتيجة لانخفاض إجمالي الودائع الجارية بنسبة (-5.1%) عن العام الماضي، لتتخفض من (46.3) ترليون دينار إلى (43.9) ترليون دينار، وودائع التوفير بنسبة انخفاض (-0.8%)، في المقابل سجلت الودائع الثابتة ارتفاعاً بنسبة (6.2%) عن العام الماضي مسجلة نسبة مساهمة بلغت (14.3%) من إجمالي الودائع، كما موضح في الشكل ادناه.



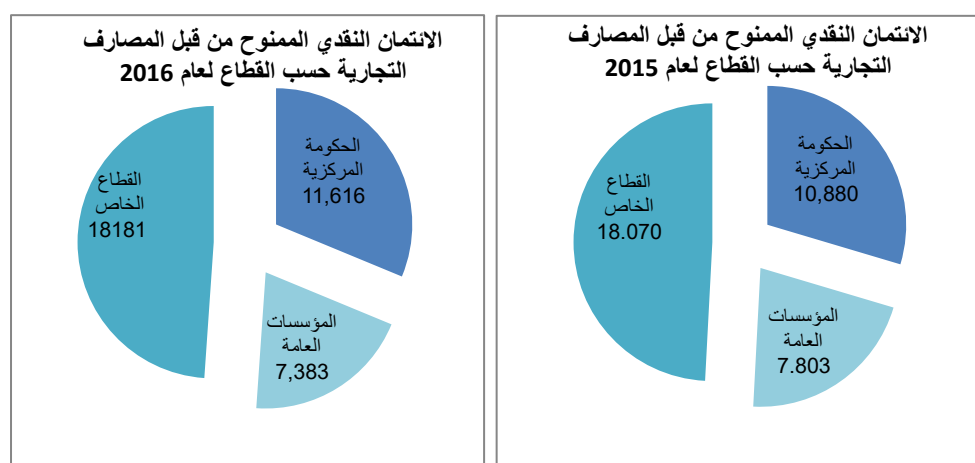
وعلى صعيد هيكل الودائع حسب القطاعات، يلاحظ انخفاض ودائع الحكومة المركزية بمقدار (0.8) ترليون دينار بنسبة (-5.4%) عن العام الماضي، كذلك انخفاض ودائع المؤسسات العامة بمقدار (1.2) ترليون دينار بنسبة (-4.7%)، في المقابل ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة (0.3%)، ولتشكل كل منهم مانسبته (22.9%)، (39.1%) و(38%) على التوالي من إجمالي الودائع كما موضح في ملحق الجدول (10).



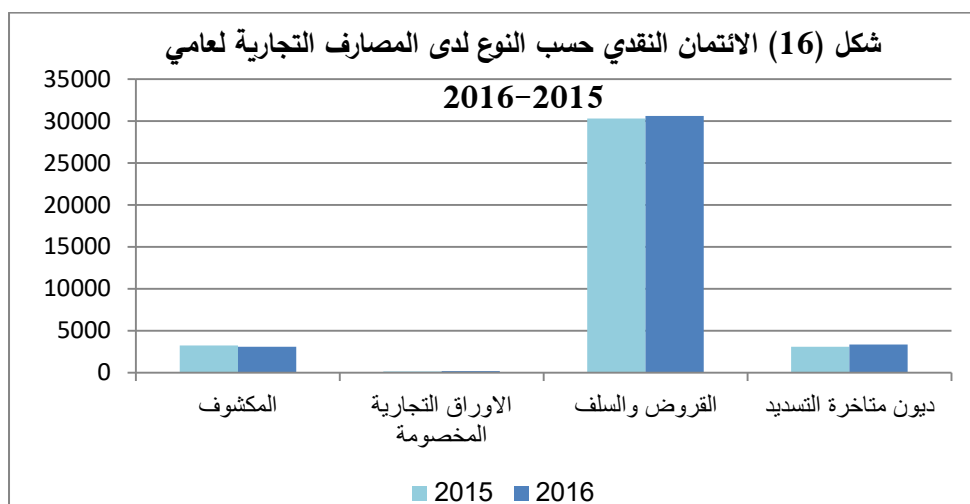
5- الائتمان المصرفي

سجل الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية نهاية عام 2016 ارتفاعاً مقداره (0.4) ترليون دينار، وبنسبة (1.1%) عن العام السابق ليصل إلى (37.2) ترليون دينار مقابل (36.8) ترليون دينار لعام 2015، فيما شكل مانسيته (18.9%) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية، ومن ملحق الجدول (11) وفقاً للجهة المقترضة، يلاحظ ارتفاع رصيد التسهيلات الائتمانية (النقدية) الممنوحة إلى الحكومة المركزية هذا العام بنسبة (6.8%) مقارنة بالعام الماضي وبنسبة مساهمة (31.2%) من اجمالي الائتمان النقدي الممنوح، كذلك ارتفاع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى القطاع الخاص بنسبة (0.6%) عن العام الماضي والذي احتل المرتبة الأولى من حيث نسبة مساهمته البالغة (48.9%) من إجمالي الائتمان الممنوح، فيما بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ما مقداره (9.3%)، في حين بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي (بدون النفط) (13.3%) وهي نسبة متدنية تدل على عدم وجود مساهمة حقيقية من جانب المصارف التجارية في دعم النشاط الاقتصادي في حين انخفض الائتمان النقدي الممنوح إلى المؤسسات العامة بنسبة (-5.4%) وبنسبة مساهمة (19.9%) من اجمالي الائتمان النقدي الممنوح.

شكل (15) الائتمان النقدي الممنوح من المصارف التجارية حسب القطاعات لعامي 2015، 2016

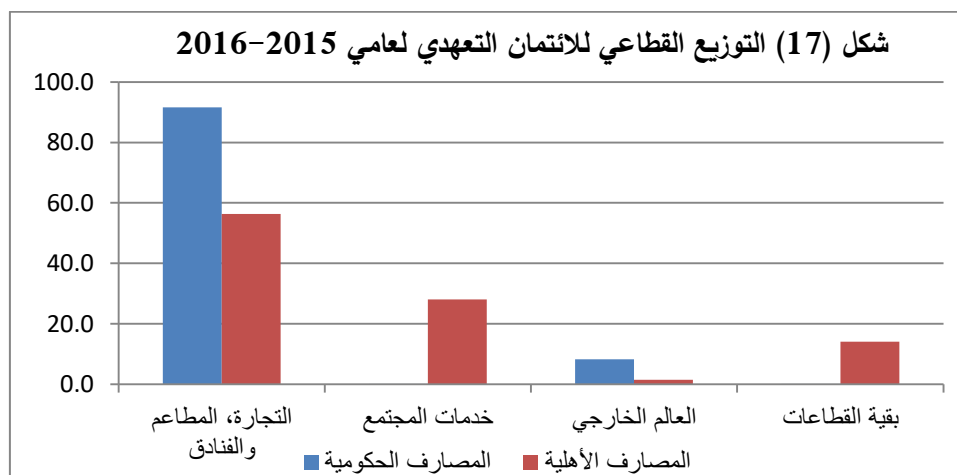


اما فيما يخص توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً لتصنيفها النوعي، فقد استحوذت فقرة القروض والسلف غالبية الائتمان الممنوح من المصارف التجارية ليسجل نسبة نمو بلغت (1%) وبنسبة مساهمة (82.3%) من إجمالي رصيد الائتمان، يليها فقرة الديون المتأخرة التسديد لتسجل نسبة نمو بلغت (8.7%) عن العام الماضي وبنسبة مساهمة (9%)، كذلك ارتفاع الاوراق التجارية المخصوصة بنسبة (0.1%) وبنسبة مساهمة (0.4%)، في حين تراجع رصيد الحسابات المكشوفة بنسبة (-4.8%) وبمساهمة (8.3%) من اجمالي رصيد الائتمان.



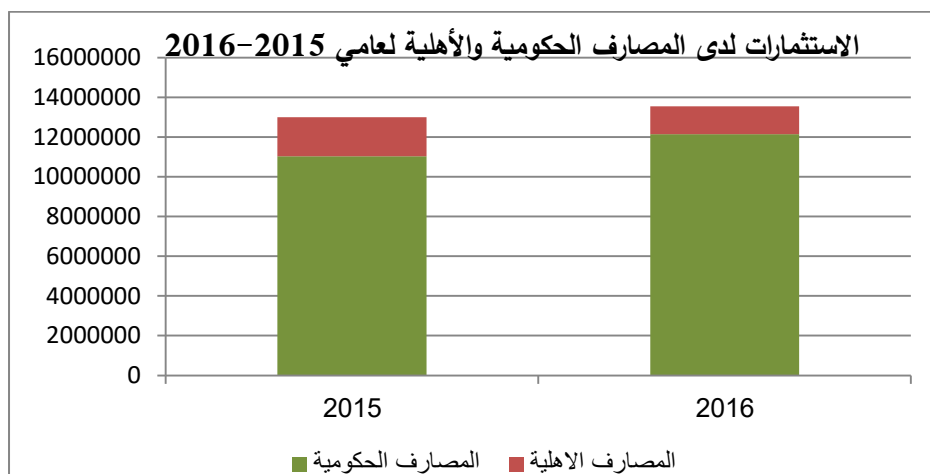
وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية التعهدية الممنوحة من قبل المصارف التجارية المتمثلة بالاعتمادات وخطابات الضمان، فقد سجل انخفاضاً عام 2016 بنسبة (-17.9%) عن العام الماضي ليصل إلى (33.3) ترليون دينار مقابل (40.5) ترليون دينار عام 2015، توزعت إلى (23.4) ترليون دينار للمصارف الحكومية وبنسبة مساهمة (70.3%) من إجمالي الائتمان التعهدي، و(9.9) ترليون دينار للمصارف الأهلية وبمساهمة (29.7%) من إجمالي الائتمان التعهدي.

وباستعراض نشاط التسهيلات الائتمانية التعهدية الممنوحة من قبل المصارف التجارية حسب القطاعات، إذ يختلف اهتمام المصارف الحكومية عن المصارف الأهلية في تمويل القطاعات الاقتصادية، إذ خصصت المصارف الحكومية في عام 2016 مامقداره (21.4) ترليون من قروضها لقطاع (التجارة، المطاعم والفنادق) وبنسبة مساهمة (91.6%) من إجمالي الائتمان التعهدي للقطاع الحكومي، مقابل (5.6) ترليون دينار للمصارف الأهلية وبنسبة (56.3%)، كذلك الحال مع خدمات المجتمع لتبلغ نسبتها (0.05%) من مجموع الائتمان التعهدي للمصارف الحكومية مقابل (28.1%) للمصارف الأهلية، أما العالم الخارجي فقد حصل على الائتمان التعهدي بنسبة (8.3%) من المصارف الحكومية و (1.5%) من الائتمان الممنوح من المصارف الأهلية، في حين سجلت بقية القطاعات مانسبته (0.04%) للمصارف الحكومية مقابل (14.1%) للمصارف الأهلية، كما موضح في ملحق الجدول (12).



6- الاستثمارات لدى المصارف التجارية

سجلت إستثمارات المصارف التجارية العاملة في العراق ارتفاعاً مقداره (0.5) ترليون دينار أي بنسبة (4.2%) مقارنة بعام 2015، مشكلاً نسبة (6.9%) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية، لتصل إلى (13.6) ترليون دينار مقابل (13.01) ترليون دينار عام 2015، ويعزى ذلك إلى زيادة استثمارات المصارف الحكومية بنسبة (10.1%) عن العام السابق وبنسبة مساهمة (89.6%) من إجمالي الاستثمارات، في حين انخفضت استثمارات المصارف الأهلية بنسبة (-28.8%) عن عام 2015، وبمساهمة بلغت (10.4%) من إجمالي استثمارات القطاع المصرفي.



7- كفاية رأس المال

تشير البيانات المتعلقة بجداول كفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية أثناء عام 2016 إلى أن تحسن نسبة كفاية رأس المال لمصرف الرافدين والتي راوحت بين (3% - 28%) مقارنة بنسبة (4%) عام 2015، أما فيما يخص نسبة كفاية رأس المال لمصرف الرشيد فقد راوحت بين (10% - 11%)، وفي المصرف الصناعي فقد سجلت النسبة بين (104% - 116%)، فيما راوحت نسبة كفاية رأس المال في المصرف الزراعي التعاوني بين (31% - 42%)، وسجلت النسبة (15% - 18%) لدى المصرف العقاري، أما المصرف العراقي للتجارة فسجل نسبة بحدود (75% - 79%).

أما المصارف الأهلية فنلاحظ تفاوت نسب كفاية رأس المال لديها، إذ سجلت أقل نسبة لرأس المال لدى مصرف الوركاء، إذ راوحت بين نسبة (14% - 15%)، في حين سجل المصرف التجاري العراقي نسبة راوحت بين (1430% - 729%) ومصرف سما بغداد (نور العراق) (953% - 559%) وهي أعلى النسب المسجلة لدى المصارف الأهلية.

أما بشأن المصارف الإسلامية فنلاحظ أن أقل نسبة لكفاية رأس المال سجلها المصرف الوطني الإسلامي فقد راوحت بين (26% - 31%)، أما أعلى نسبة فكانت لدى مصرف الرواحل الإسلامي، إذ سجل نسبة راوحت بين (673% - 320%).

من جانب آخر تفاوتت نسب كفاية رأس المال للمصارف الأجنبية إذ سجل مصرف أبو ظبي أقل نسبة راوحت بين (15% - 16%)، في حين سجل مصرف بارسيان النسبة الأعلى بلغت (104% - 312%) يليه مصرف الاعتماد اللبناني بنسبة راوحت بين (68% - 289%).

رابعاً-قطاع التأمين

لشركات التأمين اثر بارز في أسواق الخدمات المالية، منطلقة من طبيعة الأهداف الاقتصادية والمالية لجميع الأطراف المعنية بوجودها (الدولة ، حملة الأسهم ، أصحاب رأس المال ، المنتفعين والمتعاملين ، الإدارات الفنية). من جهة ثانية فإن مضمون هذا الأثر بأبعاده التنموية يشير إلى أثر هذه الشركات في تنفيذ السياسات المالية والاستثمارية من خلال نشاط الاكتتاب والتسعير والتعويضات وإعادة التأمين وفعاليات أخرى تتمحور على مسار النشاط الإقتصادي والتنموي في اقتصادات الدول لاسيما تلك التي يتسم اقتصادها بالتطور والنضج المناسبين لأثر فعال للأنشطة التأمينية. ولقد زادت أهمية شركات التأمين في الآونة الأخيرة بعد تحرير التبادل التجاري الدولي في قطاع الخدمات واستكمال الضلع الثالث للعلومة الاقتصادية (المالية، النقدية، التجارية)، من خلال ما عرف بالاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) المنبثقة عن قرارات المنظمة العالمية للتجارة الملزمة والهادفة إلى إنهاء احتكار القطاع العام وإلغاء كل أشكال الدعم والحماية.

وتعمل في العراق (3) شركات حكومية كبيرة في مجال التأمين وهي شركة التأمين الوطنية، شركة التأمين العراقية العامة وشركة إعادة التأمين العراقية العامة، وهذه الشركات تابعة لوزارة المالية وتخضع لقانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 المعدل، وينظم أعمالها قانون التأمين رقم (10) لسنة 2005، وتمارس هذه الشركات جميع أنواع التأمين المباشر وهدفها المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني بشقيه التأميني (الإنتاجي والاستثماري) على الرغم من التحديات والعوائق الكثيرة ، أهمها مساهمتها بنسب متواضعة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالإمكانات والقدرات الكامنة في القطاع ، إذ بلغت أقساط التأمين في عام 2016 (167.4) مليار دينار مقابل (173.0) مليار دينار عام 2015.

ندرج في أدناه بعض المؤشرات الخاصة بشركات التأمين العامة لعامي 2015-2016 كما هو موضح في الجدول رقم (14) وعلى النحو الآتي :-

1- شركة التأمين الوطنية :-

تعدّ شركة التأمين الوطنية أول شركة عراقية تأسست برأسمال عراقي صرف بموجب القانون رقم 56 لسنة 1950 برأسمال اسمي قدره مليون دينار وتمارس الشركة أنواع التأمين العام جميعها (التأمين البحري ، تأمين الحريق والحوادث ، التأمين على السيارات ، التأمين الزراعي ، التأمين الهندسي، البطاقة البرتقالية، التراخيص، الإلزامي والحوادث المتنوعة) والتأمين على الحياة وإعادة التأمين وتقديم المشورة في كل حاله لها علاقة بالتأمين ، و يتم استثمار أموال الشركة أيضاً في مختلف أوجه الاستثمار (الاستثمار العقاري ، والودائع والحوالات ، والاكتتاب بأسهم الشركات ، والإقراض العقاري) بما يخدم الاقتصاد الوطني ، يبلغ رأس مال الشركة حالياً (15) مليار دينار، لدى الشركة (13) فرعاً منها (8) متخصصة و (5) فروع جغرافية، حققت الشركة نمواً في أرباحها بلغ (16.3 %) وارتفعت الأقساط المستحقة أيضاً بنسبة (5.3 %) ، في حين تراجع فقرتا إجمالي الموجودات وتعويضاتها المدفوعة بنسبة (89.4 %)-، (28.2 %) على التوالي.

2- شركة التأمين العراقية العامة:-

وهي إحدى الشركات العامة التابعة لوزارة المالية، تأسست استناداً إلى قانون الشركات التجارية رقم (31) لسنة 1957 وتمارس جميع أنواع التأمين جميعها ، وهدفها المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني في مجالات التأمين على وفق خطط التنمية والقرارات التخطيطية ، إذ يبلغ عدد فروعها (19) فرعاً (6) داخل بغداد و (13) فرعاً في مركز عدد من المحافظات وبسبب الظروف الأمنية مازال العمل متوقفاً في فرع نينوى ، أما فرع الأنبار فقد باشر أعماله بعد

التحرير من عصابات داعش الإرهابية . ويبلغ رأس مالها (2) مليار دينار، وارتفع إجمالي موجودات هذه الشركة بنسبة (5 %) قياساً بعام 2015 ، و ارتفعت أرباحها أيضاً بنسبة (108.3 %) ، أما التعويضات المدفوعة وأقساطها المستحقة فقد انخفضت بنسبة (-13.0 %) ، (-16.2%) على التوالي، قياساً بالعام السابق .

3-شركة إعادة التأمين العراقية العامة:-

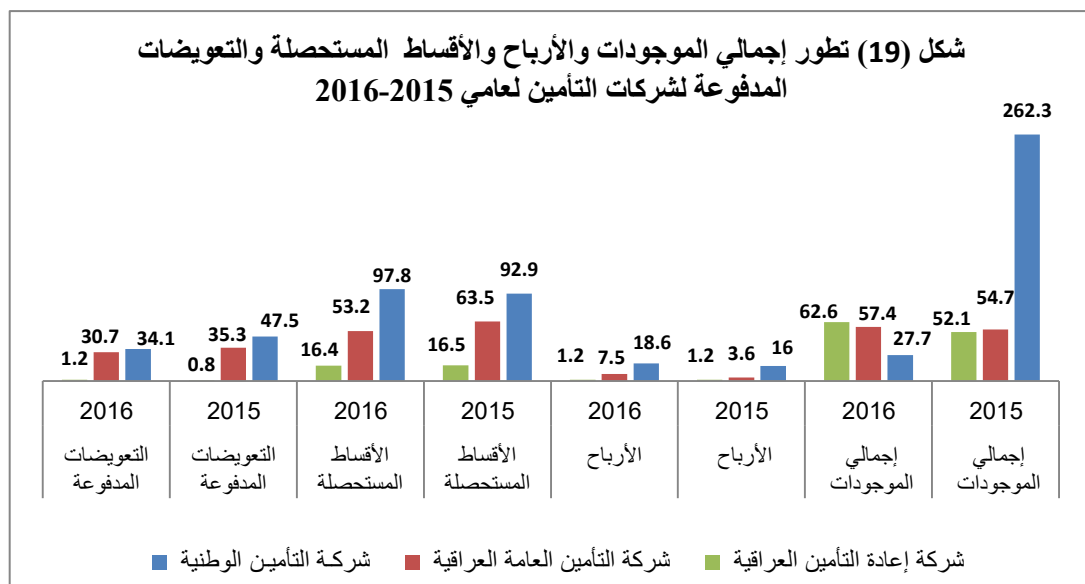
يهدف عمل الشركة إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية عن طريق خلق سوق وطنية لإعادة التأمين لتوفير طاقة استيعابية للأخطار المحلية والعمل في السوق الدولية لإعادة التأمين، وتتولى ممارسة جميع أعمال التأمين قبولاً وإسناداً داخل العراق وخارجه وممارسة جميع أنواع الاستثمار داخل وخارج البلد إلى جانب شراء وبيع العقارات واستملاكها على وفق القوانين المرعية وتأسيس الشركات داخل العراق وخارجه وبيع وتملك الأسهم والسندات وحوالات الخزينة ، إلى جانب إيجاد الروابط مع أسواق التأمين وإعادة التأمين العربية والدولية. ويبلغ رأسمالها (15) مليار دينار ، وسجل إجمالي موجوداتها ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة (20.2%)، وقد حافظت هذه الشركة على أرباحها وأقساطها المستحقة كما في عام 2015 البالغة (1.2)، (16.5) مليار دينار على التوالي، في حين ارتفعت تعويضاتها المدفوعة بنسبة بلغت (50 %).

جدول (14)

نشاط شركات التأمين لعامي 2015-2016

التفاصيل	رأس المال		إجمالي الموجودات		الأرباح		الأقساط المستحقة		التعويضات المدفوعة	
	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015
شركة التأمين الوطنية	15	15	262.3	27.7	16.0	18.6	92.9	97.8	47.5	34.1
شركة التأمين العراقية العامة	2	2	54.7	57.4	3.6	7.5	63.5	53.2	35.3	30.7
شركة إعادة التأمين العراقية	15	15	52.1	62.6	1.2	1.2	16.4	16.5	0.8	1.2

المصدر: شركات التأمين



خامساً - سوق العراق للأوراق المالية

يحظى موضوع أسواق الأوراق المالية بعناية بالغة في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء وذلك لما تقوم به هذه الأسواق من وظيفة مهمة في حشد المدخرات الوطنية وتوجيهها في قنوات استثمارية تعمل على دعم عملية التنمية للاقتصاد الوطني.

إن وظيفة سوق العراق للأوراق المالية في إمكانية تداول حقوق الملكية في الأسهم والسندات وكونها ضرورية بوصفها سوقاً لتشجيع واجتذاب المدخرات ومن ثمّ تعدّ عنصراً فعالاً ومصدراً أساساً لرأس المال الجديد الذي يتدفق بموجبه رأس المال من وحدات الادّخار الرئيسية إلى وحدات الاستثمار.

انعكس الوضع الاقتصادي العالمي المتمثل بحالة الانكماش الاقتصادي منذ عام 2015 على اتجاه التداول في الأسواق المالية بشكل عام والأسواق المالية العربية بشكل خاص بعد الإجراءات التقشفية التي اعتمدتها ميزانيات الدول العربية بسبب بقاء أسعار النفط الخام عند مستوياتها المتدنية ، فقد سجّل حجم التداول في الأسواق المالية العالمية عام 2016 انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته (-25.5 %) ، و سجل حجم التداول في الأسواق المالية العربية انخفاضاً بنسبة (-32.9 %) مقارنة بعام 2015، فيما سجل حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية انخفاضاً بنسبة (-6.4 %) قياساً بالعام السابق ، كما أنخفض مؤشر الأسعار بنسبة (-11.1 %) وكان لتأثر مؤشرات تداول أسهم الشركات المساهمة بالعوامل الاقتصادية والذاتية التي تخص أداء الشركات المساهمة وتغير مركزها المالي على أسعار الأسهم المتداولة من قبل المساهمين والمستثمرين العراقيين والأجانب، ومن أهم هذه العوامل التي تؤثر على أسعار الأسهم المتداولة، ما يأتي :-

- استمرار تأثير انخفاض أسعار النفط عالمياً منذ منتصف العام 2014 وانعكاس ذلك على مؤشرات الاقتصاد العراقي .

- ارتباط المركز المالي والأداء التشغيلي للشركات المساهمة والإفصاح عن بياناتها المالية السنوية والفصلية كان سبباً في ارتفاع أسعار أسهم هذه الشركات في وقت لم تحقق شركات أخرى أي فائض قابل للتوزيع ولم تقم بتوزيع مقسوم الأرباح، إلى جانب ارتفاع العجز المتراكم في عدد من الشركات قاد إلى انخفاض حقوق المساهمين. وقد أدى انخفاض ربحية السهم الواحد وانخفاض الأرباح الموزعة أو انعدامها في بعض الشركات إلى انخفاض أحد مصادر السيولة التي يقوم المساهمون ببناء قراراتهم الاستثمارية عليها في استمرارية التداول وإلى انخفاض أسعارها في التداول، فمن أصل (97) شركة مدرجة قامت (21) شركة بتوزيع مقسوم الأرباح بنسب مختلفة، منها (6) مصارف وشركة خدمة واحدة، (5) شركات صناعية، شركتان فندقيتان، (4) شركات زراعية، شركة اتصالات واحدة وشركتان للتحويل المالي .

- أسهم إفصاح الشركات المساهمة عن الأحداث الجوهرية وعن إيجابية قرارات الهيئات العامة ونجاح بعضها في تنفيذ خططها المعلنة في تحرك مؤشر أسعار الأسهم المتداولة بفعل ارتفاع الطلب على أسهمها، في وقت أدى تأخر إصدار الإفصاح السنوي والفصلي من قبل بعض الشركات ولجوء هيئة الأوراق المالية إلى إيقاف تداول أسهمها لحماية المساهمين والمستثمرين في شهر آب 2016 إلى إضعاف المؤشرات وتقبيد التداول من قبل المساهمين .

- ارتفع معدل دوران الأسهم عام 2016 بنسبة (57 %) عن عام 2015 ، بفعل مرونة التداول ومحاولة الاستفادة من الحجم الكلي للتداول للمحافظ الاستثمارية الفردية

والمؤسسية والاستفادة من انخفاض وحدة التداول في تحقيق الأرباح الرأسمالية ، فضلاً عن مرونة التداول باستخدام النظم الإلكترونية المتقدمة.

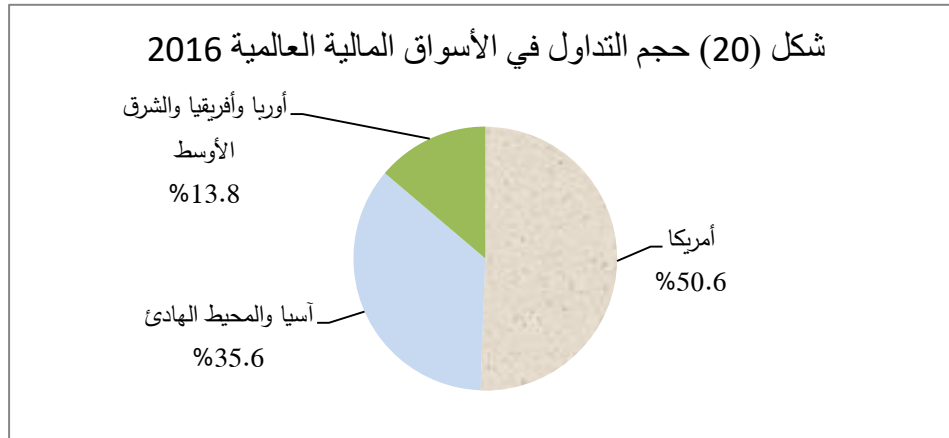
- تأخر إصدار التعديلات المطلوبة لعدد من القوانين النافذة وعدد من تعليمات وقواعد تحفيز الاستثمار في الأدوات المالية كان سبباً غير مباشر في انخفاض أسعار الأسهم المتداولة.

- مؤشر الأسعار ISX60

واصل سوق العراق للأوراق المالية العمل بمؤشر أسعار الأسهم المتداولة (ISX60) عام 2016 الذي أطلق ابتداءً من 2015/2/9 بعد إطلاق نظام التداول الإلكتروني الجديد (x-stream)، ويقوم النظام الإلكتروني باحتساب مؤشر السوق (ISX60) في كل جلسة لعينة عددها (60) شركة مساهمة مدرجة مقارنة بأسعارها لجلسة الأساس، ثم يبدأ مقارنة أسعار الجلسة الحالية قياساً بالجلسة السابقة لها. وتعدّ قيمة المؤشر قيمة قياسية لبيان حركة السوق اتجاهياً، أغلق المؤشر على (638) نقطة في شهر كانون الثاني 2016 وأغلق على (649) في شهر كانون الأول 2016.

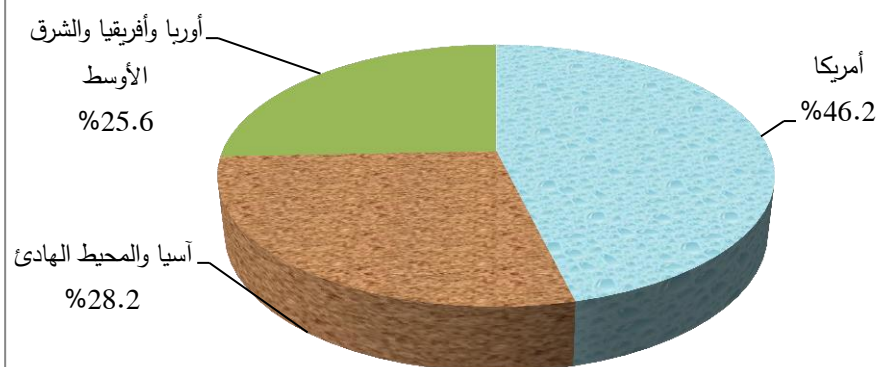
1- التداول في الأسواق المالية العالمية

تشير البيانات الصادرة عن اتحاد البورصات العالمي (WFE) للأسواق المالية العالمية عام 2016 إلى تمكّنها من المحافظة على قيمتها الرأسمالية حيث وصلت إلى (67) ترليون دولار وهي ذات المستوى الذي بلغته عام 2015، أما أحجام التداول فقد شهدت انخفاضاً ملحوظاً بما يزيد على (25 %) ، فيما شكلت الأسواق الأمريكية مانسبته (50.6 %) من حجم التعاملات الدولية تليها الأسواق الآسيوية والباسفك بنسبة (35.6 %) والأسواق الأوروبية والأفريقية والشرق الأوسط بنسبة (13.8 %).



- احتلت الأسواق المالية الأمريكية المرتبة الأولى من حيث القيمة السوقية مقارنة مع باقي الأسواق الدولية حيث بلغت (31.0) ترليون دولار، أي بنسبة (46.2 %) من إجمالي القيمة السوقية في التعاملات الدولية، تلتها أسواق (آسيا والمحيط الهادئ) وأسواق (أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط) بنسبة (28.2 %)، (25.6 %) على التوالي.

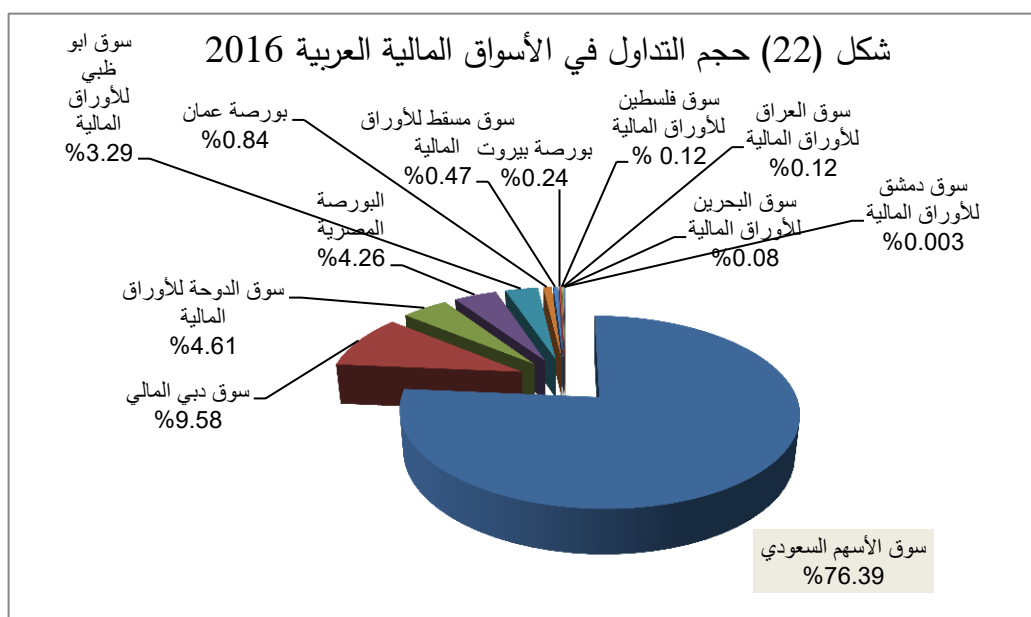
شكل (21) القيمة السوقية في الأسواق المالية العالمية 2016



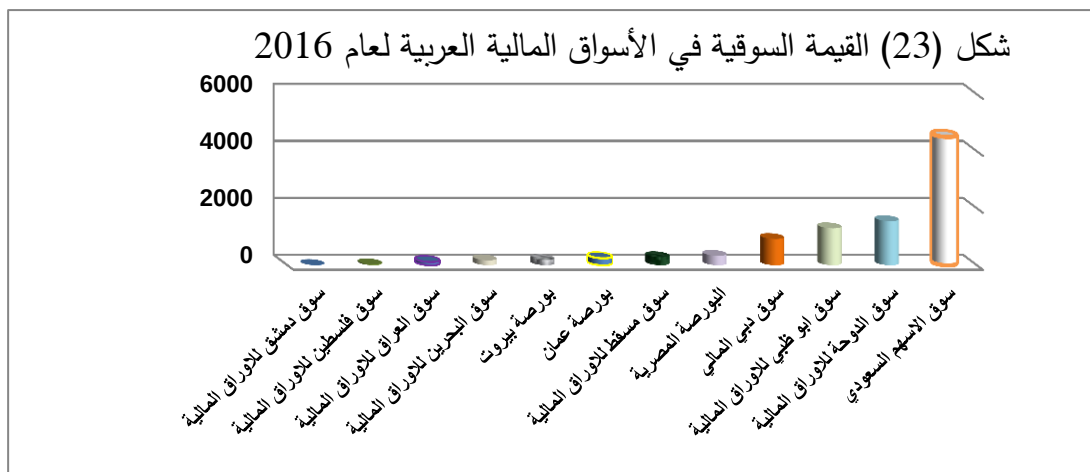
2- التداول في الأسواق المالية العربية

أظهرت البيانات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لـ (12) سوقاً مالياً عربياً حجم التداول في الأسواق العربية لعام 2016 والذي بلغ (369.4) مليار دولار مقابل (550.4) مليار دولار عام 2015 مسجلاً بذلك انخفاضاً بنسبة (32.9 %) ، احتل سوق السعودية للأوراق المالية المرتبة الأولى في حجم التداول مقارنة مع باقي الأسواق العربية حيث بلغ حجم التداول لها (282.2) مليار دولار ، أي بنسبة (76.4 %) من إجمالي حجم التداول للأسواق المالية العربية في نهاية 2016 ، واحتل سوق دبي المرتبة الثانية بنسبة (9.6 %) ، فيما احتل سوق الدوحة المرتبة الثالثة بنسبة (4.6 %) واحتل المرتبة التاسعة سوقا فلسطين والعراق بنسبة (0.1%) لكل منهما من إجمالي التداول للأسواق العربية.

شكل (22) حجم التداول في الأسواق المالية العربية 2016



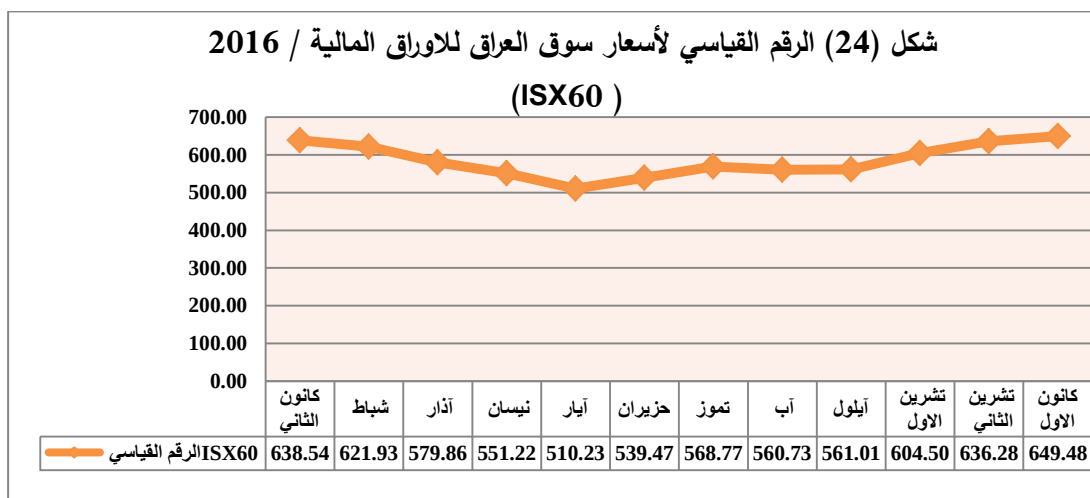
ارتفعت القيمة السوقية للتداول في الأسواق المالية العربية في نهاية عام 2016 بنسبة (2.04%) عن عام 2015 ، احتل سوق الأسهم السعودي المرتبة الأولى من حيث القيمة السوقية مقارنة مع باقي الأسواق العربية إذ بلغت القيمة السوقية لها (450.0) مليار دولار، أي بنسبة (46.7%) من إجمالي القيمة السوقية للأسواق المالية العربية في نهاية 2016 ، واحتل سوق الدوحة المرتبة الثانية بنسبة (16.0%) فيما احتل سوق أبو ظبي المرتبة الثالثة بنسبة (13.5%) واحتل سوق العراق للأوراق المالية المرتبة العاشرة بنسبة (1.2%) من إجمالي القيمة السوقية للأسواق العربية.



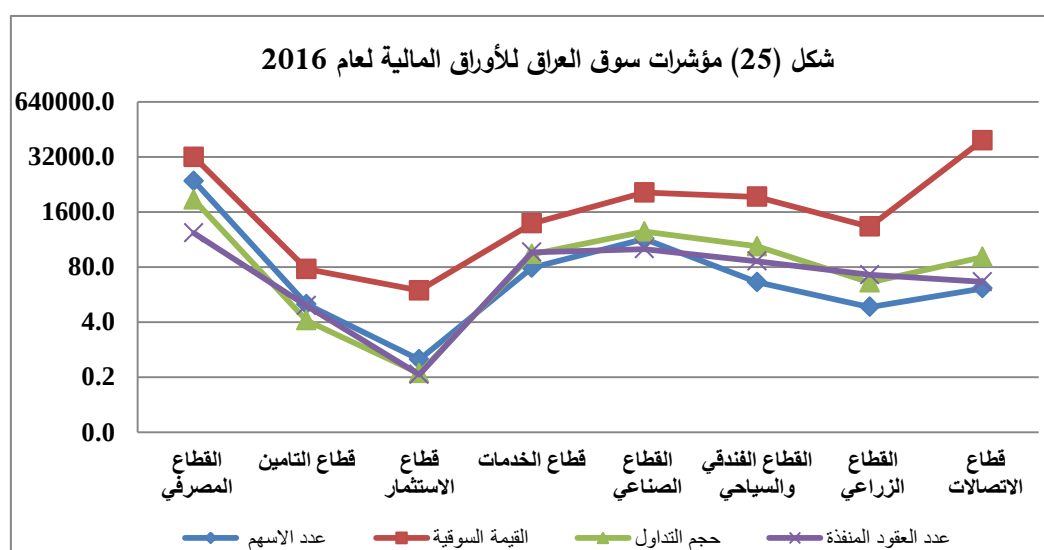
3- أهم مؤشرات التداول في سوق العراق للأوراق المالية لعام 2016

أظهرت معظم مؤشرات التداول لسوق العراق للأوراق المالية لعام 2016 انخفاضاً ملحوظاً مقارنة بعام 2015، ملحق جدول (13) كما مبين في أدناه :-

- انخفض مؤشر سوق العراق للأوراق المالية (Isx price Index) في عام 2016 بنسبة (-11.1%) مقارنة بالعام السابق ، حيث أغلق مؤشر السوق على (649.48) نقطة في آخر جلسة من عام 2016 مقابل (730.56) نقطة لعام 2015 بفارق (81.08) نقطة عن عام 2016 .



- ارتفع عدد جلسات التداول التي نظمها سوق العراق للأوراق المالية إلى (234) جلسة لعام 2016 مقابل (233) جلسة لعام 2015، أي بارتفاع نسبته (0.42%).
- بلغ عدد الشركات التي تم تداول أسهمها (75) شركة مساهمة من أصل (97) شركة مدرجة، بسبب تأخر عدد من الشركات المساهمة بالتزامها بتقديم الإفصاحات الفصلية والسنوية، مما أدى إلى لجوء هيئة الأوراق المالية إلى إيقاف تداول أسهمها.
- انخفض حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية لعام 2016 بنسبة (-6.4%) بالمقارنة مع عام 2015 ليسجل (426.8) مليار دينار مقابل (456.2) مليار دينار لعام 2015، تصدر القطاع المصرفي المرتبة الأولى لعام 2016 من حيث حجم التداول بنسبة (73.3%).
- أنخفضت القيمة السوقية للأسهم المتداولة لتصل إلى (12130.4) مليار دينار لعام 2016 مقابل (12364.8) مليار دينار عام 2015، أي بنسبة انخفاض بلغت (-1.9%)، تصدر قطاع الاتصالات المرتبة الأولى من حيث القيمة السوقية بنسبة (65.4%) من المجموع الكلي، فيما احتل قطاع المصارف المرتبة الثانية بنسبة (26.4%).
- بلغ عدد العقود المنفذة عام 2016 ما يقارب (111.2) ألف عقد مقارنة بما يقارب (120.7) ألف عقد عام 2015، بنسبة انخفاض بلغت (-7.8%)، احتل القطاع المصرفي المرتبة الأولى من حيث عدد العقود بنسبة (45.9%) من المجموع الكلي. وجاء القطاع الصناعي بالمرتبة الثانية بنسبة (19.2%)، فيما حَلَّ قطاع الخدمات بالمرتبة الثالثة بنسبة (16.1%).
- ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال عام 2016 إلى (917.5) مليار سهم مقابل ما يقارب (579.6) مليار سهم عام 2015 بنسبة ارتفاع بلغت (58.3%)، ومن الجدير بالذكر أن القطاع المصرفي احتلَّ المرتبة الأولى من حيث عدد الأسهم المتداولة عام 2016 بنسبة (94.2%) من المجموع الكلي وجاء القطاع الصناعي بالمرتبة الثانية بنسبة (4%).



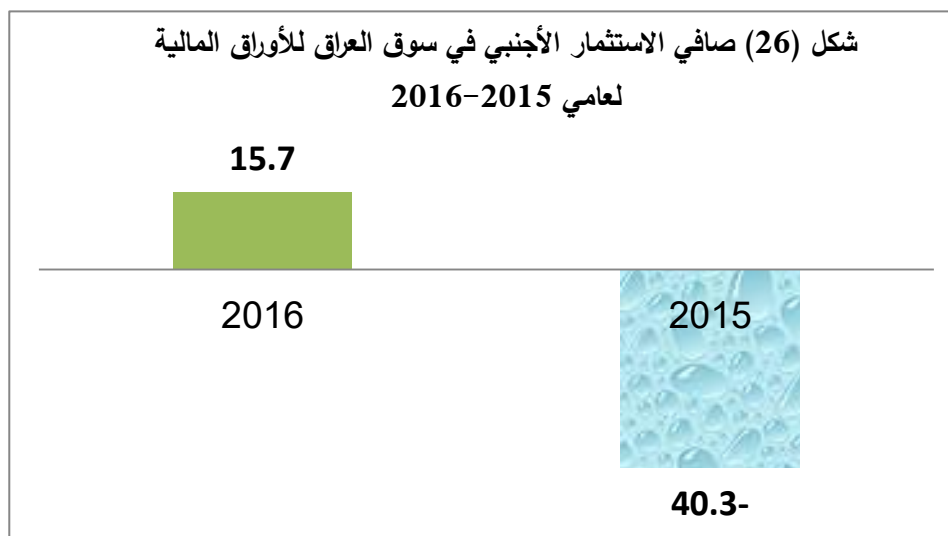
- ارتفع صافي الاستثمار الأجنبي في سوق العراق للأوراق المالية لعام 2016 (شراء الأسهم من قبل الأجانب - بيع الأسهم من قبل الأجانب) إلى (15.7) مليار دينار بعد أن انخفض إلى (-40.3) مليار دينار في عام 2015، وذلك لارتفاع مشتريات الأجانب البالغة (53.8) مليار دينار عن مبيعاتهم البالغة (38.1) مليار دينار كما هو موضح في الجدول (15) .

جدول (15)

التداول لغير العراقيين بيعاً وشراءً لعامي 2015-2016

مليار دينار

2016	2015	التداول لغير العراقيين
38.1	113.5	البيع
53.8	73.2	الشراء
15.7	40.3-	صافي الاستثمار الأجنبي





الفصل الرابع

قطاع المالية العامة

Public Finance Sector

المالية العامة

كان لتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية تداعيات كبيرة على الموازنة العامة للدولة وهذا ما أسهم بزيادة نسبة العجز في الموازنة العامة وتقادم مواطن الضعف والاختلالات الهيكلية بسبب الاعتماد شبه الكامل على عوائد تصدير النفط، فضلاً على الضغوط الناجمة عن زيادة الإنفاق العسكري وكلفة التعامل مع الأزمة الإنسانية التي تسبب بها تنظيم داعش ، وتحرك السلطة المالية لمواجهة هذه الأزمة من خلال مزيج من الإجراءات اللازمة لضبط أوضاع المالية العامة والحصول على تمويل سواء (الداخلي أو الخارجي) . ونتيجة لتلك الاختلالات فقد :-

- سجلت الموازنة العامة الاتحادية عجزاً مالياً مقداره (-12.7) ترليون دينار مشكلاً ما نسبته (6.4 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقابل عجز مالي قدره (-3.9%) ترليون دينار ونسبة (2 %) من الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية عام 2015 ، كما هو مبين في جدول (16).
- أما الإيرادات العامة فانخفضت بنسبة (-18.1 %) عن العام الماضي وشكلت نسبة (27.7%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فيما سجلت النفقات العامة إنخفاضاً بنسبة (-4.7 %) قياساً بعام 2015 وشكلت نسبة (34.1 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، كما هو مبين في جدول (16) .
- شكّل إجمالي الدين العام الداخلي لعام 2016 ما نسبته (24.1 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، فيما شكّل إجمالي الدين العام الخارجي ما نسبته (36.1%) من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (16)

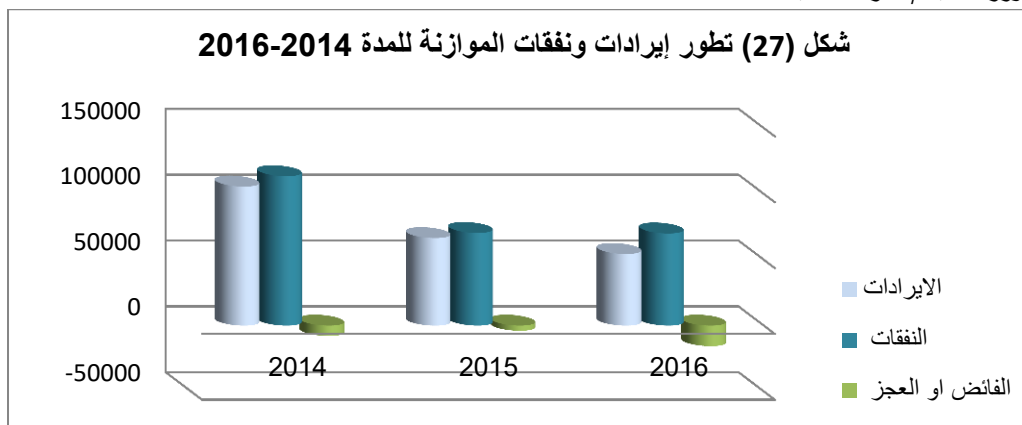
تطور إيرادات ونفقات الموازنة للمدة 2014-2016

مليار دينار

2016	2015	2014	الأبواب
54409.27	66470.25	105609.84	الإيرادات
18.1-	37.1-	7.2-	معدل النمو%
67067.43	70397.5	113473.51	النفقات
4.7-	38.0-	4.7-	معدل النمو%
12658.16-	3927.25-	7863.7-	الفائض أو العجز

المصدر: وزارة المالية / دائرة المحاسبة

شكل (27) تطور إيرادات ونفقات الموازنة للمدة 2014-2016



1- الإيرادات العامة

سجلت الإيرادات العامة خلال عام 2016 إنخفاضاً بمقدار (12) ترليون دينار، أي بنسبة (-18.1%) عن العام السابق لتسجل (54.40) ترليون دينار عام 2016 مقابل (66.47) ترليون دينار عام 2015، فيما بلغت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (-27.7%)، ويعزى الانخفاض في الإيرادات بالدرجة الأساس إلى الانخفاض الملحوظ في الإيرادات النفطية والثروات المعدنية بمقدار (7) ترليونات دينار وبنسبة (-13.7%) والتي تعد المكون الرئيسي لتمويل الموازنة العامة للدولة إذ سجلت نسبة مساهمة (81.4%) من إجمالي الإيرادات، وسجلت الإيرادات الرأسمالية انخفاضاً بنسبة (-50.7%) وبنسبة مساهمة بلغت (0.1%) من مجموع الإيرادات، كما انخفض بند حصة الموازنة من أرباح القطاع العام بنسبة (-34.7%) وبنسبة مساهمة بلغت (1.3%) من إيرادات الموازنة كما وانخفض بند الإيرادات الأخرى بنسبة (-79.8%) وبنسبة مساهمة بلغت (3.4%)، فيما سجلت إيرادات كل من (الضرائب على الدخل والثروات، الضرائب السلعية، رسوم الإنتاج، الرسوم والإيرادات التحويلية) ارتفاعاً بنسبة (99.5%، 59.5%، 10.1%، 40.3%) لكل منها على التوالي بنسبة مساهمة بلغت (13.9%) من إجمالي الإيرادات كما موضح في الجدول (17).

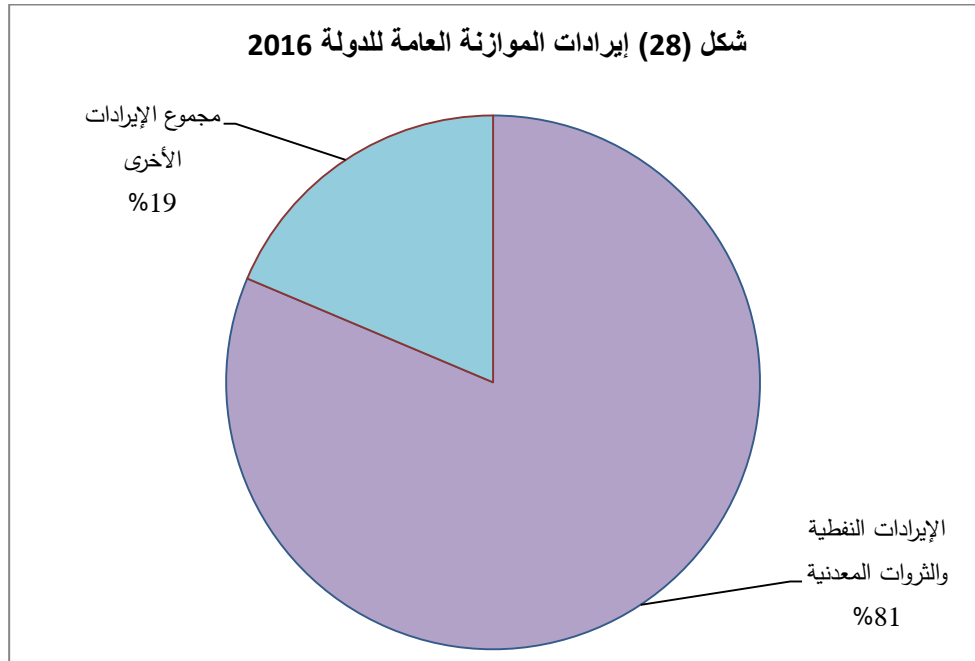
جدول (17)

مكونات إيرادات الموازنة العامة للدولة (ختامي معدل) لعام 2015 (نهائية) لعام 2016

مليار دينار

أبواب الإيرادات	مجموع الإيرادات لغاية كانون الأول/2015	مجموع الإيرادات لغاية كانون الأول/2016	نسبة التغير %	نسبة المساهمة %
الإيرادات النفطية والثروات المعدنية	51312.62	44267.06	-13.7	81.4
الضرائب على الدخل والثروات	1618.65	3229.51	99.5	5.9
الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج	396.36	632.38	59.5	1.2
الرسوم	607.96	669.15	10.1	1.2
حصة الموازنة من أرباح القطاع العام	1045.34	682.79	-34.7	1.3
الإيرادات الرأسمالية	83.05	40.96	-50.7	0.1
الإيرادات التحويلية	2153.28	3020.51	40.3	5.6
الإيرادات الأخرى	9252.99	1866.91	-79.8	3.4
مجموع الإيرادات	66470.25	54409.27	-18.1	100.0

المصدر : وزارة المالية/ دائرة المحاسبة



2- النفقات العامة

سجلت النفقات العامة عام 2016 إنخفاضاً مقداره (3.3) ترليون دينار، أي بنسبة (-4.7%) مقارنة بعام 2015 لتبلغ (67.06) ترليون دينار وبنسبة (34.1%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وذلك نتيجة الإنخفاض الحاصل في النفقات العامة بشقيها (الجارية والاستثمارية) وبنسبة (-1.3%، -14.4%) لكل منهما على التوالي مقارنة بالعام 2015، كما مبين في الجدول (18) الآتي:

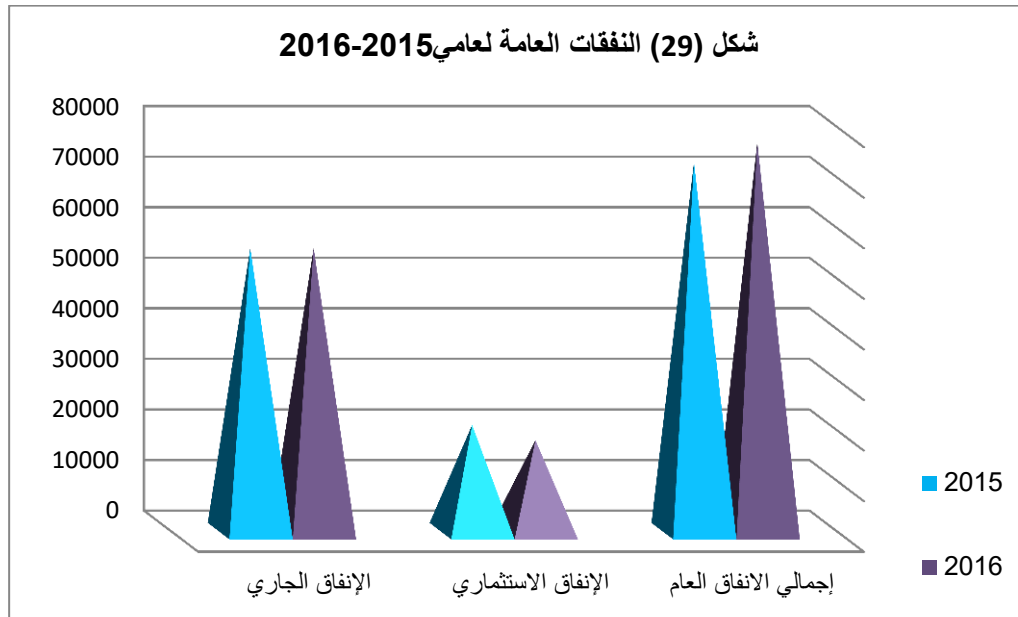
جدول (18)

النفقات العامة لعامي 2015 و 2016

مليار دينار

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) %		نسبة التغير %	المبلغ		الإنفاق العام
2016	2015		2016	2015	
26	24.7	1.3-	51173.43	51832.84	الإنفاق الجاري
8.1	7.6	14.4-	15894.00	18564.67	الإنفاق الاستثماري
34.1	33.6	4.7-	67067.43	70397.51	إجمالي الإنفاق العام

المصدر: وزارة المالية / دائرة المحاسبة



- النفقات الجارية

سجلت النفقات الجارية عام 2016 انخفاضاً طفيفاً بمقدار (659.4) مليار دينار، أي بنسبة (-1.3 %) لتبلغ (51.17) ترليون دينار مقارنة مع (51.83) ترليون دينار للعام الماضي، لتسجل نسبة (26 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، والناجم عن الإنخفاض الحاصل في جميع مكونات النفقات الجارية عدا فقرتي (المستلزمات الخدمية، المنح والإعانات وخدمة الدين) واللّتان شهدتا نمواً خلال العام 2016 بنسبة (17.1%، 38.4%) على التوالي، فيما شهدت فقرة تعويضات الموظفين إنخفاضاً بنسبة (-2.5%)، وقد شكلت النسبة الأكبر والبالغة (62.2 %) من إجمالي النفقات الجارية، كما يلاحظ من جدول هيكل النفقات الجارية رقم (19) إن فقرة (المستلزمات السلعية، صيانة الموجودات، النفقات الاستثمارية) قد سجلت انخفاضاً بنسبة (-25.1 %، -23.1 %، -41.8 %) على التوالي، وسجلت فقرة (الإلتزامات والمساهمات، البرامج الخاصة، الرعاية الاجتماعية) انخفاضاً هي الأخرى وبنسب بلغت (-43.2 %، -10.2 %، -9.6 %) على التوالي.

جدول (19)

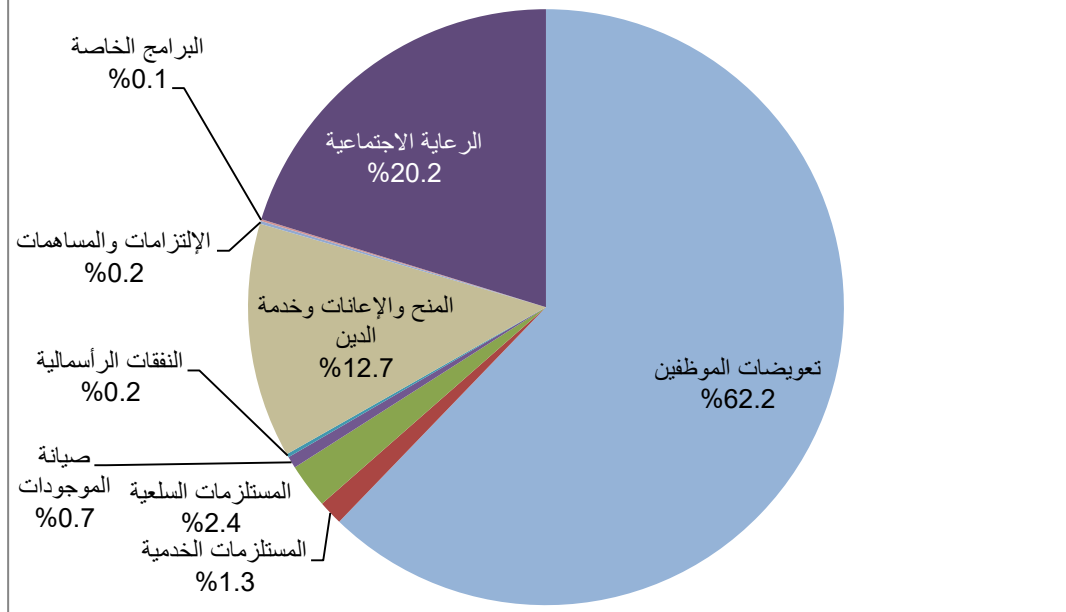
النفقات الجارية للموازنة العامة للدولة (ختامية معدلة) لعام 2015 (نهائية) لعام 2016

مليار دينار

أبواب الصرف	2015	2016	نسبة التغير %	نسبة المساهمة %
تعويضات الموظفين	32651.62	31833.40	-2.5	62.2
المستلزمات الخدمية	581.34	680.75	17.1	1.3
المستلزمات السلعية	1658.18	1241.91	-25.1	2.4
صيانة الموجودات	426.20	327.62	-23.1	0.7
النفقات الرأسمالية	164.50	95.79	-41.8	0.2
المنح والإعانات وخدمة الدين	4708.13	6514.05	38.4	12.7
الإلتزامات والمساهمات	138.90	78.92	-43.2	0.2
البرامج الخاصة	56.06	50.37	-10.2	0.1
الرعاية الاجتماعية	11447.91	10350.62	-9.6	20.2
المجموع	51832.84	51173.43	-1.3	100.0

المصدر: وزارة المالية / دائرة المحاسبة

شكل (30) نسبة مساهمة النفقات الجارية من إجمالي النفقات عام 2016



- النفقات الاستثمارية

سجلت النفقات الاستثمارية عام 2016 إنخفاضاً مقداره (2.67) ترليون دينار وبنسبة (-14.4%) لتبلغ (15.89) ترليون دينار وبنسبة (8.1%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مقارنة بـ (18.6) ترليون دينار عام 2015 وبنسبة (8.9%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وإستحوذ القطاع الصناعي على أعلى نسبة تخصيص من إجمالي الإنفاق على الموازنة الاستثمارية إذ سجل نسبة (83.7%) يليه قطاع المباني والخدمات وبنسبة (12.7%)، أما حصة القطاع الزراعي فبلغت مانسبته (1.5%)، فيما حصلت بقية القطاعات على النسبة المتبقية البالغة (2.1%) من إجمالي النفقات الاستثمارية كما موضح في الجدول (20).

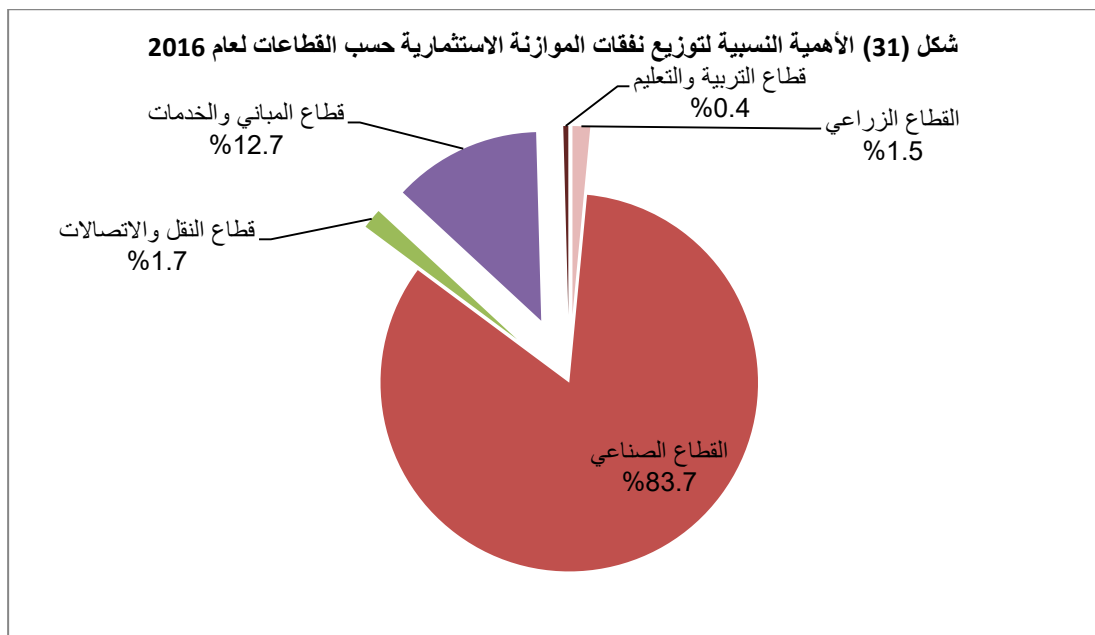
جدول (20)

مكونات نفقات الموازنة الاستثمارية (ختامية معدلة) لعام 2015 (النهائية) لعام 2016 وحسب القطاعات

مليار دينار

أبواب الصرف	مجموع النفقات لغاية كانون الأول / 2015	مجموع النفقات لغاية كانون الأول / 2016	نسبة التغير %	النسبة من مجموع الإنفاق الاستثماري %
القطاع الزراعي	918.83	239.59	-73.9	1.5
القطاع الصناعي	14782.06	13297.53	-10.0	83.7
قطاع النقل والاتصالات	671.95	273.57	-59.3	1.7
قطاع المباني والخدمات	1937.26	2014.73	4.0	12.7
قطاع التربية والتعليم	254.57	68.59	-73.1	0.4
المجموع	18564.67	15894.01	-14.4	100

المصدر: وزارة المالية / دائرة المحاسبة



تطورات الدين العام1- الدين العام الداخلي

سجل الدين العام الداخلي ارتفاعاً نهائياً عام 2016 بمقدار (15.2) ترليون دينار ليبلغ (47.4) ترليون دينار مقابل (32.1) ترليون دينار عام 2015، مشكلاً نسبة (40 %) من إجمالي الدين العام و (24.1 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ونتيجة للعجز المسجل في عام 2016 ازدادت الحاجة لمتابعة تطورات الدين ومؤشرات استدامته، إذ ترتبط استدامة الدين بالقدرة على تدويره، وللبنك المركزي دور كبير في ضمان تدوير الدين الحكومي الداخلي عبر تيسير السيولة واستخدام المزيد من أدوات الدين، إذ قام البنك بشراء حوالات الخزينة أو السندات العائدة إلى الحكومة من السوق الثانوية، فضلاً على الاستمرار بتشغيل (50 %) من احتياطات المصارف التجارية المودعة لدى هذا البنك، وفي ما يأتي استعراض لمكونات الدين العام الداخلي:-

حوالات وزارة المالية لدفع رواتب منتسبي شركات التمويل الذاتي، دعاوى الملكية، تغطية عجز الموازنة العامة الاتحادية واستكمال بناء قدرات التسليح لوزارة الدفاع.

توجهت السياسة المالية في السنوات الماضية نحو الاقتراض الداخلي لتلبية الاحتياجات التمويلية وذلك من خلال إصدار الحوالات فقد تم الآتي:

أولاً:- حوالات وزارة المالية عبر المزاد

- واصلت وزارة المالية إقامة مزاداتها باستخدام نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية CSD لأجل (364) يوماً وبسعر قطع متعدد، حيث أقامت الوزارة خلال عام 2016:
- (12) مزاداً بأجل (364) يوماً وبمبلغ (400) مليار دينار للإصدارية الواحدة، بلغ المباع الفعلي منها (2.6) ترليون دينار بمعدل سعر خصم (4.5 %).
- بلغ مجموع المسدد من الحوالات المصدرة عام 2015 والمستحقة السداد عام 2016 (364.5) مليار دينار.

ثانياً:- حوالات وزارة المالية خارج المزاد

- إصدار حوالة خزينة (حوالات الاحتياطي الإلزامي) بمبلغ (50) مليار دينار لتمويل عجز موازنة عام 2016، فيما تم تسديد مآقده (141.7) مليار دينار من إصدارات حوالات عام 2015 للمصارف (بغداد، الائتمان العراقي، المنصور العراقي، الشمال للتمويل والاستثمار، آشور الدولي)، وبذلك يصبح مجموع مبالغ إصدارات حوالات الخزينة (الاحتياطي الإلزامي) لعامي 2015، 2016 (4.3) ترليون دينار.
- إصدار حوالات خزينة (الحوالات المخصصة في السوق الثانوي من قبل البنك المركزي) بمقدار (10) ترليونات دينار لتمويل عجز موازنة عام 2016.

- إصدار حوالة خزينة (الحوالات المخصصة من قبل مصرف الرافدين) بمقدار (0.5) ترليون دينار وذلك لتسديد مستحقات الفلاحين .
وبذلك يصبح مجموع مبالغ إصدارات عامي 2015،2016 (الحوالات المخصصة من قبل البنك المركزي ومصرف الرافدين) ما مقداره (16.7) ترليون دينار.
- إصدار حوالت خزينة لمدة (364) يوماً لصالح هيئة التقاعد الوطنية بمبلغ (0.8) ترليون دينار عام 2016، وبذلك يصبح اجمالي مبالغ اصدارات وزارة المالية لصالح مصرفي الرافدين والرشد هيئة التقاعد الوطنية مع المصرف العراقي للتجارة للاعوام 2013،2014،2015 و 2016 (6.8) ترليون دينار.

ثالثاً: - القروض

- أقرض المصرف العراقي للتجارة وزارة المالية مبلغاً قدره (2) مليار دولار المعادل لـ (2.3) ترليون دينار عام 2015، الذي تم تقييمه بسعر صرف (1166) ديناراً لكل دولار أمريكي.
- قرض مشاريع المديریات الممولة ذاتياً في وزارة الكهرباء بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (314) لعام 2014 مامقداره (0.7) ترليون دينار.
- قرض شركات التمويل الذاتي عن دفع رواتب منسوبيها للأعوام 2010،2011،2012،2013،2014 مامقداره (9.8) ترليون دينار.
- وبذلك يصبح مجموع مبالغ القروض لوزارة المالية مامقداره (12.9) ترليون دينار.

رابعاً: - السندات

- بلغ مجموع مبالغ السندات المباعة (التسليم الآجل بالدولار، السندات الوطنية، وسندات مستحقات الفلاحين) ما مقداره (1.7) ترليون دينار.

خامساً: اتفاقية إعادة جدولة الدين الحكومي

- بلغ رصيد الدين القديم المتبقي بذمة وزارة المالية (الترتيبات المصرفية) لصالح البنك المركزي العراقي (2.4) ترليون دينار.
- وبذلك فقد ارتفع الدين العام الداخلي القائم نهاية عام 2016 بمقدار (15.2) ترليون دينار عن عام 2015، ليصل إلى (47.4) ترليون دينار نهاية عام 2016 مقارنة بمبلغ (32.1) ترليون دينار عام 2015، أي بنسبة (47.3 %)، لتسجل نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (24.1 %) عام 2016 مقابل (17.6 %) عام 2015، وكما موضح في الجدول (21).

جدول رقم (21)

تطورات الدين العام الداخلي لعامي 2015، 2016

مليار دينار

التفاصيل	رصيد الدين القائم نهاية عام 2015	مقدار الدين عام 2016	رصيد الدين القائم نهاية عام 2016
مزادات حوالات الخزينة (364) يوم	364.5	2608.1	2608.1
الدين القديم المتبقي بذمة وزارة المالية	2355.5	2355.5	2355.5
حوالات وزارة المالية خارج المزا			27823.5
-حوالات خزينة استحقاق (364) يوم خارج المزا	6037	800	6837.0
- حوالات الاحتياطي الإلزامي	4352.8	50	4261.1
- الحوالات المخصصة في السوق الثانوي من قبل البنك المركزي ومصرف الرافدين	6225.4	10500	16725.4
السندات			1696.9
- التسليم الآجل	14.5	14.5	14.5
- السندات الوطنية		729.2	729.2
- سندات الفلاحين		953.2	953.2
المجموع الكلي للقروض			12878.2
- قرض المصرف العراقي للتجارة	2332	2332	2332
- قرض مشاريع المديريات الممولة ذاتيا في وزارة الكهرباء بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 314 لعام 2014	702.6	702.6	702.6
- قرض شركات التمويل الذاتي عن دفع رواتب منتسبيها لعام 2010، 2011، 2012، 2013، 2014	9758.5	85.1	9843.6
المجموع الكلي للدين	32142.8		47362.2

2- الدين الخارجي

ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي عام 2016 بمقدار (2.4) مليار دولار وبنسبة (4.1%) عن مستواه عام 2015 ليصل إلى (60) مليار دولار وبنسبة (36.1%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقارنة مع (57.6) مليار دولار وبنسبة (32.5%) من الناتج المحلي لعام 2015، ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى الزيادة الحاصلة في القروض الجديدة بمقدار (3.2) مليار دولار وبنسبة ارتفاع بلغت (65.9%) عن العام السابق لتسجل (8.1) مليار دولار مقابل (4.9) مليار دولار عام 2015، فيما سجل رصيد قروض إعادة الجدولة إنخفاضاً بلغت نسبته (-9.2%)، مع ثبات كل من الدين غير المعالج والدين التجاري للدائنين الكبار عامي 2015، 2016 وكما موضح في جدول (22).

جدول (22)

تطورات الدين الخارجي لعامي 2015 و 2016

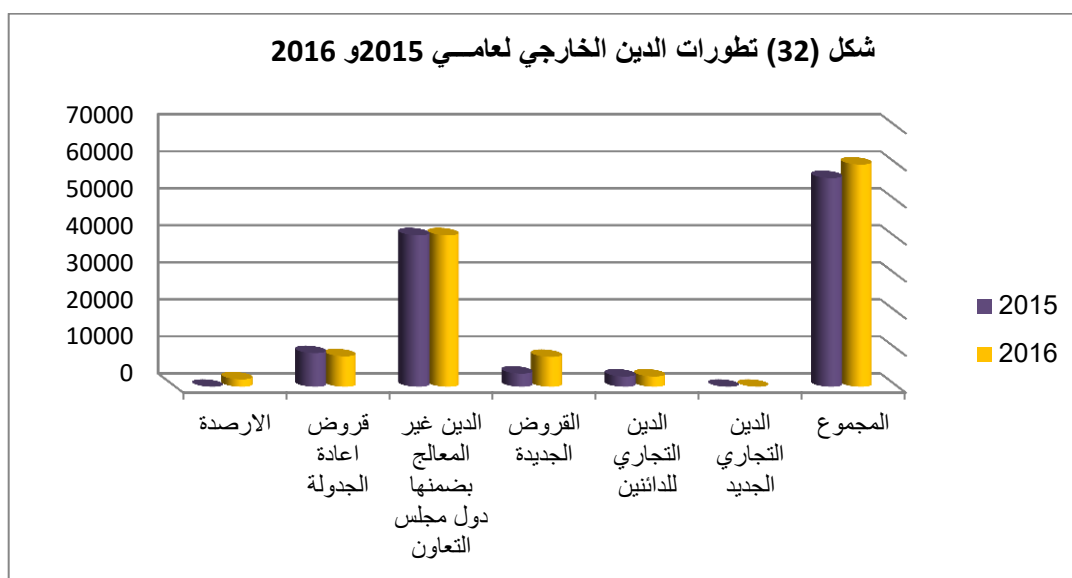
مليون دولار

نسبة التغير %	*2016	*2015	الأرصدة
9.2-	8245.7	9085.8	قروض إعادة الجدولة
0.0	40902	40902	الدين غير المعالج بضمنها دول مجلس التعاون
65.9	8066.3	4861.8	القروض الجديدة
0.0	2789.6	2789.6	الدين التجاري للدائنين
0.0	0	0	الدين التجاري الجديد
6.5	60003.6	57639.2	المجموع

المصدر: وزارة المالية/ دائرة الدين العام/ قسم الدين الخارجي

* البيانات تتضمن قرض صندوق النقد الدولي.

شكل (32) تطورات الدين الخارجي لعامي 2015 و 2016





الفصل الخامس

تطورات الاسعار

Price developments

الأسعار

في ظل ظاهرة الركود التي يعيشها الاقتصاد العراقي جراء الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية، سجل معدل التضخم العام ما نسبته (0.4 %) مقابل (1.4 %) لعام 2015 ، في حين سجل معدل التضخم الأساس الذي يعد مقياساً للتغير في الرقم القياسي للأسعار بعد استبعاد السلع غير الثابتة، اي تلك التي تتأثر بالعوامل الخارجية (أسعار الطاقة) أو العوامل المناخية الموسمية (أسعار السلع الزراعية) مانسبته (1.2 %) مقابل (1.7 %) لعام 2015 ، وقد أسهمت مجموعة من المتغيرات الدولية والعوامل الداخلية في التأثير على معدلات التضخم منها أزمة الركود الاقتصادي العالمي ومانجم عنها من تراجع معدلات النمو للأنشطة الاقتصادية كافة وما يتفرع عنها من نشاطات أخرى تمثلت بعدم استقرار الأسواق العالمية والأسعار ولاسيما لفقرة السلع الغذائية إذ هبط مؤشر (FAO) لأسعار الغذاء والذي يقيس التغيرات الشهرية لسلة من الحبوب والزيوت النباتية ومنتجات الألبان واللحوم والسكر للسنوات الأربعة الاخيرة ، فضلاً عما حققته السياسة النقدية التي اعتمدها البنك المركزي في ظل الوضع الراهن المتمثل بحالة الركود بالحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال إجراءات السياسة النقدية لدعم السيولة المحلية واستمراره في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف من خلال نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية.

وفي مايتي تحليل مفصل لاتجاهات مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك ولعموم البلد (سنة الأساس 2012=100).

أولاً/ اتجاهات الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في العراق 2015-2016

بلغ معدل التضخم العام السنوي في عموم العراق عام 2016 (0.4 %) *، إذ ارتفع المعدل السنوي للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك إلى (104.1) نقطة بعد أن كان قد سجل (103.7) نقطة عام 2015 . كما بلغ معدل التضخم الأساس السنوي (1.2 %)، بعد أن كان قد سجل ما نسبته (1.7 %) في العام الماضي، إذ سجل الرقم القياسي بعد الاستبعاد (104.2) نقطة عام 2016 مقابل (103.0) نقطة عام 2015 .

وأظهرت مؤشرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام 2016 ارتفاع معدلات أغلب المجاميع المكونة للسلة السلعية والخدمية للمستهلك قياساً بالعام الماضي، إذ سجلت أسعار التبغ أعلى معدل نمو إذ بلغت (9.5 %) ، تليها فقرة الاتصال بنسبة (8.8 %) ، المطاعم (4.0 %) ، الصحة (3.0 %) وسجلت فقرتا السكن والتعليم النسبة نفسها والبالغة (2.7 %)، السلع والخدمات المتنوعة (1.8 %) ، في حين سجلت أسعار (الترفيه والثقافة) ، (الأغذية والمشروبات غير الكحولية)، (الملابس والأحذية)، (التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة) انخفاضاً بنسبة (-5.3 %، -3.1 %، -1.1 %، -0.1 %) على التوالي، وكما يوضحه جدول (23) :-

* لا يتضمن التقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لمحافظة (الأنبار ، نينوى وصلاح الدين ، كركوك) لعدم إمكانية جمع الأسعار منها وذلك بسبب الأوضاع السائدة فيها.

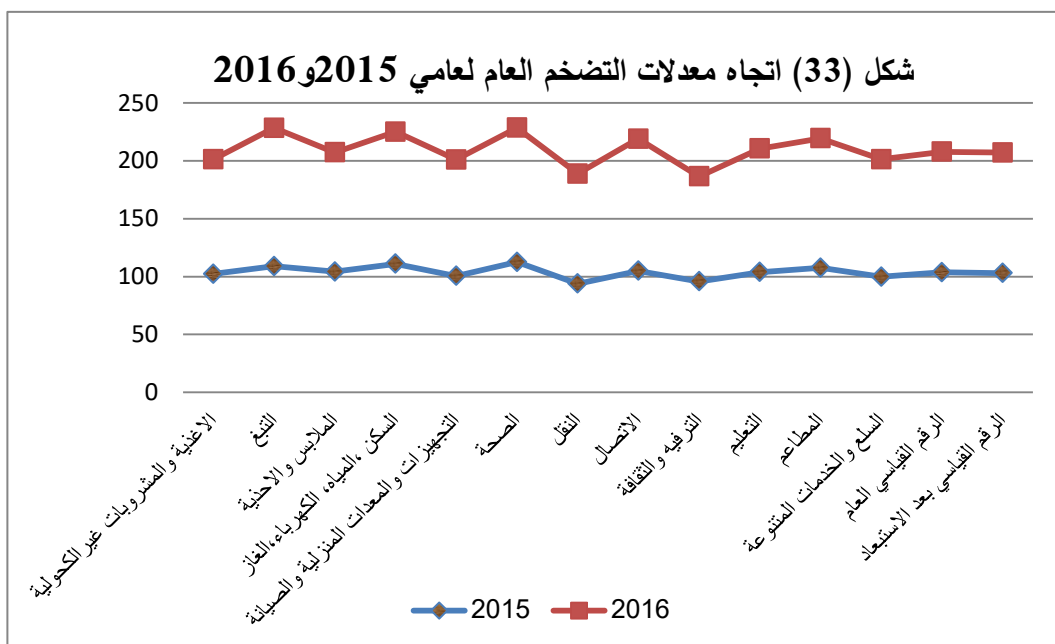
جدول (23)

معدل النمو للرقم القياسي لاسعار المستهلك لعامي 2015-2016

سنة الاساس 2012=100

الفقرات	الوزن 2016	معدل 2015	معدل 2016	معدل النمو %
الأغذية والمشروبات غير الكحولية	29.605	102.3	99.1	3.1-
التبغ	0.615	109	119.4	9.5
الملابس والأحذية	6.472	104.2	103.1	1.1-
السكن، المياه، الكهرباء، الغاز	25.359	111.1	114.1	2.7
التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	6.524	100.6	100.5	0.1-
الصحة	4.142	112.6	116	3.0
النقل	15.185	93.9	95.0	1.2
الاتصال	3.109	104.9	114.1	8.8
الترفيه والثقافة	1.998	95.8	90.7	5.3-
التعليم	0.922	103.9	106.7	2.7
المطاعم	1.527	107.6	111.9	4.0
السلع والخدمات المتنوعة	4.542	99.8	101.6	1.8
الرقم القياسي العام	100.0	103.7	104.1	0.4
الرقم القياسي بعد الاستبعاد	100.0	103.0	104.2	1.2

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء



ثانياً/ اتجاهات اسعار مكونات السلة السلعية بحسب الاهمية النسبية اعتماداً على متوسط انفاق الفرد الشهري المأخوذ من المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق عام 2012.

1- الاغذية والمشروبات غير الكحولية

سجلت اسعار هذا القسم خلال هذا العام انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته (-3.1 %) قياساً بالعام السابق، إذ سجلت اسعار الاغذية انخفاضاً بنسبة (-3.2%) ويعود ذلك بالدرجة الاساس إلى الانخفاض الملحوظ في اسعار الاسماك وبنسبة (-9.2 %) تليها الخضروات والفواكه بنسبة (-7.7 %، -5.2 %) على التوالي ثم اللحوم بنسبة (-3.0 %) ويعود ذلك إلى توافر المعروض من هذه السلع في الاسواق المحلية ، اما اسعار الخبز والحبوب ، اللبن والجبن والبيض ، السكر والمنتجات السكرية والزيوت والدهون ، فقد سجلت نسب انخفاض ضئيلة تراوحت بين حد اعلى بلغ (-1.1 %)، وحد ادنى بلغ (0.1 %)، كما هو موضح في ملحق جدول (15).

وبالمقابل سجلت منتجات الاغذية الاخرى ارتفاعاً بنسبة (1.4 %) ويعود ذلك إلى زيادة الطلب على هذه المنتجات مقابل المعروض منها.

2- السكن، المياه ، الكهرباء، الغاز

ارتفعت أسعار هذا القسم خلال عام 2016 بنسبة (2.7 %) قياساً بالعام الماضي ويعود ذلك إلى الارتفاع الملحوظ في أسعار كل من :-

أ- صيانة وخدمات السكن بنسبته (7.4 %) قياساً بالعام الماضي ، والذي يعزى إلى ارتفاع أجور العمل بالدرجة الأساس.

ب- الإيجار، إذ ارتفع بنسبة (2.4 %) قياساً بالعام الماضي، ويعود ذلك زيادة طلب النازحين من المحافظات التي تخضع إلى سيطرة عصابات داعش الإرهابية على الدور والمجمعات السكنية المعروضة للإيجار مقابل محدودية المعروض منها.

ج- امدادات المياه والكهرباء بنسبة (5.0 %)، ويعود ذلك إلى زيادة التسعيرة على أجور الكهرباء ولاسيما المحال التجارية ، ويشكل الإنفاق على هذا القسم ما نسبته (2.7 %) من مجموع إنفاق الفرد الشهري.

أما مجموعة (الوقود) فقد انخفضت بنسبة ملحوظة بلغت (-3.5 %) وذلك يعزى إلى انخفاض أسعار النفط لتوفر المعروض وإغراق السوق بهذه المادة (الوقود) وتلاشي ظاهرة السوق السوداء.

3- النقل

سجلت اسعار قسم النقل ارتفاعاً طفيفاً بلغت نسبته (1.2 %) عام 2016 قياساً بالعام السابق، علماً أن نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الحقيقي بلغت (5.3 %) لعام 2016 ، الامر الذي يتطلب رفع كفاءة وفعالية الاجراءات اللازمة للنهوض بهذا القطاع لما له من دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية وكونه حجر الاساس في تطوير الانشطة الاقتصادية.

4- الملابس والأحذية

سجلت أسعار الملابس والأحذية خلال عام 2016 انخفاضاً طفيفاً بلغت نسبته (-1.1 %) مقارنة بالعام الماضي، ويعود ذلك إلى الانخفاض الملحوظ في أسعار مجموعة الملابس بنسبة (-1.3 %) والذي يعزى بالدرجة الأساس إلى انخفاض أسعار (مواد الملابس) و (تنظيف الملابس) وبنسبة ملحوظة بلغت (-5.8 %، -5.1 %) على التوالي، في حين سجلت أسعار (الملابس) * و (الاصناف الأخرى للملابس ولواحق الملابس) انخفاضاً بلغت نسبته (-0.7 %) (-1.5 %) على التوالي .

أما بشأن أسعار الأحذية فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة ضئيلة بلغت (0.5 %) مقارنة بأسعارها للعام الماضي.

5- التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة

انخفضت أسعار هذا القسم خلال عام 2016 بنسبة ضئيلة بلغت (-0.1 %) قياساً بالعام الماضي ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار مجموعة الأجهزة المنزلية بنسبة (-1.2 %) وذلك لوفرة المعروض منها في الأسواق المحلية مقابل الطلب الحاصل عليها والذي يعزى إلى حالة الركود الاقتصادي . وبالمقابل ارتفعت أسعار مجموعة الاثاث والتجهيزات بنسبة (1.9 %)، علماً أن الإنفاق على هذا القسم يشكّل ما نسبته (6.5 %) من مجموع إنفاق الفرد الشهري.

6- السلع والخدمات المتنوعة

سجلت أسعار السلع والخدمات المتنوعة ارتفاعاً بنسبة (1.8 %) خلال عام 2016 قياساً بالعام الماضي وذلك يعود بالدرجة الأساس إلى الارتفاع الحاصل في أسعار الذهب في الأسواق العالمية والذي يدخل ضمن السلع الداخلة في هذا القسم ، إذ سجل سعر الأونصة نهاية عام 2016 (1159.10) دولاراً مقابل (1062.25) دولاراً في نهاية عام 2015 وبنسبة ارتفاع (9.1 %)، بحسب أسعار سوق لندن، ويشكّل الإنفاق على هذا القسم ما نسبته (4.5 %) من مجموع إنفاق الفرد الشهري.

7- الصحة

سجلت أسعار هذا القسم خلال عام 2016 ارتفاعاً بنسبة (3 %) قياساً بالعام الماضي ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار الأدوية والمستلزمات الصحية المستوردة من الخارج فضلاً عن ارتفاع أجور القطاع الصحي الخاص وارتفاع بدلات الإيجار للعيادات الخاصة علماً أن إنفاق المستهلك على هذا القسم يشكّل ما نسبته (4.1 %).

8- الاتصال

ارتفعت أسعار قسم الاتصال بنسبة كبيرة بلغت (8.8 %) قياساً بالعام الماضي، ويعود السبب في هذا الارتفاع إلى ضريبة المبيعات التي فرضتها الحكومة على أسعار بطاقات الموبايل في موازنة 2015 ، وكذلك ارتفاع أسعار الهواتف الذكية (الموبايل) ذات المواصفات العالية وأسعار قطع الغيار والإكسسوارات الخاصة بها، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفقرة تشكّل ما نسبته (3.1 %) من مجموع إنفاق الفرد الشهري.

* مجموعة فرعية من فقرة الملابس والتي تشمل (الملابس الرجالية والملابس النسائية وملابس الاطفال).

9- الترفيه والثقافة

انخفضت أسعار هذا القسم بنسبة ملحوظة بلغت (-5.3 %) خلال عام 2015 قياساً بالعام الماضي، في حين شكلت ما نسبته (2 %) من مجموع إنفاق الفرد الشهري ويعزى ذلك الانخفاض إلى وفرة المعروض من أجهزة معدات التصوير ومعالجة المعلومات والصحف والمجلات فضلاً عن انخفاض أسعار الرحلات السياحية المنظمة الأمر الذي انعكس على انخفاض أسعار تذاكر السفر في شركات السياحة.

10- المطاعم

سجلت أسعار هذا القسم ارتفاعاً بلغت نسبته (4.0 %) خلال عام 2016 قياساً بالعام الماضي ويعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى ارتفاع أجور العمل و بدلات الإيجار وأجور الكهرباء من المولد الأهلي ، فضلاً عن ازدياد عدد المطاعم وظهور التنافس في تقديم أفضل الخدمات والذي يعد ظاهرة جديدة حفزت من إقبال الجمهور على ارتياد المطاعم.

11- التعليم

ارتفعت أسعار التعليم بنسبة (2.7 %) خلال عام 2016 قياساً بالعام الماضي ويعود ذلك إلى ارتفاع أجور الدراسة في النظام الموازي الذي أطلقته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، فضلاً عن ارتفاع أجور الدراسة في المدارس الأهلية وللمراحل كافة (رياض الاطفال، الابتدائية، المتوسطة والإعدادية).

12- التبغ

سجلت أسعار هذا القسم خلال عام 2016 ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته (9.5 %) قياساً بالعام الماضي، ويعود الارتفاع الحاصل في أسعار هذه السلعة إلى تفعيل قانون التعرفة الكمركية رقم (22) لسنة 2010.



الفصل السادس

تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي

Developments of Foreign Sector and Iraqi Payments Balance

تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي

أولاً-التجارة الخارجية

اتجهت السياسة الاقتصادية في العراق بعد عام 2003 الى تحرير التجارة الخارجية وذلك لغرض الافادة من المزايا التي يمكن تحقيقها من التحرير ولربط الاقتصاد العراقي بالسوق العالمية لتكون حافزاً لبذل المزيد من الاصلاح الاقتصادي الشامل وتعزيز النمو من خلال تطوير قدرة العرض المحلي وأنتهاج سياسة التتويج واعادة النظر في هيكله الانتاجي وتحسين استخدام الموارد بغية تعزيز الصادرات لتكون قادرة على المنافسة في الاسواق العالمية. سجل حجم التجارة الخارجية انخفاضاً بنسبة (-24.5 %) وبمقدار (28.7) ترليون دينار عن العام الماضي لتبلغ (88.7) ترليون دينار وبنسبة (45.1 %) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية مقابل (117.4) ترليون دينار وبنسبة (56.5 %) من الناتج الاجمالي عام 2015، ويعزى ذلك إلى انخفاض قيمة كل من الصادرات والاستيرادات، إذ انخفضت الصادرات بنسبة (-20.6 %) لتسجل (48.2) ترليون دينار وبنسبة (24.5 %) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية عام 2016، مقابل (60.7) ترليون دينار وبنسبة (29.2 %) من الناتج الاجمالي عام 2015، الذي يعزى الى انخفاض قيمة الصادرات من النفط الخام إلى (47.8) ترليون دينار مقابل (60.2) ترليون دينار العام الماضي، نتيجة لانخفاض معدل سعر برميل النفط في الاسواق العالمية إلى (36) دولار للبرميل الواحد مقارنة مع (44.7) دولار عام 2015، في حين انخفضت الاستيرادات على اساس سيف بنسبة (-28.6 %) عن العام الماضي لتسجل (40.5) ترليون دينار مشكلة مانسبته (20.6 %) من الناتج الاجمالي عام 2016 مقابل (56.7) ترليون دينار عام 2015، كما يوضحه جدول (24).

جدول (24)

أهم مؤشرات التجارة الخارجية عامي 2015 و2016

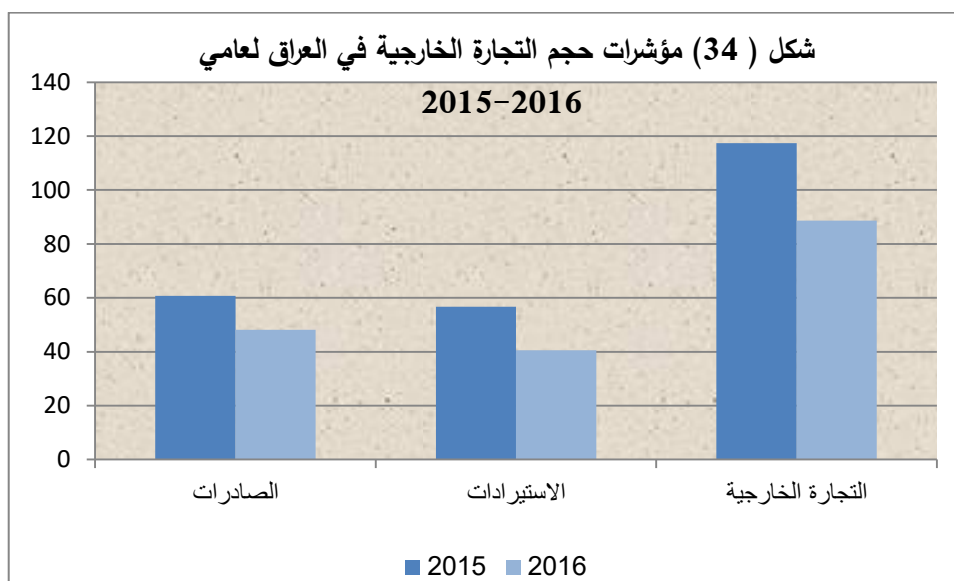
مليار دينار

النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	2016	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	2015	
45.1%	88696	56.5%	117417.5	التجارة الخارجية
24.5%	48177.1	29.2%	60669.7	الصادرات
20.6%	40518.9	27.3%	56747.8	الاستيرادات*
	196536.4		207876.2	الناتج المحلي الاجمالي

المصدر: البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والابحاث

* احتسبت الاستيرادات على اساس سيف

البيانات اولية قابلة للتحديث



1- أهم شركاء التجارة الخارجية في العراق

ترتبط التجارة الخارجية في العراق ارتباطاً وثيقاً بخطط التنمية التي تضعها الحكومة ، إذ يعتمد العراق بشكل رئيس في تمويل مشاريع التنمية على الصادرات النفطية ، كما ان الواردات تساهم بدورها في توفير متطلبات النمو الاقتصادي كالات والمعدات اللازمة لبناء وتطوير البنى التحتية في العراق ولا يمكن توفير هذه المتطلبات إلا من خلال التجارة الخارجية مما يجعل العراق يرتبط بعلاقات اقتصادية دولية مع اغلب الاقتصادات العالمية الرئيسية ، والجدول (25) يمثل تجارة العراق مع اهم الشركاء التجاريين لعامي 2015-2016 .

وتعتبر الاسواق الآسيوية من أكبر الشركاء التجاريين حيث تعد سوقاً رئيسية لصادرات العراق فقد استحوذت على نسبة (61.4 %) من اجمالي الصادرات العراقية لعام 2016 ، ثم دول اوربا الغربية بنسبة (24.3 %) من اجمالي صادرات العراق ، فيما بلغت نسبة مساهمة صادرات العراق إلى دول امريكا الشمالية والدول العربية (7.8 % ، 5.3 %) على التوالي، اما النسبة المتبقية البالغة (1.2 %) فكانت إلى دول امريكا الجنوبية ودول افريقيا عدا العربية، كما يوضحه الجدول (25).

جدول (25)

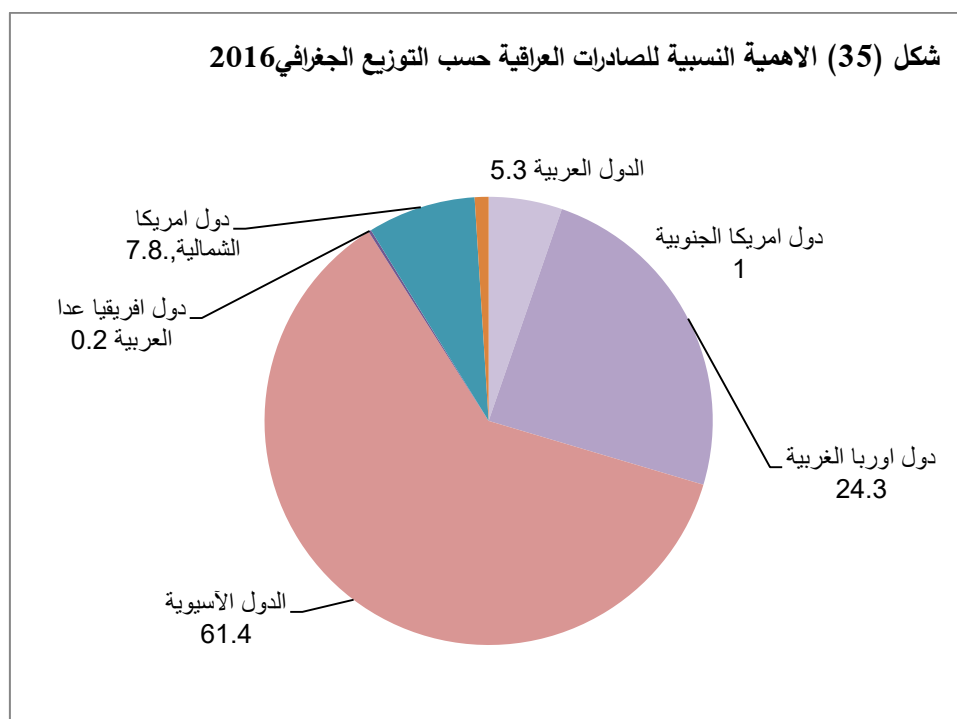
تطور حجم التجارة مع اهم الشركاء التجاريين خلال عامي 2015-2016

مليار دينار

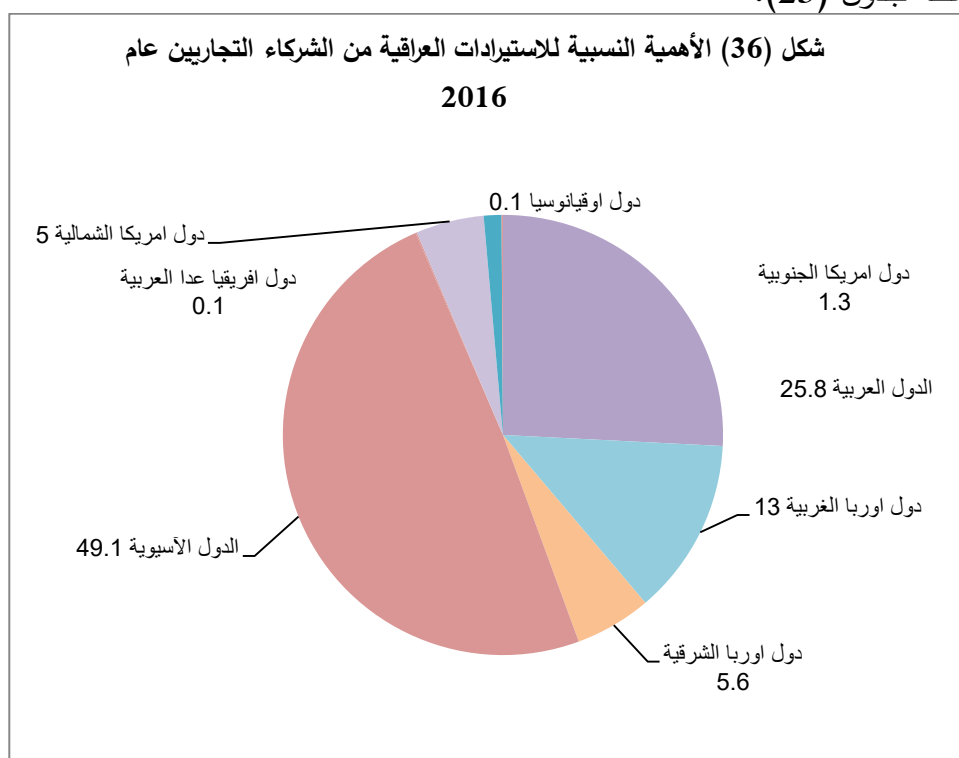
الدولة	2015		2016		المساهمة في اجمالي الصادرات عام 2016 %	المساهمة في اجمالي الاستيرادات عام 2016 %
	الصادرات	الاستيرادات	الصادرات	الاستيرادات		
الدول العربية	3239.9	14663.9	2573.2	10470.2	5.3	25.8
دول اوربا الغربية	14730.1	7388.7	11697.1	5275.3	24.3	13.0
دول اوربا الشرقية	0	3150.0	0	2249.3	0	5.6
الدول الآسيوية	37244.8	27857.4	29576.0	19890.7	61.4	49.1
دول افريقيا عدا العربية	133.6	56.7	106.4	40.2	0.2	0.1
دول امريكا الشمالية	4750.4	2836.8	3771.7	2025.9	7.8	5.0
دول امريكا الجنوبية	570.9	749.4	452.7	535.4	1.0	1.3
دول اوقيانوسيا	0	44.9	0	31.9	0	0.1
المجموع العام	60669.7	56747.8	48177.1	40518.9	100.0	100.0

المصدر: البنك المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والابحاث .

*البيانات اولية قابلة للتعديل



وفيما يتعلق باستيرادات العراق من الشركاء التجاريين عام 2016، فإن الدول الآسيوية تبقى هي أكبر مصدر الى العراق لتبلغ نسبة مساهمتها (49.1 %) من اجمالي الاستيرادات، يليها استيرادات العراق من الدول العربية بنسبة (25.8 %) ثم دول اوربا الغربية ، اوربا الشرقية ودول امريكا الشمالية بنسبة (13 %، 5.6 %، 5 %) على التوالي من اجمالي الاستيرادات ، أما النسبة المتبقية البالغة (1.5 %) فكانت لدول امريكا الجنوبية، ودول افريقيا واقيانوسيا، كما يوضحه جدول (25).



2- التركيب السلعي للصادرات العراقية

سجلت فقرة الوقود المعدنية التي تضم (النفط الخام والمنتجات النفطية) أعلى نسبة مساهمة مسجلة بنسبة (99.2 %) من إجمالي الصادرات العراقية ، فيما سجلت بقية الفقرات (المواد الغذائية والحيوانات الحية ،المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود، المواد الكيميائية ، سلع مصنعة ، مكائن ومعدات نقل والسلع غير المصنفة) النسبة المتبقية البالغة (0.8 %) ، كما مبين في الجدول (26).

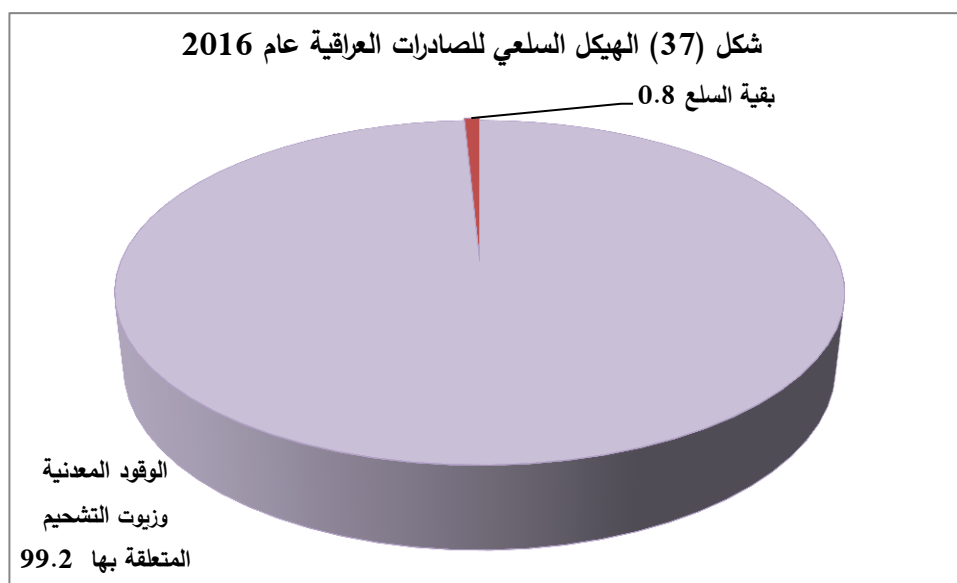
جدول (26)

الهيكل السلعي للصادرات لعامي 2015، 2016

مليار دينار

السلع	2015	الاهمية النسبية %	2016	الاهمية النسبية %
المواد الغذائية والحيوانات الحية	170.2	0.3	134.8	0.3
المشروبات والتبغ	0	0	0	0
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	91.0	0.2	72.1	0.2
الوقود المعدنية وزيت التشحيم المتعلقة بها*	60214.6	99.2	47815.4	99.2
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	0	0	0	0
المواد الكيماوية	5.9	0.0	4.7	0.0
سلع مصنعة	30.8	0.1	24.8	0.1
مكائن ومعدات نقل	145.4	0.2	115.8	0.2
مصنوعات متنوعة	0	0	0	0.0
السلع غير المصنفة	11.8	0.0	9.5	0.0
المجموع	60669.7	100.0	48177.1	100.0

المصدر: البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث
 *ملاحظة: تتضمن الصادرات النفط الخام والمنتجات النفطية.
 البيانات أولية قابلة للتعديل



3-التركيب السلعي للاستيرادات العراقية

سجلت فقرة الآلات ومعدات النقل أعلى نسبة مساهمة في اجمالي الاستيرادات عام 2016 إذ بلغت (38.5 %) يليها فقرتا (مصنوعات متنوعة) و(السلع المصنعة) لتسجل نسبة (15.8 %) و(11.4 %) على التوالي من اجمالي الاستيرادات ، فيما سجلت فقرات (الوقود المعدنية وزيت التشحيم) ،(المواد الكيماوية) ، (زيوت وشحوم حيوانية ونباتية) وفقرة (المواد الغذائية والحيوانات الحية) النسب البالغة (9.8 % ، 6.7 % ، 6.4 % ، 5.4 %) على التوالي ، أما بقية الفقرات (السلع غير المصنفة) ،(المواد الخام باستثناء الوقود) وفقرة (المشروبات والتبغ) فقد سجلت النسب المتبقية البالغة (2.9 % ، 1.8 % ، 1.3 %) على التوالي من اجمالي الاستيرادات كما مبين في الجدول (27).

جدول (27)

الهيكل السلعي للواردات حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة لعامي 2015،2016

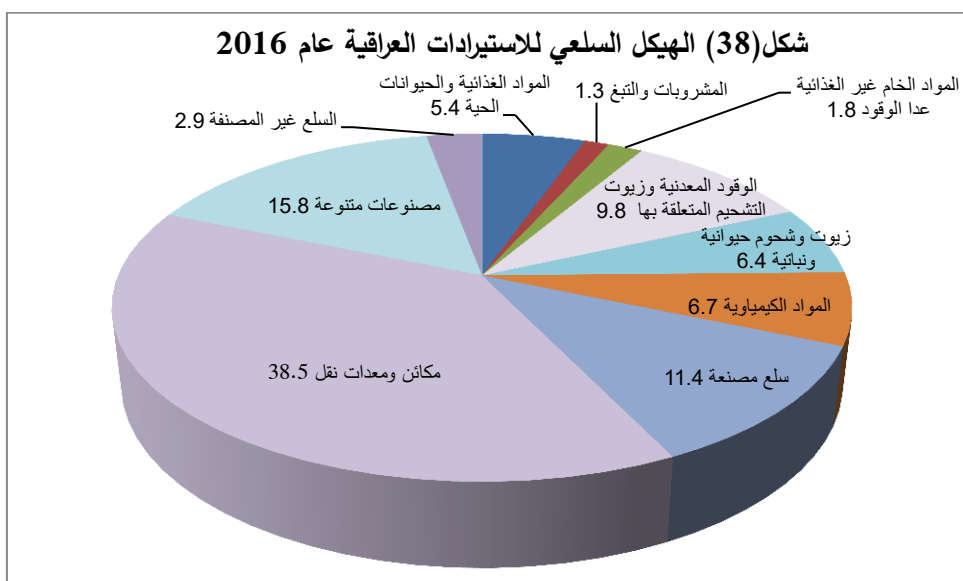
مليار دينار

الاهمية النسبية %	2016	الاهمية النسبية %	2015	السلع
5.4	2187.9	5.4	3063.7	المواد الغذائية والحيوانات الحية
1.3	527.2	1.3	737.6	المشروبات والتبغ
1.8	729.3	1.8	1021.2	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود
9.8	3970.3	9.8	5561.3	الوقود المعدنية وزيت التشحيم المتعلقة بها
6.4	2593.3	6.4	3632.3	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية
6.7	2715.1	6.7	3802.5	المواد الكيماوية
11.4	4619.3	11.4	6469.1	سلع مصنعة
38.5	15600	38.5	21848.1	مكائن ومعدات نقل
15.8	6401.7	15.8	8966.7	مصنوعات متنوعة
2.9	1174.9	2.9	1645.3	السلع غير المصنفة
100.0	40519.0	100.0	56747.8	المجموع

المصدر: البنك المركزي العراقي/دائرة الاحصاء والابحاث

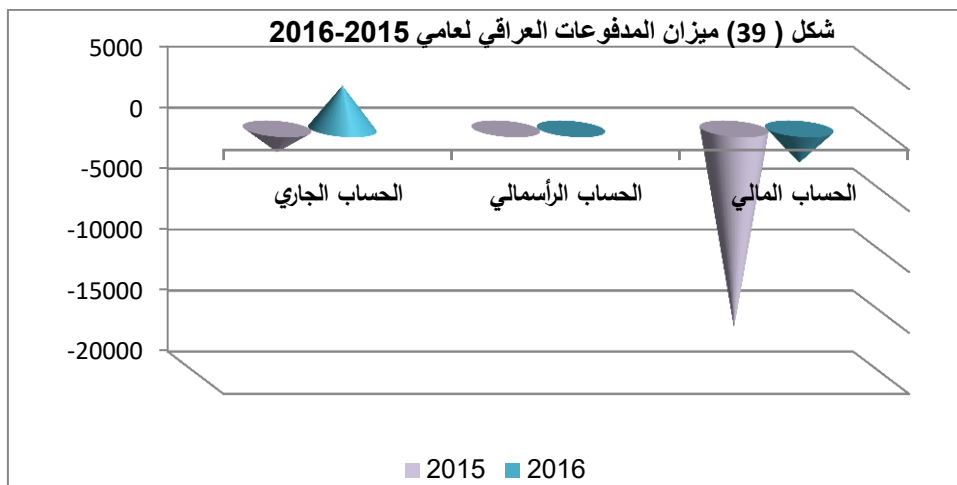
ملاحظة:قيمة الاستيرادات على اساس سيف (cif)

البيانات اولية قابلة للتعديل



ثانياً - ميزان المدفوعات

اظهرت نتائج ميزان المدفوعات العراقي عام 2016 عجزاً مقداره (8344.1) مليون دولار، مقابل عجز مقداره (14065.7) مليون دولار لعام 2015، كما هو مبين في ملحق جدول (16)، وقد اسهمت عدة عوامل في تسجيل هذا العجز، وعلى النحو الاتي :-



اولاً - الحساب الجاري

يعكس مؤشر الحساب الجاري في ميزان المدفوعات سلوك الدولة من خلال الموازنة العامة للدولة وسلوك القطاع الخاص، ومن خلال البيانات المتاحة لدينا، سجل صافي الحساب الجاري فائضاً مقداره (3554.7) مليون دولار عام 2016 مقابل عجزاً مقداره (1913.1) مليون دولار عام 2015، ونستعرض أدناه تفاصيل مكونات هذا الحساب وعلى النحو الاتي:-

1- الميزان التجاري

حقق الميزان التجاري عام 2016 فائضاً بقيمة (11621.3) مليون دولار على أساس فوب، حيث سجلت الصادرات الكلية مبلغاً مقداره (40759.1) مليون دولار، أما الاستيرادات الكلية فقد سجلت مبلغاً مقداره (34279.8) مليون دولار على أساس سيف و (29137.8) مليون دولار على أساس فوب ، علماً انه قد تم استقطاع نسبة (15%) من قيمة الاستيرادات الكلية عن تكاليف الشحن والتأمين لتحويلها من سيف الى فوب.

2-صافي حساب الخدمات

سجل صافي حساب الخدمات عام 2016 عجزاً مقداره (7593.8) مليون دولار، مقابل عجز مقداره (11459.2) مليون دولار عام 2015 ، والذي يعزى الى زيادة المدفوعات البالغة (14875.6) مليون دولار اغلبها مدفوعات تتعلق بتكاليف الشحن والتأمين على الإستيرادات لتحويلها من سيف الى فوب .

في حين بلغ جانب المقبوضات مبلغاً مقداره (7281.8) مليون دولار تحقق أغلبها في بند السفر والذي يضم القادمين الى العراق من الرعايا العرب والأجانب لأغراض السياحة وزيارة العتبات المقدسة .

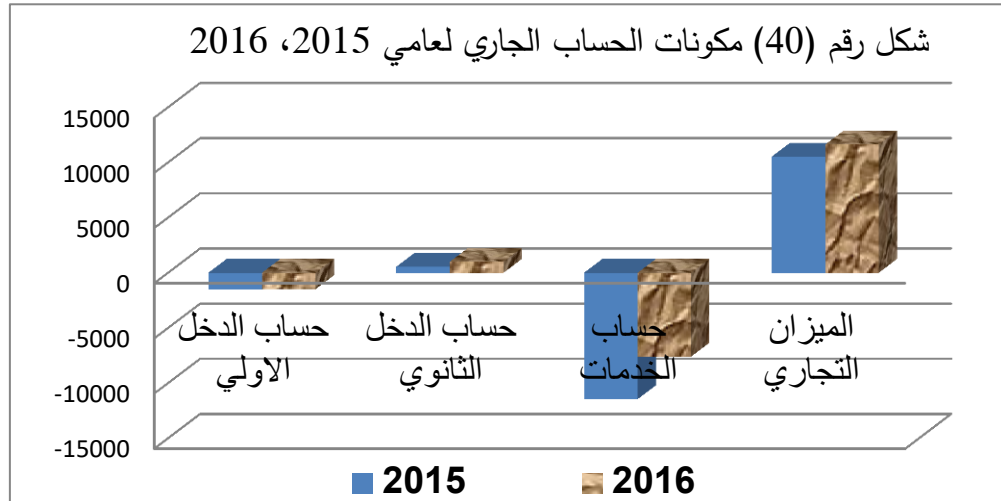
3-حساب الدخل الأولي

سجل صافي حساب الدخل الأولي خلال عام 2016 عجزاً بلغ (1478.3) مليون دولار مقابل عجز بلغ (1516.5) مليون دولار عام 2015 ، وفيما يلي تفصيلاً لهذا الحساب:-
أ- تعويضات العاملين: تمثل المبالغ المحولة من قبل العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لإقل من سنة . حقق صافي حساب تعويضات العاملين خلال عام 2016 فائضاً بلغ (37.5) مليون دولار مقابل (42.7) مليون دولار لعام 2015.

ب- دخل الإستثمار: سجل صافي حساب دخل الإستثمار عجزاً بلغ (1515.8) مليون دولار مقابل عجز بلغ (1559.2) مليون دولار لعام 2015 نتيجة لزيادة المدفوعات ، أغلبها مدفوعات تتعلق بأرباح الشركات الأجنبية العاملة في العراق المحولة الى الخارج ، إضافة الى مدفوعات وزارة المالية إلى الخارج عن فوائد الدين العام الخارجي .

4-حساب الدخل الثانوي

حقق صافي حساب الدخل الثانوي خلال عام 2016 فائضاً مقداره (1005.5) مليون دولار مقابل فائض بلغ مقداره (543.4) مليون دولار لعام 2015، نتيجة لزيادة المقبوضات في جانب التحويلات الرسمية البالغة (448.8) مليون دولار، عن المنح المقدمة الى العراق من المنظمات الدولية كمساعدات انسانية الى النازحين من المناطق الساخنة ، في حين سجل جانب المدفوعات لهذا الحساب مبلغاً مقداره (41.4) مليون دولار ، فيما حقق صافي التحويلات الخاصة فائضاً بقيمة (598.1) مليون دولار، عن المساعدات العائلية المقدمة من قبل غير المقيمين الى ذويهم ، وتحويلات العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لأكثر من سنة، إضافة الى المنح المقدمة الى العراق من المنظمات الانسانية عدا الدولية للنازحين من المناطق الساخنة.



ثانياً - الحساب الرأسمالي

سجل صافي الحساب الرأسمالي عام 2016 عجزاً مقداره (0.5) مليون دولار مقابل عجز بلغ مقداره (1.5) مليون دولار عام 2015، ويمثل الحساب الرأسمالي التحويلات الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول الثابتة اضافة إلى المنح الرأسمالية المقدمة إلى العراق من قبل منظمات دولية.

ثالثاً - الحساب المالي

حقق صافي الحساب المالي عام 2016 مبلغاً مقداره (2775.2) مليون دولار مقابل مبلغاً مقداره (16363.4) مليون دولار عام 2015، وقد ظهر بإشارة سالبة نتيجة للتطورات التي طرأت على كل من الأصول والخصوم المالية لهذا الحساب، وفيما يلي استعراضاً لمكوناته:-

1- صافي الإستثمار المباشر:

حقق صافي هذا الحساب عام 2016 مبلغاً مقداره (6215.5) مليون دولار ، نتيجة الزيادة في الاصول المالية الخارجية بقيمة (304.3) مليون دولار ، مع انخفاض في الخصوم المالية بقيمة (5911.2) مليون دولار ، نتيجة لتسديد الكلف الرأسمالية للحقول النفطية المقدمة من قبل مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق .

2- صافي استثمار الحافظة :

حقق صافي استثمار الحافظة عام 2016 مبلغاً مقداره (107.3) مليون دولار، نتيجة الزيادة في استثمارات المحفظة الإستثمارية للاوراق المالية لوزارة الدفاع والقطاعات الأخرى البالغة (98.4) مليون دولار، مع انخفاض الخصوم المالية للقطاعات الأخرى بقيمة (8.9) مليون دولار.

3-صافي الإستثمار الآخر:

حقق صافي الإستثمار الآخر عام 2016 ، مبلغاً مقداره (753.9) مليون دولار ، وقد ظهر بإشارة سالبة نتيجة الانخفاض الحاصل في الأصول المالية لشركات الايداع الاخرى بقيمة (3142.0) مليون دولار ، في حين سجلت الأصول المالية للقطاع الرسمي زيادة بقيمة (1318.0) مليون دولار ، وحققت جانب المطلوبات للقطاع الرسمي انخفاض في الخصوم المالية بقيمة (654.6) مليون دولار ، نتيجة الانخفاض في التزامات الحكومة تجاه مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق ، وإنخفاض الخصوم المالية المتعلقة بمديونية العراق تجاه العالم الخارجي عن تسديد دفعات الاقساط البالغة (917.2) مليون دولار ، مع انخفاض في الخصوم المالية لشركات الايداع الاخرى بقيمة (524.5) مليون دولار ، فيما حقق صافي الودائع في الخارج للقطاع غير المصرفي إنخفاضاً بلغ (109.0) مليون دولار .

4-الأصول الإحتياطية (الإحتياطيات الرسمية) :

سجلت الأصول الإحتياطية للبنك المركزي عام 2016 ، انخفاضاً بلغ (8344.1) مليون دولار ، نتيجة الانخفاض الحاصل في إستثمارات البنك المركزي في محفظة الأوراق المالية بقيمة (9773.0) مليون دولار ، في حين سجلت الموجودات الأجنبية من العملة والودائع زيادة بقيمة (1337.9) مليون دولار .

5-فقرة صافي السهو والخطأ :

سجلت فقرة صافي السهو والخطأ عام 2016 ، مبلغاً قدره (6329.4) مليون دولار ، وقد ظهرت هذه الفقرة بإشارة سالبة مما يعني إن هناك معاملات مدينة لم تسجل في ميزان المدفوعات ، أو إن هناك معاملات تخص الإستيرادات سواء الحكومية أو للقطاع الخاص لم تغطي بالكامل ، أو قد تكون هناك قيود دائنة قدرت أكثر .



الفصل السابع

نظام المدفوعات العراقي

Iraqi Payment System

نظام المدفوعات العراقي

تُعدُّ أنظمة الدفع الإلكتروني من مؤشرات قياس درجة التطور في القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاع المصرفي وهذا ما جعل العديد من البنوك المركزية في مختلف دول العالم تسعى الى تطوير أنظمة الدفع لديها من أجل تحقيق الكفاءة والشفافية والسرعة في معالجة التحويلات المالية.

بدأ البنك المركزي العراقي منذُ عام 2004 وحتى اليوم العمل على تطوير وتكامل البنى التحتية التكنولوجية لأنظمة الدفع الإلكتروني في العراق وقد كان الانطلاق الفعلي لنظام المدفوعات عام 2006، ومنذُ ذلك الحين يسعى البنك جاهداً لتطوير هذه البنى والارتقاء بالأنظمة حسب المعايير الدولية في هذا المجال، وقد اتبع البنك المركزي أسلوب الشراكة الفاعلة مع المجهزين الرئيسيين للتكنولوجيا واعتماد الإدارة القوية للمشاريع من أجل ضمان النجاح في بيئة العمل التي تتسم بالتحديات والصعوبات داخل العراق، وقد كان لدعم إدارة البنك مشاريع أنظمة الدفع دوراً كبيراً في تثبيت الركائز الأساسية للنجاح في تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني في العراق.

الإنجازات والتطورات المتحققة في نظام المدفوعات لهذا العام:-

- تفعيل الرقم الحسابي الدولي الموحد الـ (IBAN) على نظام المدفوعات (RTGS-ACH)، ويعرّف على أنه الرقم الدولي للحساب المصرفي المبني على المواصفات الدولية الخاصة برقم الحساب المصرفي، وهو تنميط خاص بأرقام حسابات زبائن المصارف يتيح لمستخدميه التحقق من صحة رقم الحساب المحوّل له، وتم توجيه المصارف بأعماده ابتداءً من 2017/1/2.
- تقييم جاهزية نظام المدفوعات العراقي بما يتلاءم مع المعايير الدولية (PFMIS) (Principles for Financial Market Infrastructures) للبنك الدولي للارتقاء بأنظمة الدفع والتسويات في العراق ضمن الاتفاقية مع البنك الدولي التي تُعنى بأنظمة الدفع الإلكترونية في العراق .
- البدء بمشروع دفع رواتب الموظفين المدنيين من خلال نظام الدفع الإلكتروني، وذلك تنفيذاً لتوجيهات الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب القرار (313) لسنة 2016 المتمثل بالتحويل من نظام الدفع النقدي إلى الدفع الإلكتروني بجميع أدواته، والسرعة في إنجاز المعاملات وتطوير عمل الوزارات والمؤسسات كافة، والاتفاق على تنصيب أجهزة الصّراف الآلي لكل مصرف في موقعي البنك (الرشيد-الجادرية)، ومن هذا المنطلق قام البنك المركزي العراقي باختيار مجموعة من المصارف (العراقي للتجارة، آشور، الأهلي العراقي، التنمية الدولي، بغداد، الشرق الأوسط وعودة) حسب التقييم الفني والمالي الذي قام به هذا البنك.
- الانطلاق الفعلي لنظام الدفع بالتجزئة (Iraqi Retail Payment System Infrastructure) (IRPSI) مع المصارف (العراقي للتجارة، آشور، التجاري العراقي، بغداد والأهلي العراقي) وشركة الأموال لخدمات الصيرفة الإلكترونية المحدودة واستكمال عمليات الربط مع المقسم الوطني.

- إضافة عملة اليورو إلى نظام (RTGS) (Real Time Grosse Settlement) لغرض إجراء التحويلات المالية بين المصارف المشاركة، إضافة إلى وظائف جديدة على البيئة الفعالية للنظام لتفعيل الدور الرقابي، وذلك للعمل بعملية التدقيق الإلكتروني.
- في مجال نظام المقاصة الإلكتروني (ACH) (Automated Clearing House) فقد تم تفعيل نظام المقاصة الداخلي بين فروع المصرف الواحد (IBCS) (Inter Bank Clearing System) للمصارف الحكومية التي لا تمتلك نظاماً مصرفياً شاملاً، مما ساهم في أتمتة جميع التحويلات المالية لهذه المصارف باعتماد أدوات الدفع الإلكتروني وتوفير قاعدة بيانات للإدارات العامة بجميع التحويلات، إلى جانب اعتماد توحيد المواصفات الأمنية للصكوك المسحوبة على جميع المصارف.
- بلغ عدد المصارف والمؤسسات المشاركة في نظام التسوية الإجمالية الآتية (RTGS) (62) مصرفاً بالإضافة إلى (وزارة المالية، هيئة التقاعد، دائرة رعاية القاصرين).
- بلغ عدد التحويلات المالية في نظام التسوية الإجمالية الآتية (RTGS) بالدينار العراقي (53,866) تحويل، وعدد التحويلات المالية بالدولار الأمريكي (10,075) تحويل.

الخطط المستقبلية لتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني في العراق

- تعزيز دور أنظمة المدفوعات في الشمول المالي.
- إكمال الربط في ما بين جميع المصارف لنظام الدفع بالتجزئة والمقسم الوطني والهاتف النقال.
- تنفيذ مشروع الجباية الإلكترونية من خلال ربط المؤسسات الحكومية ودوائر الجباية (الهيئة العامة للضرائب، المديرية العامة للجوازات، مديرية المرور العامة) مع نظام المدفوعات العراقي لتحصيل المبالغ المستحقة للدوائر أعلاه عن طريق استخدام أوامر دفع واطئة القيمة من خلال نظام المقاصة الإلكتروني بدلاً من استخدام السفاتج.
- تنفيذ نظام المتاجرة (Trading) لغرض تفعيل السوق الثانوية.
- توفير ضمانات للتحويلات عن طريق نظام المدفوعات.
- مشروع نظام التسوية الإقليمي بين الدول العربية.
- مشروع (الدينار الإلكتروني ED) لتحصيل الفواتير الخاصة بمستحقات دوائر ومؤسسات الدولة من خلال بطاقات الدفع المسبق.
- إكمال عملية ربط الأنظمة المصرفية الشاملة بنظام المدفوعات.
- تطبيق مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية بالتعاون مع البنك الدولي.
- مشروع الجباية الإلكترونية لمستحقات الدولة.
- وضع المعايير والمقاييس الفنية للخدمات الإلكترونية المقدمة من قبل المصارف.
- تفعيل أدوات الدين المباشر، وهي نوع من أنواع أوامر الدفع على نظام المقاصة الإلكتروني (ACH) حيث يتم إرسال أمر الدفع من فرع المصرف حسب اتفاقية تتم بين دائرة معينة من دوائر الدولة والزيون، ويتم تسديد مستحقات تلك الدائرة عن طريق هذا الأمر.



الملاحق الإحصائية Statistical Appendix

جدول (1)

الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالاسعار الثابتة لعامي 2015 - 2016

سنة الاساس 2007=100

مليار دينار

الأنشطة الاقتصادية	القيمة المضافة بالاسعار الثابتة لعام 2015	القيمة المضافة بالاسعار الثابتة لعام 2016	الاهمية النسبية %	نسبة التغير %
الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك	3707.5	5916.2	3.0	59.6
التعدين والمقالع :-	101259.2	121473.1	62.6	20.0
- النفط الخام	100929.2	121322.9	62.5	20.2
- الانواع الاخرى من التعدين	330	150.2	0.1	54.5-
الصناعة التحويلية	1535.1	1626.1	0.8	5.9
الكهرباء والماء	2130.7	2083.6	1.1	2.2-
البناء والتشييد	13768.4	7409.5	3.8	46.2-
النقل والمواصلات والخزن	14313.9	10268.7	5.3	28.3-
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	14873	14865.7	7.7	0.0
المال والتأمين وخدمات العقارات والاعمال:-	14873	11772.1	6.0	0.4-
- البنوك والتأمين	1463.7	1255.2		14.2-
- ملكية دور السكن	10351.3	10516.9		1.6
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية:-	19777.8	18703.5	9.6	5.4-
الحكومة العامة	15610.8	14986.4		4.0-
الخدمات الشخصية	4167.0	3717.1		10.8-
المجموع حسب الأنشطة	183180.6	194118.5	100	
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب	849.5	374.1		
الناتج المحلي الاجمالي	182331.1	193744.4		6.3

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء.

جدول رقم (2)

الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الجارية لعامي 2015-2016

مليار دينار

الانشطة الاقتصادية	القيمة المضافة بالاسعار الجارية لعام 2015	القيمة المضافة بالاسعار الجارية لعام 2016	الاهمية النسبية %	نسبة التغير %
الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك	8160.8	10072.7	5.1	23.4
التعدين والمقالع :-	62526.4	60249.4	30.5	3.6-
- النفط الخام	62027.1	59940.2	30.40	3.4-
- الانواع الاخرى من التعدين	499.3	309.3	0.10	38.1-
الصناعة التحويلية	3771.7	4246.4	2.2	12.6
الكهرباء والماء	6093.8	5162.4	2.6	15.3-
البناء والتشييد	18325.8	10997.1	5.6	40.0-
النقل والمواصلات والخزن	20998.5	16047.6	8.1	23.6-
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	20956	21857.7	11.1	4.3
المال والتأمين وخدمات العقارات والاعمال:-	21824.3	21655.2	11.0	0.8-
- البنوك والتأمين	2622.5	2366.9		9.7-
- ملكية دور السكن	19201.8	19288.3		0.5
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية:-	46740.9	46953.2	23.8	0.5
الحكومة العامة	39995.9	40515.6	20.7	1.3
الخدمات الشخصية	6745.1	6437.6	3.2	4.6-
المجموع حسب الانشطة	209398.2	197241.7	100	5.8-
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب	1522	705.3		
الناتج المحلي الاجمالي	207876.2	196536.4		5.5-

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء.

جدول (3)

عرض النقد (M2,M1) ومكوناته لاشهر عامي 2015 و 2016

مليار دينار

الشهر	العملة خارج البنوك	الودائع الجارية	M1	اخرى	M2
كانون الثاني 2015	35694	33392	69086	17976	87062
شباط	36622	31407	68029	17934	85963
اذار	39112	31923	71035	17909	88944
نيسان	40243	31209	71452	18029	89481
مايس	40356	32277	72633	17988	90621
حزيران	39896	31826	71722	17908	89630
تموز	38729	31299	70028	17826	87854
آب	36737	31517	68254	17419	85673
ايلول	35972	31936	67908	17268	85176
تشرين الاول	35645	32020	67665	17087	84752
تشرين الثاني	34993	31054	66047	16889	82936
كانون الاول	34855	30580	65435	17160	82595
كانون الثاني 2016*	35169	30592	65761	16787	82548
شباط	35900	31378	67278	16515	83793
اذار	37525	31531	69056	16338	85394
نيسان	39150	31010	70160	16603	86763
مايس	39345	31131	70476	16742	87219
حزيران	39994	29865	69859	16883	86742
تموز	40407	30346	70753	16832	87585
آب	40502	30800	71302	16712	88014
ايلول	41271	30207	71478	16940	88418
تشرين الاول	41491	29466	70957	17130	88087
تشرين الثاني	41159	28992	70151	16988	87139
كانون الاول	42075	28658	70733	17349	88082

جدول (4)

المعدل الشهري لسعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي في السوق المحلية
لأشهر عامي 2015 و 2016

دينار/ دولار

2016	2015	الفترة
1235	1221	كانون الثاني
1240	1241	شباط
1260	1270	اذار
1277	1297	نيسان
1284	1309	ايار
1266	1305	حزيران
1273	1231	تموز
1281	1217	اب
1289	1222	ايلول
1298	1220	تشرين الاول
1296	1219	تشرين الثاني
1303	1216	كانون الاول
1275	1247	المعدل

جدول (5)

الكميات المباعة من الدولار في البنك المركزي لعامي 2015 و 2016

مليون دولار

2016				2015			الفترة
المجموع	الاعتمادات	حوالة/ تعزيز رصيد	نقد	المجموع	حوالة/ تعزيز رصيد	نقد	
3319		2876	443	2828	2441	387	كانون الثاني
2496		2159	337	1598	1428	170	شباط
2072	122	1690	260	2581	2262	319	اذار
2232	945	1019	268	3078	2525	553	نيسان
2574	1090	1180	304	3366	2870	496	ايار
3070	1602	1017	451	4956	4291	665	حزيران
2210	1132	749	329	4999	4269	730	تموز
3012	1753	740	519	5464	4780	684	اب
2316	1484	513	319	3656	3154	502	ايلول
3211	1894	839	478	3670	3217	453	تشرين الاول
3445	1680	1293	472	4693	4100	593	تشرين الثاني
3567	1422	1635	510	3415	2978	437	كانون الاول
33524	13124	15710	4690	44304	38315	5989	المجموع

جدول (6)

مبيعات ومشتريات الدولار الامريكي لعامي 2015 و 2016

مليون دولار

2016		2015		الفترة
المشتريات من وزارة المالية	المبيعات	المشتريات من وزارة المالية	المبيعات	
1200	3319	0	2828	كانون الثاني
1200	2496	2000	1598	شباط
1250	2072	2000	2581	اذار
2850	2232	2750	3078	نيسان
2237	2574	5500	3366	ايار
1659	3070	2250	4956	حزيران
2000	2210	3000	4999	تموز
2922	3012	4000	5464	اب
2000	2316	2500	3656	ايلول
2600	3211	2500	3670	تشرين الاول
3170	3445	3250	4693	تشرين الثاني
2565	3567	2700	3415	كانون الاول
25653	33524	32450	44304	المجموع

جدول (7)

ارصدة الايداعات القائمة بالدينار العراقي لمدة (7 ايام) لعامي 2015،2016
و(14،30) يوم لعام 2016

مليار دينار

2016			2015	الفترة
(30)يوم	(14) يوم	(7) ايام	(7) ايام	
		674	359	كانون الثاني
		896	497	شباط
		1372	400	اذار
		1151	40	نيسان
		1267	169	ايار
		1062	283	حزيران
		716	236	تموز
808	1263	493	159	اب
1006	1237	416	212	ايلول
1252	1029	214	151	تشرين الاول
1253	1083	387	168	تشرين الثاني
1291	969	327	332	كانون الاول

جدول (8)

الاحتياطي الإلزامي للودائع الحكومية وودائع القطاع الخاص نهاية عامي 2015 و2016

مليار دينار

2016		2015		الفترة
ودائع القطاع الخاص	الودائع الحكومية	ودائع القطاع الخاص	الودائع الحكومية	
3165	6149	3523	6989	كانون الثاني
3187	6156	3490	7322	شباط
2823	5790	3461	6637	اذار
2924	5699	3358	6400	نيسان
2860	5825	3462	6518	ايار
2798	5817	3456	6412	حزيران
2774	5729	3428	6434	تموز
2845	5555	3389	6435	اب
3010	5535	3323	6207	ايلول
2902	5842	3447	6140	تشرين الاول
2915	5943	3237	6214	تشرين الثاني
2903	5804	3157	6234	كانون الاول

جدول (9)

حوالات البنك المركزي العراقي أستحقاق (91) يوم عامي 2015 و2016 و(182) يوم خلال عام 2016
مليون دينار

2016						2015			الفترة
معدل سعر الفائدة %	المبلغ المسدد	المبلغ المباع (182) يوم	معدل سعر الفائدة %	المبلغ المسدد	المبلغ المباع (91) يوم	معدل سعر الفائدة %	المبلغ المسدد	المبلغ المباع (91) يوم	
				400050		5.00	284050	315750	كانون الثاني
				282000		5.00	260640	333080	شباط
				400040		5.00	314600	338020	اذار
				4000		5.00	315750	565040	نيسان
						5.00	333080	397840	ايار
						4.95	338020	400040	حزيران
						4.80	561040	400020	تموز
						4.65	397840	400050	اب
2.50		50000				4.50	400040	600070	ايلول
2.50		15000				4.25	400020	400050	تشرين الاول
						4.35	400050	282000	تشرين الثاني
						4.30	600070	400040	كانون الاول
2.50		65000		1086090		4.73*	4605200	4832000	المجموع

*معدل سعر الفائدة

جدول (10)

رصيد الودائع لدى المصارف التجارية حسب النوع والقطاع لعامي 2015، 2016

مليون دينار

الفقرات	كانون الاول 2015	كانون الاول 2016
الحكومة المركزية	15,085,561	14,270,361
جارية	11,697,201	10,490,329
توفير	0	0
ثابتة	3,388,360	3,780,032
المؤسسات العامة	25,621,596	24,419,952
جارية	21,327,017	20,091,448
توفير	146	146
ثابتة	4294433	4328358
القطاع الخاص	23,636,904	23,708,420
جارية	13,285,262	13,346,147
توفير	9,636,345	9,554,953
ثابتة	715,297	807,320
المجموع	64,344,061	62,398,733

جدول (11)

رصيد الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب النوع والقطاع
لعامي 2015، 2016

مليون دينار

الفقرات	كانون الاول 2015	كانون الاول 2016
الحكومة المركزية	10,879,901	11,615,969
المكشوف	1,207	1,228
الاوراق التجارية المخصومة	0	5,469
القروض والسلف	10,878,305	11,608,884
ديون متاخرة التسديد	389	388
المؤسسات العامة	7,802,727	7,383,184
المكشوف	148,690	167,926
الاوراق التجارية المخصومة	0	0
القروض والسلف	7,648,369	7,209,710
ديون متاخرة التسديد	5,668	5,548
القطاع الخاص	18,070,058	18,180,970
المكشوف	3,072,076	2,898,109
الاوراق التجارية المخصومة	153,858	148,564
القروض والسلف	11,770,528	11,793,743
ديون متاخرة التسديد	3,073,596	3,340,554
المجموع	36,752,686	37,180,123

جدول (12)

التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية (الحكومية والاهلية)
لعامي 2015، 2016

مليار دينار

2016		2015		القطاعات
المصارف الاهلية	المصارف الحكومية	المصارف الاهلية	المصارف الحكومية	
10.3		153.0	—	الزراعة والصيد
3.1	0.03	1.9	0.02	التعدين
119.4	0.3	260.7	0.2	الصناعة التحويلية
201.8	0.04	230.1	0.04	الماء، الكهرباء والغاز
5552.7	21449.7	4227.6	28216.1	التجارة، المطاعم والفنادق
187.7	4.1	100.0	4.4	النقل، التخزين والمواصلات
432.7	0.1	635.4	0.1	التمويل والتأمين
2777.4	11.2	3351.5	12.9	خدمات المجتمع
149.1	1944.3	277.1	1989.0	العالم الخارجي
434.4	3.2	1070.1	3.0	التشييد والبناء
9868.6	23413.0	10307.4	30225.8	المجموع الكلي

جدول (13)

عدد الاسهم وحجم التداول وعدد العقود والشركات لعام 2016 مقارنة مع عام 2015

عدد الاسهم المتداولة (مليون سهم)				القيمة السوقية للاسهم (مليون دينار)				حجم التداول قطاعياً (مليون دينار)				عدد العقود المنفذة				القطاعات
نسبة التغير (%)	الاهمية النسبية (%)	2016	2015	نسبة التغير (%)	الاهمية النسبية (%)	2016	2015	نسبة التغير (%)	الاهمية النسبية (%)	2016	2015	نسبة التغير (%)	الاهمية النسبية (%)	2016	2015	
8.5-	45.9	51048.0	55767.0	12.1-	73.3	312946.1	355859.7	5.9-	26.4	3202660.0	3402995.0	60.3	94.2	864664.7	539459.9	القطاع المصرفي
18.6-	0.9	979.0	1203.0	66.8-	0.1	436.9	1317.0	11.9-	0.1	7171.0	8140.0	24.6-	0.1	1054.1	1398.5	قطاع التأمين
41.0-	0.0	23.0	39.0	92.8-	0.0	24.8	342.6	5.8-	0.0	2240.0	2378.0	86.9-	0.0	52.2	399.0	قطاع الاستثمار
7.8-	16.1	17949.0	19476.0	35.0-	3.8	16122.2	24802.4	33.7-	0.7	85693.0	129162.0	4.6-	0.8	7732.1	8107.0	قطاع الخدمات
6.3-	19.2	21378.0	22818.0	39.1	13.0	55294.2	39760.9	13.7-	3.8	462720.0	536193.0	41.8	4.0	37133.3	26185.4	القطاع الصناعي
21.5	9.9	11047.0	9094.0	27.7	5.8	24727.3	19368.2	20.7	3.0	364234.0	301839.0	130.0	0.4	3500.4	1522.0	القطاع الفندقي والسياحي
25.7-	4.7	5248.0	7064.0	41.9-	0.8	3453.7	5941.5	2.4-	0.6	72092.0	73853.0	31.5-	0.1	912.2	1332.4	القطاع الزراعي
31.8-	3.2	3570.0	5237.0	56.8	3.2	13783.0	8787.4	0.3	65.4	7933593.0	7910225.0	101.7	0.3	2493.4	1236.2	قطاع الاتصالات
7.8-	100.0	111242.0	120698.0	6.4-	100.0	426788.2	456179.7	1.9-	100.0	12130403.0	12364785.0	58.3	100.0	917542.4	579640.4	المجموع

المصدر : هيئة الاوراق المالية وسوق العراق للاوراق المالية

جدول (14)

حوالات الخزينة العائدة لوزارة المالية أستحقاق (182 و 364) يوم لعامي 2015 و 2016

ملايين الدنانير

المبلغ المسدد لحوالات استحقاق (364،182) يوم	2016		2015			الشهر
	معدل سر الفائدة %	المبلغ المباع 364	معدل سعر الفائدة %	المبلغ المسدد	المبلغ المباع 364	
				447000	-	كانون الثاني
	4.0	400010		305000	-	شباط
	4.0	400010			-	اذار
	4.0	400010			-	نيسان
	4.0	100500		475500	-	ايار
				500000	-	حزيران
	4.0	420020			-	تموز
	5.0	400000		500000	-	اب
	5.0	80000			-	ايلول
112000	4.9	31500	6.0		112000	تشرين الاول
52500	5.0	240500	6.0		52500	تشرين الثاني
200000	5.0	135500	4.5		200000	كانون الاول
364500	4.5*	2608050	5.5*	2227500	364500	المجموع

*معدل سعر الفائدة

جدول (15)

الرقم القياسي لعام 2016 مقارنة بعام 2015

سنة الاساس (2012=100)

الفقرات	الوزن	معدل 2015	معدل 2016	نسبة التغير %
الاغذية والمشروبات غير الكحولية	29.605	102.3	99.1	-3.1
الاغذية	28.256	102.3	99.0	-3.2
الخبز والحبوب	4.887	104.4	103.8	-0.6
اللحوم	6.180	100.2	97.2	-3.0
الاسماك	0.903	94.9	86.2	-9.2
اللبن والجبن والبيض	3.527	100.7	100.1	-0.6
الزيوت والدهون	1.335	99.2	98.1	-1.1
الفواكه	2.856	104.1	98.7	-5.2
الخضروات	6.016	103.9	95.9	-7.7
السكر والمنتجات السكرية	2.075	102.4	102.3	-0.1
منتجات الاغذية الاخرى	0.477	114.0	115.6	1.4
المشروبات غير الكحولية	1.349	101.2	100.8	-0.4
التبغ	0.615	109.0	119.4	9.5
الملابس والاحذية	6.472	104.2	103.1	-1.1
الملابس	5.286	104.9	103.5	-1.3
مواد الملابس	0.806	108.2	101.9	-5.8
الملابس	4.397	104.4	103.7	-0.7
الاصناف الاخرى للملابس ولواحق الملابس	0.065	104.3	102.7	-1.5
تنظيف الملابس	0.018	115.0	109.1	-5.1
الاحذية	1.186	101.0	101.5	0.5
السكن، المياه، الكهرباء، الغاز	25.359	111.1	114.1	2.7
الايجار	17.123	112.6	115.3	2.4
صيانة وخدمات السكن	2.982	112.0	120.3	7.4
امدادات المياه والكهرباء	2.707	107.7	113.1	5.0
الوقود (البنزين والنفط والغاز)	2.547	102.9	99.3	-3.5
التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	6.524	100.6	100.5	-0.1
الاتاث والتجهيزات	2.551	95.3	97.1	1.9
الاجهزة المنزلية	3.973	103.9	102.7	-1.2
الصحة	4.142	112.6	116	3.0
النقل	15.185	93.9	95.0	1.2
الاتصال	3.109	104.9	114.1	8.8
الترفيه والثقافة	1.998	95.8	90.7	-5.3
التعليم	0.922	103.9	106.7	2.7
المطاعم	1.527	107.6	111.9	4.0
السلع والخدمات المتنوعة	4.542	99.8	101.6	1.8
الرقم القياسي العام	100.0	103.7	104.1	0.4
الرقم القياسي بعد الاستبعاد	100.0	103.0	104.2	1.2

المصدر : وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات

جدول (16)

ميزان المدفوعات العراقي السنوي لعام 2016 حسب منهجية الطبعة السادسة

IRAQI BALANCE OF PAYMENTS(BPM6) Annual 2016

Million Of U.S \$			(مليون دولار)
Items	(FOB)	(CIF)	الفقرات
first -current account	3,554.7		اولا- الحساب الجاري
1- Trade balance	11,621.3		1- الميزان التجاري
Exports (F.O.B)	40,759.1		الصادرات (فوب)
— Crude oil	40,493.8		— النفط الخام
-*Governmental	40,493.8		- *حكومي
- private	0.0		- خاص
— Oil Products	175.1		— المنتجات النفطية
- Governmental	60.9		- حكومي
- private	114.2		- خاص
— Other exports	90.2		— الصادرات الاخرى
Imports	29,137.8	34,279.8	الاستيرادات
1.Government Imports	4,628.9	5,445.8	1- الاستيرادات الحكومية
A- consumption imports	757.0	890.6	أ- الاستيرادات الاستهلاكية
B- capital imports	1,019.8	1,199.8	ب- الاستيرادات الراسمالية
C- Refined oil products	1,691.1	1,989.5	ج- استيرادات المنتجات النفطية
D- Other Gov.imports	1,158.6	1,363.1	د- الاستيرادات الحكومية الاخرى
E- Cost of currency printing	2.4	2.8	هـ- تكاليف طبع العملة
2- Private Sector imports	24,508.9	28,834.0	2- استيرادات القطاع الخاص
A.Cons. goods imports	6,127.2	7,208.5	أ- استيرادات القطاع الخاص الاستهلاكية
B.Capital goods imports	18,381.7	21,625.5	ب- استيرادات القطاع الخاص الراسمالية
C.Oil products imports private sector			ج- استيرادات منتجات نفطية قطاع خاص
2- Services Account, net	-7,593.8		2- صافي حساب الخدمات
Receipts	7,281.8		المقبوضات
Payments**	14,875.6		المدفوعات**
3-Primary Incom Account	-1,478.3		3 -حساب الدخل الاولي
Compensation of employee	37.5		تعويضات العاملين
Investment Income	-1,515.8		دخل الاستثمار
— Receipts	372.7		— المقبوضات
— Payments	1,888.5		— المدفوعات
- Interest/external debt	517.8		- الفوائد على الدين العام الخارجي
- others	1,370.7		- اخرى
4-Secondary Incom Account	1,005.5		4 - حساب الدخل الثانوي
Special transfers Included Remittances	598.1		التحويلات الخاصة بضمونها تحويلات العاملين
Official	407.4		التحويلات الرسمية
— Receipts	448.8		— المقبوضات
Total of Grants	279.5		اجمالي المنح
Other current transfers	169.3		التحويلات الجارية الاخرى
— Payments	41.4		— المدفوعات
Total of Grants	0.0		اجمالي المنح
Other current transfers	41.4		التحويلات الجارية الاخرى
UN Compensation Fund	0.0		صندوق التعويضات
Others	41.4		اخرى

*: The Amounts Represent The Data From Oil Division/General Investment Dept.at CBI In Cash .

**(5142) million USD represents the costs of shipment & insurance

Note : Primary data adjustable according to Data Source.

*: تمثل ارقام قسم النفط / دائرة الاستثمار في البنك المركزي والمقبوضة نقدا

**: بضمونها (5142) مليون دولار تكاليف الشحن والتأمين المستقطعة من قيمة الاستيرادات

ملاحظة : بيانات اولية قابلة للتعديل حسب مستجدات مصادر البيانات.

تابع جدول (16)

ميزان المدفوعات العراقي السنوي لعام 2016 حسب منهجية الطبعة السادسة

IRAQI BALANCE OF PAYMENTS(BPM6) Annual 2016

Million Of U.S.\$			(مليون دولار)
Items	(FOB)	(CIF)	الفقرات
second- Capital Account/ net	-0.5		ثانيًا صافي الحساب الراسمالي
credit	2.0		الدائن
debit	2.5		المدين
third- Financial Account/net	-2,775.2		ثالثًا صافي الحساب المالي
1- Direct investment /Net	6,215.5		1- صافي الاستثمار المباشر (في الخارج - في الداخل)
Abroad	304.3		في الخارج (صافي)
In Iraq	-5,911.2		في الداخل (صافي)
2- Portfolio Investment /Net	107.3		2- صافي استثمار الحافظة (الموجودات-المطلوبات)
- Assets	98.4		- الموجودات
a-General Government	96.5		أ - الحكومة العامة
drawing	5,237.7		المسحوب (المستثمرة)
paid	5,141.2		المسدد (المطفاة)
b-Other sectors	1.9		ب - قطاعات أخرى
drawing	1.9		المسحوب (المستثمرة)
paid	0.0		المسدد (المطفاة)
- Liabilities	-8.9		- المطلوبات
a-General Government	0.0		أ - الحكومة العامة
drawing	0.0		المسحوب (المستثمرة)
paid	0.0		المسدد (المطفاة)
b-other Sectors	-8.9		ب - قطاعات أخرى
drawing	4.8		المسحوب (المستثمرة)
paid	13.7		المسدد (المطفاة)
3- Other Investment , net	-753.9		3- صافي الاستثمار الآخر
a- Official , net	1,972.6		أ- صافي الاستثمار الرسمي
- Assets	1,318.0		- الموجودات
- Claims held abroad	138.5		- المستحقات من الخارج
- Change In Government Available Stock	-1969.0		- التغير في الرصيد المتاح للحكومة
- Trade Credit	3,129.1		- إئتمانات التجارة
- Other equity	19.4		- حصص الملكية الأخرى
- Liabilities	-654.6		- المطلوبات
- Obligation on government	-2,942.9		- التزامات على الحكومة
- Loan disbursements	3,205.5		- المسحوب من القروض
- Amortization	-917.2		- التسديدات
b- Private, net/ ODC's	-2,617.5		ب- صافي الاستثمار لشركات الأيداع الأخرى
- Assets	-3,142.0		(الموجودات - المطلوبات)
- Liabilities	-524.5		- الموجودات
c- Foreign Deposits,net /Other Sectors	-109.0		ج- صافي الودائع في الخارج / قطاعات أخرى
4-Reserve assets	-8,344.1		4- الأصول الاحتياطية
- Central bank	-8,344.1		- البنك المركزي
- Reserves	-8,344.1		- الإحتياطيات
- Reserve Assets	-8,344.1		- الموجودات الاحتياطية
a-Monetary Gold	0.0		أ- الذهب النقدي
b-Special Drawing Rights	-76.2		ب- حقوق السحب الخاص
c-Reserve Position in the Fund	167.2		ج- وضع الاحتياطي لدى الصندوق
d-Foreign Assets	-8,435.1		د- الموجودات الأجنبية
1- Currency and Deposites	1,337.9		1- العملة والودائع
-With Monetary Authorities	2,434.1		- لدى السلطات النقدية
-With banks	-1,096.2		- لدى البنوك الخارجية
2- Securities	-9,773.0		2- الأوراق المالية
-Equities	0.0		- سندات الملكية
-bonds & notes	0.0		- سندات وإذونات
- Money Market Instrument\Financial / Derivatives,net	-9,773.0		- أدوات السوق النقدية / صافي المشتقات المالية
3-Other Cliaims	0.0		3-المستحقات الأخرى
Fourth- Errors and omissions Net:			رابعًا - صافي السهو والخطأ
Financial Account-(current account+Capital Account)	-6,329.4		الحساب المالي -(الحساب الجاري+الحساب الراسمالي)

Source : Central Bank Of Iraq \ Statistical and Research Department \ Balance Of Payments and External Trade Division.

المصدر: البنك المركزي العراقي / دائرة الإحصاء والبحوث / قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية